وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة :علم الاجتماع

التخصص :علم الاجتماع تنظيم و عمل وإدارة المؤسسات الاجتماعية

العنوان

فاعلية برامج الإدماج المهني للمسجونين المفرج عنهم

دراسة ميدانية لعينة من الأفراد المسجونين المفرج عنهم بولاية المدية و الشلف

من إعداد الطالب
سحمون مصدق

تحت اشراف أ.د
ضامر وليد عبد الرحمن

المناقشة بتاريخ 2025/04/30 من طرف اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. زيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف	رئيسا
أ.د ضامر وليد عبد الرحمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف	مشرفا ومقررا
د.جلال فاطمة الزهراء	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف	ممتحنا
أ.د. ميمون محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف	ممتحنا
أ.د. سواكري الطاهر	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 02	ممتحنا
أ.د. سعادة ياسين	أستاذ محاضر أ	جامعة تيارت	ممتحنا

﴿الشكر والتقدير﴾

في البداية نشكر الله عز وجل الذي مهد لنا طريق النجاح، ونحمده

راجين منه العفو والمغفرة ثم الصلاة و السلام على رسوله

المصطفى وآله و بعد:

ونحن نضع اللمسات الأخيرة لهذه الأطروحة بعون الله العلي القدير،

نتقدم بجزيل شكرنا إلى الأستاذ الدكتور ضامر وليد عبد الرحمان على تشجيعه و توجيهه لنا و إشرافها على الأطروحة.

و إلى كل من مد لنا العون لإنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد.

وفي الأخير نضع هذا البحث بين أيديكم هدفنا إثراء التخصص

مصدق سحمون

الإهداء

باسم السلام ونبع الكلام، وقمة التواضع والاحترام نهدي مرة جهدنا إلى من أظهرونا إلى الوجود

الوالد رحمة الله عليه و الوالدة حفظها الله إخواننا وأخواتنا كل واحد بسمه

أستاذنا المحترم ضامر وليد عبد الرحمان

إلى من عشت معهم عناوين الدراسة

وتعلمنا معهم فنون المعرفة

إلى كل من خطى خطوة في

طلب العلم والمعرفة.

مصدق سحمون

الملخص:

في هذه الدراسة نركز على برامج الإدماج المهني للسجناء المفرج عنهم مع تسليط الضوء على دور البرامج التنظيمية المهيكلة من طرف الدولة و التي تهدف الى تسهيل عملية إدماجهم في المجتمع بعد الإخراج ، كما أن عملية الإدماج المهني لا تقتصر على الجانب المهني فقط، بل هو عملية إجتماعية كذلك، حيث يجب التعامل مع كلا البعدين أي المهني و الإجتماعي و تعد برامج الإدماج المهني المقدمة أثناء فترة السجن من الآليات الأساسية لتحضير السجناء للإدماج كما أن هذه البرامج المقترحة تتعدى أنها تهتم بالجانب المهني أي توفير مهنة للسجين بعد عملية الإخراج بل تساهم في الجانب الاجتماعي و النفسي و الإستشاري أيضا سواءا كان ذلك في القطاع العام أو الخاص، على حد سواء، و في هذه الدراسة يتم قياس فاعلية هذه البرامج من خلال إسقاطات علم الإجتماع التنظيمي و ذلك من خلال التدقيق في كيفية إنشاء هذه البرامج و التدقيق في الهياكل التنظيمية إلى حين وصولها إلى تحديد القدرة التشغيلية .

الكلمات المفتاحية:

برامج الإدماج المهني ، للسجناء المفرج عنهم ،الرعاية اللاحقة

Abstract :

In this study, we focus on the professional integration programs for released prisoners, highlighting the role of the state-structured organizational programs that aim to facilitate their integration into society after release.

The professional integration process is not limited to the professional aspect only, but is also a social process, as both dimensions, namely the professional and social, must be addressed. The professional integration programs provided during the prison period are among the basic mechanisms for preparing prisoners for integration. These proposed programs go beyond the professional aspect, i.e. providing a profession for the prisoner after release, but also contribute to the social, psychological and advisory aspects, whether in the public or private sector, alike. In this study, the effectiveness of these programs is measured through the projections of organizational sociology, by examining how these programs are created and examining the organizational structures until they reach the determination of operational capacity

Key words :

The professional integration programs , The released prisoners , The Aftercar

فهرس الموضوعات

العنوان	ص
مقدمة	01
الجانب النظري	
الفصل الأول : الإطار المنهجي	
أولاً : الإشكالية	05
ثانيا : الفرضيات	04
ثالثا : أسباب اختيار الموضوع	07
رابعا : أهمية الدراسة	08
خامسا :أهداف الدراسة	08
سادسا : المقاربة النظرية	10
سابعا : تحديد مفاهيم الدراسة	17
ثامنا : الدراسات السابقة	20
الفصل الثاني : تطور مفهوم العقوبة إلى الإصلاح	
تمهيد	34
المبحث الأول : التطور التاريخي لأشكال ومفهوم العقوبة	35
المطلب الأول :تعريف العقوبة	35
الفرع الأول: العقوبة في الفقه القانوني	35
الفرع الثاني :العقوبة في الإسلام	37
المطلب الثاني :التطور التاريخي لأشكال العقوبة في العصر القديم	38
الفرع الأول:مرحلة الانتقام	38
الفرع الثاني: مرحلة التكفير	39
الفرع الثالث:مرحلة التعويض	40
المطلب الثالث : الفلسفة العقابية الحديثة	41
الفرع الأول: الأفكار التقليدية الأولى	42

الفرع الثاني: العقوبة في الفكر التقليدي الجديد	44
الفرع الثالث:فلسفة الفكر العقابي عند المدرسة الوضعية	47
المبحث الثاني : نشأة السجون وتغيير مفهوم العقوبة إلى الإصلاح الاجتماعي	48
المطلب الأول : التطور التاريخي للسجون	48
الفرع الأول: نشأة السجن في العصور القديمة والوسطى	49
الفرع الثاني: نشأة السجن في العصر الحديث	51
الفرع الثالث :السجن في الإسلام	52
المطلب الثاني : السجن أنواعه ودوره في إصلاح السجين	55
الفرع الأول: تعريف السجن	55
الفرع الثاني: دور السجن كمؤسسة عقابية في إصلاح السجين	57
الفرع الثالث : أنواع المؤسسات العقابية	58
المطلب الثالث : تغيير مفهوم العقوبة إلى الإصلاح الاجتماعي في أوروبا	60
الفرع الأول: الفكر الجراماتيكي للعقوبة	57
الفرع الثاني: أفكار مارك أنسل والدفاع الاجتماعي الجديد	63
الفرع الثالث :الإتحاد الأوروبي لحقوق السجين	67
خلاصة	71
الفصل الثالث : المؤسسات العقابية في الجزائر ونشوء فكرة الإصلاح	
تمهيد	73
المبحث الأول : تطور نظام السجون والعقاب في الجزائر	74
المطلب الأول : السجون الاستعمارية ونظام التجريم والعقاب في الجزائر	74
الفرع الأول:السجون الاستعمارية في الجزائر ما بين 1830م – 1854م	74
الفرع الثاني : السجون الاستعمارية في الجزائر 1954م – 1962م	77
الفرع الثالث : نظام العقاب والتجريم في الجزائر أثناء الثورة وبعد الاستقلال	81

المطلب الثاني : إعداد الإدارة العقابية في الجزائر	83
الفرع الأول : تنظيم وزارة العدل	83
الفرع الثاني : التنظيم الهيكلي لقطاع السجون	85
المطلب الثالث: الإدارة المركزية للسجون في الجزائر	89
الفرع الأول : نشأتها	89
الفرع الثاني : وظيفتها ووصايتها	90
الفرع الثالث : مبادئها (الإدارة العقابية)	92
المبحث الثاني : الإصلاح الاجتماعي للسجون في الجزائر	64
المطلب الأول : المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	94
الفرع الأول : نشأتها	94
الفرع الثاني : وظيفتها وهيكلها التنظيمي	95
المطلب الثاني : الإصلاح الاجتماعي للسجين	97
الفرع الأول : مراحل إصلاح السجون في الجزائر	97
الفرع الثاني : أهداف الإصلاح الاجتماعي للسجون	100
المطلب الثالث :المؤسسات الخارجية لرعاية المساجين المفرج عنهم	103
الفرع الأول : المصلحة الخارجية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين	104
الفرع الثاني : اللجنة الوزارية المشتركة لتنسيق نشاطات إعادة التربية وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين	104
خلاصة	108
الفصل الرابع : الإدماج المهني	
تمهيد	110
المبحث الأول: ماهية الإدماج المهني	111
المطلب الأول : الإدماج و التطور التاريخي	111
الفرع الأول :الإدماج	111

الفرع الثاني: تطور مفهوم الإدماج	113
المطلب الثاني : الإدماج المهني	115
الفرع الأول :تعريف الإدماج المهني	115
الفرع الثاني :أنواع و عقود الإدماج المهني	116
الفرع الثالث :أهداف وخصائص الجهاز المساعد على الإدماج المهني	118
المبحث الثاني: الأجهزة المساعدة على الإدماج المهني في الجزائر	118
المطلب الأول : برامج الإدماج المهني	118
الفرع الأول:جهاز المساعدة على الإدماج المهني(DAIP) في الجزائر	119
الفرع الثاني :جهاز المساعدة على الادماج المهنيDAIP	119
المطلب الأول: الآليات المسيرة لجهاز الإدماج المهني	120
الفرع الأول:الوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM).	120
الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM).	120
الفرع الثالث:الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار(ANDI).	121
الفرع الرابع :الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).	123
الفرع الخامس: وكالة التنمية الاجتماعية(ADS).	123
خلاصة	125
الجانب التطبيقي	
الفصل الخامس : مناقشة فرضيات الدراسة	
تمهيد	127
المبحث الأول : الإطار المنهجي للدراسة الميدانية	130
المطلب الأول :مجالات الدراسة	130
الفرع الأول :المجال الزمني للدراسة	130
الفرع الثاني : المجال المكاني	131
الفرع الثالث : المجال البشري للدراسة	131

المطلب الثاني : العينة وطريقة اختيارها	131
الفرع الأول : أسس اختيار العينة	131
الفرع الثاني : طريقة اختيار العينة	132
المطلب الثالث : منهج وأدوات جمع البيانات	134
الفرع الأول :منهج الدراسة	134
الفرع الثاني : أدوات جمع البيانات	135
الفرع الثالث :تعريف الاستبيان	136
المبحث الثاني : عرض البيانات تحليلها و نتائجها	138
المطلب الأول :البيانات الفرضية الأولى	138
الفرع الأول :عرض البيانات الشخصية	138
الفرع الثاني : عرض بيانات الفرضية الأولى	154
الفرع الثالث :نتائج الفرضية الأولى	173
المطلب الثاني : البيانات الفرضية الثانية	175
الفرع الأول :عرض البيانات الفرضية الثانية و تحليلها	175
الفرع الثاني : نتائج الفرضية الثانية	195
المطلب الثالث :البيانات الفرضية الثالثة	197
الفرع الأول :عرض البيانات الفرضية الثالثة و تحليلها	197
الفرع الثاني : نتائج الفرضية الثالثة	216
الخاتمة	218
قائمة المراجع	220
قائمة الملاحق	227

قائمة الجداول

الرقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	يمثل توزيع المبحوثين حسب السن	138
02	يمثل توزيع المبحوثين حسب الإقامة	139
03	يمثل توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية	140
04	يمثل توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي	142
05	يمثل توزيع المبحوثين حسب الفعل الإجرامي المسبب لعقوبة السجن	144
06	يمثل توزيع المبحوثين حسب مدة العقوبة المحكوم بها	147
07	يمثل توزيع المبحوثين حسب الحكم بجريمة سابقة	149
08	يمثل توزيع المبحوثين حسب نوع العمل قبل دخول السجن	150
09	يمثل توزيع المبحوثين حسب مستوى الدخل قبل دخول السجن	152
10	يمثل توزيع المبحوثين حسب طريقة المعاملة التي يتلفونها داخل السجن	154
11	يمثل توزيع المبحوثين حسب رأيهم لطبيعة النظام الداخلي للمؤسسة السجن	155
12	يمثل توزيع المبحوثين حسب معاملة أعوان الإدماج لهم	156
13	يمثل توزيع المبحوثين حسب المتلقين للتكوين المهني داخل السجن	158
14	يمثل توزيع المبحوثين حسب نوع التكوين الذي تلقوه داخل السجن	159
15	يمثل توزيع المبحوثين حسب تفعيل دورة تكوينية معينة	161
16	يمثل توزيع المبحوثين حسب القيام بتطبيقات كلية داخل السجن	163
17	يمثل توزيع المبحوثين حسب معاملة الأساتذة المكونين داخل المؤسسة العقابية	164
18	يمثل توزيع المبحوثين حسب هذه المشاركة في أنشطة المؤسسة العقابية	166
19	يمثل توزيع المبحوثين حسب إمكانية تماشي المهنة المتعلمة داخل السجن مع سوق العمل	167
20	يمثل توزيع المبحوثين حسب إعلامهم بالاستفادة من دعم مادي بعد الإفراج	169
21	يمثل توزيع المبحوثين حسب تلقي التوضيحات لتجسيد نشاط المهنة المتعلقة داخل السجن	171

22	يمثل توزيع المبحوثين حسب الرضا على التكوين داخل السجن	172
23	يمثل توزيع المبحوثين حسب المسؤول عن دخولهم السجن	175
24	يمثل توزيع المبحوثين حسب تفضيل قضاء معظم الوقت	176
25	يمثل توزيع المبحوثين حسب مساهمة مدة العقوبة في تأثير على اختيار المهنة	178
26	يمثل توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين نوع الجريمة و اختيار المهنة	180
27	يمثل توزيع المبحوثين حسب الشعور بوجود خلفيات لأصحاب العمل في طريقة التوظيف	181
28	يمثل توزيع المبحوثين حسب الشعور بأن نظرة المجتمع دور في اختيار المهنة	182
29	يمثل توزيع المبحوثين حسب شعورهم بأن نظرة المجتمع دور في عدم توظيفهم	184
30	يمثل توزيع المبحوثين حسب التواصل مع المراكز المتخصصة في متابعة المفرج عنهم	185
31	يمثل توزيع المبحوثين حسب طريقة الاستقبال من طرف المراكز المتخصصة المفرج عنهم	187
32	يمثل توزيع المبحوثين حسب مساهمة التوجيهات في إيجاد منصب شغل بعد الإفراج	188
33	يمثل توزيع المبحوثين حسب قطاعات التشغيل التي لا يجد المبحوث فيها صعوبة	190
34	يمثل توزيع المبحوثين حسب طرح الأسئلة من طرف أصحاب العمل عن السوابق العدلية	191
35	يمثل توزيع المبحوثين حسب الإجابة بكل صراحة لسوابقهم أم تغييرالحقائق	192
36	يمثل توزيع المبحوثين حسب التوظيف في مقابلة الإجابة الصريحة للسوابق العدلية	193
37	يمثل توزيع المبحوثين حسب المعاملة بكيفية العمال و الموظف الآخرين	194
38	يمثل توزيع المبحوثين حسب مصادر الدخل الآن	197
39	يمثل توزيع المبحوثين حسب مساعدة الإمكانيات المادية على ممارسة نشاط خاص بهم	198

40	يمثل توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين الظروف المادية و اختيار المهنة داخل السجن	**200**
41	يمثل توزيع المبحوثين حسب اختيار المهنة و الدوافع الاقتصادية	**201**
42	يمثل توزيع المبحوثين حسب الدوافع الاجتماعية لاختيار المهنة	**203**
43	يمثل توزيع المبحوثين حسب الظروف الاقتصادية و ممارسة المهنة بعد الإفراج	**204**
44	يمثل توزيع المبحوثين حسب مساهمة البرنامج المهني في توفير المهنة	**206**
45	يمثل توزيع المبحوثين حسب الحكم على البرنامج المهني	**207**
46	يمثل توزيع المبحوثين حسب تلقيهم لتكوين داخل السجن و مساهمة البرنامج التكويني في توفير مهنة بعد الإفراج	**208**
47	يمثل توزيع المبحوثين كيف كانت الإجابة لأصحاب العمل إذا كانت أجبتهم بصراحة عن وضعيتهم السابقة كسجين مفرج عنه	**210**
48	يمثل توزيع المبحوثين حسب تلقيهم للمسائلة من طرف أصحاب العمل و كيفية المعاملة أثناء العمل	**212**
49	يمثل توزيع المبحوثين حسب تلقيهم لتوجيهات داخل السجن و مساهمة التوجيهات في إيجاد منصب شغل بعد الإفراج	**214**

قائمة النماذج

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نموذج يمثل القوة و المعنى في طروحات هومانز	15

مقدمة :

تشهد في السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في عدد المساجين الذين يتم الإفراج عنهم من السجون في معظم دول العالم. إن تأهيل هؤلاء الأفراد للعودة إلى المجتمع بشكل مناسب يمثل تحدياً كبيراً يتطلب اهتماماً شاملاً وبرامج فعالة. تعد برامج الإدماج المهني أحد الأدوات الرئيسية التي تسعى لتعزيز فرص نجاح المفرج عنهم بالمجتمع. إذ تهدف هذه البرامج إلى تزويدهم بالمهارات والدعم اللازمين لإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم بشكل فعّال في سوق العمل.

تتمثل أهمية هذه الدراسة في فهم الفاعلية الحقيقية لبرامج الإدماج المهني وتقييم تأثيرها على حياة المسجونين المفرج عنهم، سواء من خلال تحليل نتائج واقعية أو استناداً إلى آراء المشاركين في تلك البرامج. من خلال استعراض الأدبيات والدراسات السابقة، يمكن تحليل ما إذا كانت هذه البرامج تلبي توقعاتها في تحسين فرص العيش للمفرج عنهم، وتخفيف انتكاساتهم ومساعدتهم على بناء مستقبل أفضل. وستركز هذه المذكرة على استعراض الأدلة المتاحة حول فعالية برامج الإدماج المهني، بما في ذلك التحديات التي تواجه تنفيذها والعوامل المؤثرة في نجاحها أو فشلها. سيتم تقديم توصيات عملية تساهم في تحسين هذه البرامج وزيادة فاعليتها، مما يسهم في تعزيز فرص إعادة تأهيل المسجونين المفرج عنهم وإدماجهم بشكل مستدام في المجتمع. إن فهم هذه الجوانب يعد أساسيًا لتحقيق تحسينات ملموسة في نظم العدالة الجنائية ولدعم مساعي بناء مجتمع أكثر شمولًا واستدامة في ظل التحديات المتعددة التي تواجه عمليات إعادة الإدماج للمسجونين المفرج عنهم، تبرز أهمية برامج الإدماج المهني كآلية أساسية لدمج هؤلاء الأفراد في المجتمع بشكل فعّال. يعتبر علم الاجتماع التنظيمي منبراً حيوياً لفهم التفاعلات والأنظمة التي تحكم تنظيم هذه البرامج وتأثيراتها على المجتمعات المستهدفة ، تعد برامج الإدماج المهني إطاراً هاماً لدعم المساجين

المفرج عنهم في بناء هويتهم المهنية واستعادة ثقتهم بالنفس بعد فترات السجن. يقدم علم الاجتماع التنظيمي نظرة شاملة على البيئات التنظيمية لهذه البرامج، بما في ذلك التركيبات الإدارية، والعلاقات الاجتماعية بين العمال والمشاركين، والممارسات الثقافية التي تؤثر على تنفيذها ونتائجها.

في هذه الدراسة، سيتم التركيز على تقييم فاعلية برامج الإدماج المهني من خلال عدسة علم الاجتماع التنظيمي، بحيث يتم تحليل كيفية تصميم هذه البرامج، والآليات المستخدمة لتنفيذها، وتأثيراتها المترتبة على المشاركين والمجتمعات المستضيفة. ستتم مراجعة الأدبيات الحالية والبحوث السابقة لفهم أفضل للتحديات والنجاحات التي تواجه هذه البرامج، مما يسهم في تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على استجابتها وفاعليتها في ظروف متغيرة ، من المتوقع أن توفر هذه الدراسة إسهاماً علمياً قيماً في تحسين تصميم وتنفيذ برامج الإدماج المهني، وتعزيز فهمنا لكيفية استخدام علم الاجتماع التنظيمي لتحقيق نتائج أكثر فعالية في مجال إعادة تأهيل المسجونين المفرج عنهم ودمجهم بشكل مستدام في المجتمع.

تعد برامج الإدماج المهني للمسجونين المفرج عنهم مثالًا على كيفية تطبيق نظريات علم الاجتماع التنظيمي في سياق عملي معقد. إن تحقيق أهداف هذه البرامج يتطلب فهماً دقيقاً للهياكل التنظيمية، والقدرات التشغيلية، والعلاقات الداخلية التي تؤثر على تنفيذها وفاعليتها. يتعين على المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج التصدي للتحديات التنظيمية بمرونة، من خلال تكييف السياسات والإجراءات وفقاً لاحتياجات المشاركين والظروف المحلية، و في هذه السياقات، يلعب علم الاجتماع التنظيمي دوراً حيوياً في تحليل هذه العناصر المعقدة وتحديد كيفية تحسين أداء وفاعلية برامج الإدماج المهني. يجب أن تتناول هذه الدراسة مجموعة متنوعة من الجوانب، بما في ذلك التنظيم الداخلي للمؤسسات المشاركة، وتفاعلاتها مع الجهات

الخارجية مثل الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى استجابتها للاحتياجات الفردية والاجتماعية للمشاركين.

تعد هذه الدراسة فرصة لاستكشاف كيفية تحقيق التوازن بين المرونة التنظيمية والالتزام بالمعايير والمبادئ الأخلاقية، مما يساهم في تعزيز الثقة العامة في برامج الإدماج المهني وتعزيز فاعليتها في تحقيق أهدافها المجتمعية ، و باستخدام هذه النهج، يمكن لعلم الاجتماع التنظيمي أن يلعب دوراً أساسياً في تشكيل الممارسات الفعالة والمستدامة لبرامج إعادة التأهيل، مما يعزز من فرص النجاح والتكامل للمسجونين المفرج عنهم في المجتمع.

الفصل الأول

أولا : الإشكالية:

يعتبر الإدماج المهني للسجناء المفرج عنهم من القضايا الهامة في المجتمع المعاصر، و هذا بحسب التعقيدات التي تحكم العالم سواءا الاجتماعية و الاقتصادية و تعد إعادة إدماج الأفراد الذين قضوا فترات في السجون أحد أهم المؤشرات على مدى تقدم المجتمعات في تحقيق العدالة الاجتماعية. وفقًا لتقارير منظمة الأمم المتحدة فان عدد السجناء في العالم في ارتفاع مستمر، مما يفرض تحديات كبيرة على الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية. يُظهر الإحصاء أن معدلات العودة للجريمة تصل إلى مستويات مرتفعة جدا ، مما يؤكد الحاجة الملحة لتطوير استراتيجيات فعالة في الإدماج المهني.

و كما يعد الإدماج المهني للمسجونين المفرج عنهم معيار لدى المجتمعات على تحقيق العدالة والمساواة، إذ أن فهم هذه القضية يتطلب استعراض العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تؤثر في عملية إعادة تأهيل الأفراد الذين قضوا فترات معينة في السجن. و تمثل هذه البرامج عملية تنظيمية تساهم في تعزيز الإدماج الاجتماعي وتعتبر بمثابة الجسر الذي يربط بين الأفراد المسجونين المفرج عنهم والمجتمع المحيط بهم ، مما يساهم في تعزيز الاستقرار و الدمج الاجتماعي.

ومن هنا فإن الادماج المهني يتطلب المهني تنسيقا فعالا بين مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص و المجتمع المدني . فالتعاون بين هذه الجهات يمكن أن يساهم في تطوير برامج متكاملة تلبي احتياجات السجناء المفرج عنهم، وتساعدهم على الاندماج بشكل أكثر فعالية وهذا يتطلب استثماراً في التعليم والتدريب المهني، بالإضافة إلى توفير فرص العمل المناسبة .

و سعيا من الدولة الجزائرية لتحسين هذا المجال قامت بتطبيق استراتيجيات مبتكرة في هذا المجال، فقد طورت برامج شاملة تهدف إلى تعزيز الإدماج المهني من خلال توفير التدريب المهني، والدعم النفسي، والاستشارات. هذه التجارب تقدم دروساً قيمة حول كيفية تصميم برامج فعالة، وكيفية قياس تأثيرها على حياة الأفراد، و التي تهدف إلى استكشاف المشاكل المختلفة المتعلقة بالإدماج المهني للمسجونين المفرج عنهم، من هذه الدراسة يتم تحليل العوامل المساعدة والمثبطة. كما ستتناول الأبعاد المختلفة لهذه القضية، من السياقات الاجتماعية والنفسية إلى التحديات الاقتصادية. كما سنعمل على دراسة العوامل التي تؤثر على نجاح برامج الإدماج، بما في ذلك العوامل الثقافية والاجتماعية التي تحيط بالسجناء المفرج عنهم.

وفي علم الاجتماع تنظيم وعمل، يعتبر الإدماج المهني عملية متعددة الأبعاد تشمل العديد من الجوانب التنظيمية المؤسسات خاصة و في المجتمع عامة كالدعم الاجتماعي، التدريب المهني والفرص الاقتصادية. و الإدماج المهني للمسجونين المفرج عنهم هو عملية تهدف أصلا إلى إعادة الأفراد إلى سوق العمل بعد فترة من العقوبة، وهو يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمفاهيم الهوية والانتماء الاجتماعي. ومن خلال ما سبق عرضه يتبادر إلى أذهاننا التساؤل التالي:

– هل تفاعل السجين داخل مؤسسة العقاب مع هذه البرامج يؤثر في مدى توظيفها خارج المؤسسة ؟

وهذا التساؤل تتفرع منه تساؤلات فرعية:

– هل طبيعة ونوع العقوبة التي قادة الشخص للسجن تؤثر في مدى تفاعله مع هذه البرامج خارج المؤسسة؟

– هل الظروف الاقتصادية للمفرج عنهم تؤثر في مدى تفاعلهم مع برامج الإدماج المهني؟

ثانيـــا : الفرضيات:

1-مدى تفاعل السجين داخل مؤسسة العقاب مع هذه البرامج يؤثر في مدى توظيفهـــا خارج المؤسسة.

2- طبيعة و نوع العقوبة التي قادة الشخص للسجن تؤثر في مدى تفاعله مـــع هـــذه البرامج خارج المؤسسة.

3-الظروف الاقتصادية للمفرج عنهم تؤثر في مدى تفاعلهم مع برامج الإدماج المهني

ثالثـــا : أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تلخيص أسباب الموضوع في النقاط التالية:

- تعتبر هذه الدراسة من بين أولى الدراسات التي تناولت بـــرامج الإدمـــاج المهنـــي للمحبوسين خارج المؤسسة العقابية أي مرحلة ما بعد الإفراج و نظرا لصعوبة البحث في مثل هذه المواضيع و خاصة فيما يتعلق صعوبة الوصول إلـــى مجتمـــع البحـــث (العينة المراد دراستها) حيث نجد أن الكثيـــر من البـــاحثين يركـــزون و يتنـــاولون القضايا و البرامج و المسائل المتعلقة بالمسجونين داخـــل المؤسســـات العقابيـــة دون الاهتمام بمتابعتها خارج السجن الأمر الذي كان دافعا لنا لتركيز البحث على مرحلة ما بعد الإفراج.

- إن دراسة برامج الإدماج المهني للمسجونين المفرج عنهم تبقى غامضة و مبهمـــة نظرا لخلوها من إحصاءات و أرقام واقعية تتجسد في شكل بحث ميداني.

- محاولة الوصول إلى إبراز الواقع التنظيمي الذي يعكس لنـــا مـــدى فاعليـــة هـــذه البرامج الموجهة لمرحلة ما بعد الإفراج و كذا الإطلاع على النتائج المســـطرة لهـــذه البرامج.

رابعـــا : أهمية الدراسة :

1- تساهم هذه الدراسة في توضيح الصورة لبرامج الإدماج المهني للمحبوسين المفرج عنهم.

2- إعطاء أهمية بالنسبة للمسجونين المفرج عنهم من خلال تسـليط الضـوء علـى البرامج الموجهة لهم خصيصا.

3- محاولة إعطاء أرقام و إحصاءات من خلال هذه الدراسة تجسد الواقع الاجتماعي و الاقتصادي لهذه الفئة في المجتمع.

4- تساهم هذه الدراسة في تسهيل عملية التكفل بهذه الفئة و خاصة توعيـة القـائمين على مجالات العمل في القطاعين العام والخاص الأمر الذي يؤدي إلى إدماج هذه الفئة في عالم الشغل.

5- تسمح بوضع سياق علمي يهتم بهذه البرامج و كذا العينة من المجتمع خاصة و أنه لم يسبق إجراء دراسة تناولت برامج الإدماج المهني للمسجونين المفرج عنهم.

6- تساهم الدراسة في الإثراء العلمي و خاصة في مجالي علم الاجتماع التنظيم و العمل و علم الاجتماع العقاب و الجريمة.

خامســا :أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحديد مدى تفاعل المسجونين المفرج عـنهم مـع بـرامج الإدماج المهني الموضوعة من طرف الدولة و هذا يأتي أيضا تكملـة إلـى البـرامج التكوينية الموضوعة داخل المؤسسات العقابية و تستطيع تحديد هذه الأهداف في النقاط التالية:

- تهدف الدراسة إلى قياس الفاعلية بين برامج التكوين المسـبقة داخـل المؤسسـة العقابية و برامج الإدماج المهني خارجها.

- الإطلاع على طبيعة النظام الداخلي و محاولة الكشف عن المعاملة التي تلقاها السجين داخل مصلحة الإدماج الاجتماعي بمؤسسة إعادة التربية.
- التعرف على الصعوبات و المشاكل التي تواجهها برامج الإدماج المهني للمسجونين المفرج عنهم و التي تحد من عملية تطبيقها على أرض الواقع.
- تهدف الدراسة إلى تحديد الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي تؤثر على السجين قبل ولوجه إلى السجن و كذا داخل المؤسسة العقابية من خلال اختباره لمهنة معينة و من ثم ممارسته لها عقب الإفراج عنه.
- تهدف الدراسة إلى الوقوف على حقيقة ومدى تطبيق هذه البرامج على أرض الواقع و مساهمتها في الإدماج الفعلي للمسجونين في عالم الشغل.
- تحديد الخصائص الديموغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية للنزلاء بالمؤسسة العقابية الجزائرية؟
- التعرف على المشاكل و الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات في أداءها لعملها بصورة فعالة و مؤثرة
- معرفة الطرق و الأساليب و كذلك الإمكانيات المادية و البشرية المعتمدة من طرف المؤسسة العقابية في إعادة إصلاح و تأهيل النزلاء المحكوم عليهم نهائيا بعقوبات سالبة للحرية.
- الوقوف على الأبعاد الاجتماعية و الإنسانية للأساليب المعاملة العقابية أثناء فترة سلب الحرية في المؤسسات العقابية اتجاه المحكوم عليهم.
- مدى فاعلية برامج التأهيل في تكيف المفرج عنهم اجتماعيا.
- الوقوف على الآثار النفسية و الاجتماعية للعقوبة السالبة لحرية القصيرة المدة و تحديد سلبياتها كي يتسنى لنا اقتراح بدائل لها.
- إن هذه الدراسة تستعمل مع جملة الدراسات السابقة التي تناولت العود رصيدا معرفيا في تسهيل مهمة البحث العلمي للبحوث اللاحقة في هذا المجال

- التعرف على البيئة الداخلية للمؤسسة العقابية الجزائرية التي يتم فيها قضاء مدة العقوبة المحكوم بها على المجرمين .
- معرفة إن كان هناك رعاية لاحقة للمفرج عنهم.
- معرفة التصورات الاجتماعية التي يحملها مسؤول المؤسسة العمومية للمحبوس.
- معرفة تأثير التصورات الاجتماعية للسجين على دور المصالح الخارجية لإدارة السجون في التكفل بالمحبوسين المفرج عنهم.

سادســـا : المقاربة النظرية:

تعتبر مسألة برامج الإدماج الاجتماعي للمسجونين المفرج عنهم من المواضيع الجديدة نسبيا فلا نجد إشارة صحيحة إلى الموضوع في الدراسات و المقاربات الكلاسيكية كون الحديث عن برامج الإدماج ارتبط في القديم بالقبول الاجتماعي أو رفضه لو لا نجد المقاربات الحديثة تتكلم عنه مباشرة ، فكل الحديث عن فاعلية البرامج يكون ضمنيا في تحليلات هذه النظريات السوسيولوجية .

في هذه الدراسة نحاول أن نتناول نظرية التبادل الاجتماعي ، من خلال محاولة استنتاج الأبعاد النظرية لفاعلية البرامج الموجهة لإدماج فئة المفرج عنهم.

- نظرية التبادل الاجتماعي:

ينصب نظرية التبادل الاجتماعي على تفسير الفعل الاجتماعي من خلال عمل الأفراد بفاعلية لتحقيق مصالحهم، و الآلية إدراكهم لتلك المصالح و كيفية تبادلها.

أما عملية التبادل كعملية متأصلة في الفعل الاجتماعي، و أنها الأكثر شيوعا في الحياة الاجتماعية، و لأن التبادل يمثل أطروحتها الأساسية ، فقد حاولت التبادلية للاستفادة من علوم مختلفة. كما يوضح جوناثان أن النظريات التبادلية الراهنة تمثل

مزيجا من الاقتصاد النفعي و الأنتروبولوجيا الوظيفية و علم اجتماع الصراع وعلم النفس السلوكي[1] .

ومن هنا نستطيع القول أن كل العمليات التي يقوم بها السجين أثناء فترة المحكومية الخاصة به هي عبارة عن عمل بفاعلية الأفراد لتحقيق مصالحهم وهناك آليات كثيرة و متعددة لتحقيق تلك المصالح ، وهذا كله في إطار التبادل لعملية متأصلة في الفعل الاجتماعي أي ما ينجزه الأفراد داخل هذه المنظمة أو ما يسمى بالمؤسسة العقابية، وهذا ما أشار إليه جوناثان أن هذه العملية التبادلية هيا عبارة عن خليط ليس له حد من الاقتصاد النفعي والانثربولوجية الوظيفية أي أننا نستطيع تحويل هذه البرامج داخل المؤسسات العقابية إلى عملية تبادلية نفعية بين المؤسسة والسجين المفرج عنه من جهة والمجتمع والاقتصاد وعالم الشغل من جهة أخرى.

ارتبطت هذه النظرية باسم كل من جورج هومانز حيث اعتبر هومانز اختزاليا Reductionist حيث سعى إلى إظهار أن قضايا علم الاجتماع تتبع منطقياً من قضايا علم النفس، ولكن ينبغي التذكير بأن هومانز لم يتعامل مع الأفراد كذوات منعزلة، إنما أدرك حقيقة التفاعل بينهم، ولكنه أراد توضيح السلوك الاجتماعي بمبادئه السيكولوجية. كما أن منطق نظرية التبادل يقتضي التعامل السلوك الاجتماعي كتبادل للنشاط سواء كان مادي أم غير مادي، مجدي أم مكلف مع بين فردين على الأقل [2].

كما أن هومانز يرى أن قضايا علم الاجتماع تتبع في قضايا علم النفس أي أنه يعطي أهمية بالغة للفرد في خلق عملية التبادل و أنه لا وجود للتبادل الاجتماعي دون تحديد الدوافع النفسية للفرد ، فهنا نستطيع القول أن أي تجاوب أو نجاح لهذه المهنة أو التدريب داخل المؤسسة العقابية لا بد له من تحفيز نفسي أو وجود رغبة للسجين

[1] محمد عبد الكريم الحوراني ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، ط1، عمان ، 2008، ص 45.

[2] المرجع نفسه ، ص 46 .

لممارسة هذا النشاط ، حتى يستطيع بعد الإفراج أن يمارسه كمهنة ويصبح بذلك مصدر دخل المادي له ، ويشير إلى أن منطق نظرية التبادل الاجتماعي يقتضي التعامل مع السلوك الاجتماعي كعنصر مهم في عملية التبادل أي أن في عملية التبادل كنشاط له تأثير على سلوكيات الفرج كسجين داخل المؤسسة العقابية أو كمفرج عنه سواءا كان ماديا أو غير مادي .

يعد هومانز هذا القبول والاحترام والتماثل الاجتماعي مكافأة اجتماعية للفرد داخل جماعته، فالجماعة الاجتماعية تتألف من ثلاثة أنواع رئيسية من المواقع الاجتماعية هي عليا، وسطى، وسفلى، فالأفراد الذين يشغلون مواقع تدرجية عليا يحصلون على مكافآت اجتماعية كثيرة بسبب تماثلهم مع قيم وأهداف، جماعتهم، فكلما أدرك شاغلو هذا الموقع (العالي) أهمية المكافآت الاجتماعية التي سيحصلون عليها زادوا من مناشطهم الاجتماعية داخل جماعتهم، أي أنه كلما كان الموقع الذي يشغله الفرد عاليا، زادت المكافآت الاجتماعية التي يحصل عليها[1].

هنا يؤكد هومانز أن حصول الفرد داخل التنظيم أو ما يسمى بالمؤسسة على مرتبة عليا والتي يتحصل عليها بحسبه بقوة نشاطه، داخل مجتمعه وأمام جماعته ، كلما كانت المكافأة أكبر أي كلما تحصل على تبادل ومنفعة أكبر من طريق النشاط أو الخدمات التي يبرز بها نفسه داخل التنظيم المتواجد به.

يحاول هومانز في كتابه الأشكال الأولية للسلوك الاجتماعي Social Behavior: It's Elementary Forms، أن يجيب على تساؤلين مركزيين فيما يتعلق بتحليله لمفهوم القوة الأول كيف يحصل الإنسان على السلطة والثاني تأثيرات سلطته على من يخضعون له؟ ويعرف السلطة Authority بأنها تشير إلى التفاضلات

[1] مصطفى خلف عبد الجواد، قراءات معاصرة في علم الاجتماع، دار كتب عربية، القاهرة، 2006، ص243

والتفاوت بين الأعضاء في كمية التأثير الذي يمكن ممارسته، وكلما زاد عدد الأفراد الذين يمتلك فرد معين القدرة على التأثير بهم كلما ارتفعت سلطته [1] .

يحدد هومانز فيما يتعلق بمفهوم القوية : أن من بين نتائج أو السلوكات الأولية لسلوك الاجتماعي هي حصول هؤلاء الأفراد أو الجماعة من خلال سلوكهم الاجتماعي داخل المؤسسة أو خارجها على السلطة اولا و كيفية استعمال و تأثيرها على من يخضعون له اي أننا عندما نريد عملية تبادل ناجحة من خلال وضع برامج إدماج مهني علينا هناك سلطة تتحكم بشكل قوي لكي تؤدي هذه البرامج المهنية داخل المؤسسات العقابية مهمتها كاملة عند الإفراج عن السجين كتأثير ايجابي لا تأثير سلبي فعندما نتحكم بالسلوك الاجتماعي بشكل قوي عند فترة المحكومية وخاصة عند التدريب والتكوين الذي يتحصل عليه السجين نستطيع من خلاله التأثير الايجابي عند الافراج عنه .

ويرى بيتربلاو أن العلاقات الاجتماعية تعود إلى عاملين أساسيين، الأول هو العامل الجوهري أو القيمي أو الأخلاقي عند الإنسان، بمعنى أن الإنسان يقوم ببعض الأفعال والأعمال بناء على قيمه ومبادئه الإنسانية، وبناء على تقاليد المجتمع، أما العامل الثاني فيتعلق بالقيم الخارجية والمادية والمصلحية، ويعني بهذه القيم المصالح والمكافآت المادية التي يحصل عليها الفاعل الاجتماعي من طرف الشخص الذي يكون معه العلاقات الاجتماعية [2].

[1] محمد عبد الكريم الحوراني ، مرجع سابق ، ص 47.

[2] دنبري لطفي، التنظيم وإدارة السلوك البشري في نظرية البنائية الوظيفية، مجلة علوم إنسانية، بغداد، 2004، ص345.

وهذا ما أكد عليه بيتر بلاو من خلال تأكيده أن العلاقات الاجتماعية التبادلية تقوم على أساسين وهما:

- الأول : الجانب الأخلاقي الإنساني أي أنه كلما كان الفرد قويا في علاقاته الإنسانية والأخلاقية كلما كان لديه تبادل اجتماعي كبير اي كلما كان للسجين المفرج عنه جانب إنساني اخلاقي قوي كلما استطاع الحصول على مكان تبادل اجتماعي إيجابي

- الثاني : والمتعلق بالقيم الخارجية والمادية والمصلحية ، وهنا يرى أنه لابد للسجين سواءاً داخل السجن أو خارجة أي بعد الإخراج لا بد له أن تكون له أن تكون له رغبة أو طموح مادي من أجل إنجاح هذا التكوين المعني داخل السجن و بعد الإفراج ، وهذا ما يطلق عليه بمصطلح المصلحة أي أن له مصلحة مادية ورغبة إقتصادية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والمادي.

إن طاعة السلطة تمثل اختبارا حقيقياً لفاعليتها، فالشخص يمكن أن يقدم اقتراحاً، ونتائجه يمكن أن تثبت سلطته أو تقوض أركانها فالشخص يخاطر بسلطته في كل اقتراح[1] قائم على إخضاع بعض الناس لغيرهم بموجب ما يمتلكونه من مصادر تمكنهم من السيطرة على الآخرين والتحكم بهم وهي أسس اجتماعية وليست سيكولوجية، ولذلك فإن اعتراف هومانز بالانبثاق لا يشفع له في تفسيراته الاختزالية.

[1] محمد عبد الكريم الحوراني ، مرجع سابق ، ص 47.

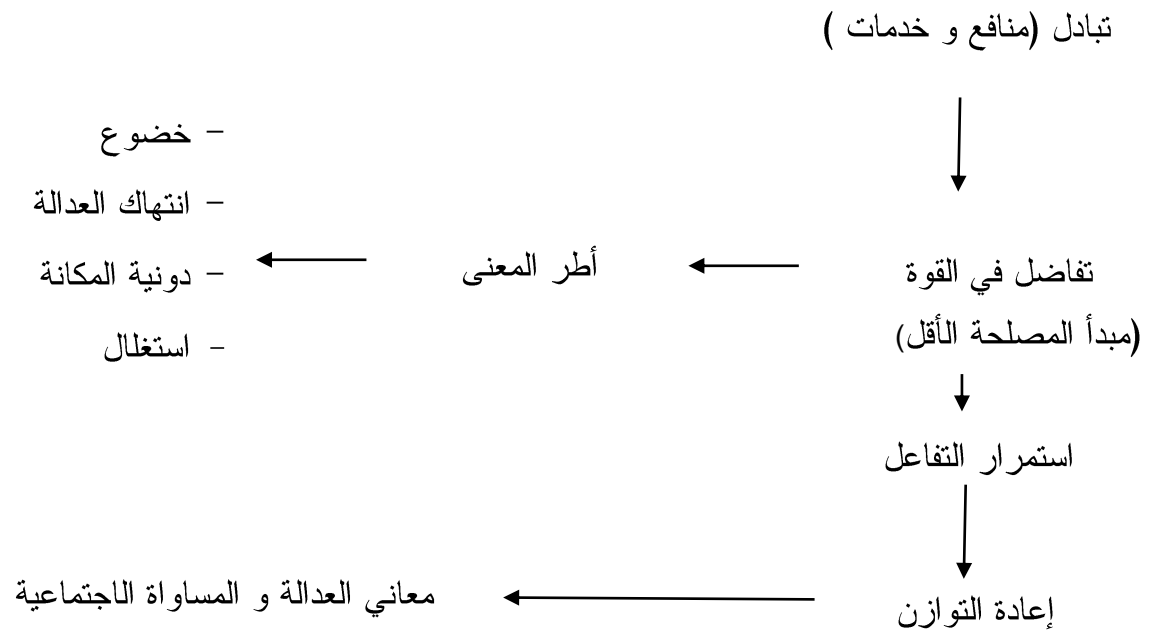

النموذج رقم (01) القوة و المعنى في طروحات هومانز [1]

وهنا المقصود عند هومانز أن خضوع هذا السجين لهذه البرامج داخل المؤسسة العقابية هو عملية اجتماعية تنظيمية لاغير ، فكلما كان االلتزام بالعملية التنظيمية جيدا وصارما كلما كانت الفاعلية والنتائج أفضل و بتعبير آخر أي أنه كلما كان التنظيم قويا كلما كان هناك تبادل للمنافع والخدمات أفضل ، وهذا ما بينة هومانز في هذا المخطط أو النموذج الذي بدأه بتبادل المنافع والخدمات إلى أن وصل إلى اعادة التوازن ومن ثم إلى معاني العدالة والمساواة الاجتماعية .

يوضح النموذج رقم (01) أن تبادل المنافع و الخدمات بين الناس يكشف عن تفاضل في القوة يؤدي إلى تشكيل أطر المعنى القائمة في العلاقة ، فينبثق عند الخاضع معاني الخضوع ، وانتهاك العدالة و دونية المكانة , و الاستغلال , ولكن مع استمرار التفاعل ، يقدم الطرف الخاضع مكافئات قيمة تؤدي إلى إعادة التوازن إلى العلاقة و تبلور معاني العدالة و المساواة الاجتماعية [2] .

[1] مرجع نفسه، ص 52.

[2] محمد عبد الكريم الحوراني ، مرجع سابق ، ص 52.

ومن هنا يتجلى مفهوم نظرية التبادل الاجتماعي في عملية تبادل منافع والخدمات بين الناس بشكل منظم أي أن هذه البرامج المهنية أو التكوينية داخل المؤسسات العقابية هي عبارة على تبادل منافع و خدمات قد يستفيد منها القائمين على المؤسسات العقابية ، وكذا القائمين على هذه البرامج من خلال توظيف وإيجاد مناصب شغل للمفرج عنهم ، وهذا لإيجاد حل للمشاكل المادية والاقتصادية عند خروجهم في السجن، كل هذا يأتي باستمرار عملية التفاعل، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج تبرز لنا المعنى الحقيقي للعدالة الاجتماعية والمساواة.

وقد قدم ريتشارد أميرسون إضافات إلى النظرية التبادلية تكمل ما جاء به كل من جورج هومانز وبيتر بلاو، لكنه لم يبدأ في بناء نظريته من ملاحظات اجتماعية أو تأثره بفلسفة اجتماعية معينة أو نقده لنظريات غير تبادلية، بل وضع مفاهيم وانطلق منها، لتوضيح أسس العلاقة التبادلية بين فردين أو أكثر.

كما أسهم أميرسون مع كارن كوك في تطور النظرية الاجتماعية التبادلية، وقد لاقت دراستهما القبول في الأوساط العلمية، وأسهمت في تبلور الاتجاهات الحديثة في علم النفس الاجتماعي، كما مايز أميرسون بين النظريات الاقتصادية والنظريات الاجتماعية للتبادل [1].

كما أن إضافات ريتشارد اميرسون في هذه النظرية ، هي تكملة لهومانز و بيتر بلاو من ناحية أنه أراد تمييز أو إيجاد الفوارق بين النظرية الاقتصادية والنظريات الاجتماعية للتبادل، أي أنه من خلال إسهاماته إستطاع إيجاد اتجاهات حديثة في علم النفس الاجتماعي ، و هي ابراز فوارق الفرد النفسية في محيطه أو جماعته .

[1] أحمد زايد وآخرون، دراسات في علم الاجتماع، دار كتب عربية، القاهرة، 2004م، ص231.

سابعـــا : تحديد المفاهيم

1- السجين المفرج عنه:

المفرج عنه من المسجونين هو الشخص الذي أخلى سبيله من مؤسسة عقابية سواء كانت السجن أو دور التربية قضى فيها فترة عقوبة قد تكون طويلة أو قصيرة ، بناء على حكم قضائى نتيجة لإرتكابه جريمة مخالفة لقوانين وقيم وعادات المجتمع [1].

✓ **التعريف الاجرائي :**

هو الشخص الذي أطلق سراحه من مؤسسة عقابية بعد انتهاء مدة حكمه وقد يكون نتيجة تنفيذ عقوبة محددة أو الإفراج المشروط. تعتبر هذه المرحلة حاسمة في إعادة دمجه في المجتمع .كما يخضع السجين المفرج عنه إلى تجمع برامج الرعاية اللاحقة وذلك من خلال استمرارية عملية المتابعة لإحدى المؤسسات الرعاية اللاحقة أو ما يسمى بمؤسسة الإدماج الاجتماعي والمهني للمفرج عنهم وهذا لتحقيق الإندماج النفسي على المستوى الفردي والاندماج الاجتماعي على المستوى المجتمع.

2- برامج الادماج المهني:

هي "عقود مهنية خاصة بين المنحة والتوظيف يتم بموجبها تشغيل الشباب الجزائري الحائز على شهادة جامعية أو كفاءة مهنية في مؤسسة عمومية أو خاصة والإدارات العمومية على أن تقوم مديرية التشغيل بدفع المنحة التي حددت بملغ 15 ألف دينار جزائري[2] .

حسب تروني هناك مجموعة من المؤشرات لوصف الإدماج المهني منها الشهادات، وطول مدة الوصول إلى منصب عمل والوضع المهني عقد دائم أو محدود

---

1 عبد الفتاح عثمان، نحو نموذج عربى للرعاية الاحقة ، المركز العربى للدراسات الأمنية ، ط2، الرياض ، 1991، ص126.

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 126-08 مؤرخ في 13 ربيع الثاني عام 1429 هـ الموافق ل 19 أفريل2008 يتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني.

والتصنيف السوسيومهني لمنصب العمل، ومدة المكوث في البطالة، والتوافق بين التكوين ومنصب العمل [1].

✓ **التعريف الاجرائي :**

هي مجموعة من البرامج الهادفة لتشغيل الشباب العاطل عن العمل الذين تحصلوا على شهادات مختلفة التخصصات مثل شهادات التكوين المهني والشهادات الجامعية قصد وتعتبر هذه البرامج ضرورية لمساعدتهم في العثور على عمل ووظائف مستدامة وتذكر على سبيل المثال :

– برنامج الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)

- برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANEEM)

- برنامج الوكالة الوطنية لترقية الترقية الاستثمار(ANDI)

- برنامج الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

- برنامج وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)

3- الإدماج الاجتماعي للسجين:

يعرف الإدماج الاجتماعي هو" تكييف الجماعات والأفراد بطريقة تؤدي إلى تكوين مجتمع منظم أي عندما تصبح مشاركة الأفراد مشاركة إيجابية تمارس بأقل قدر من التوتر والنزاع، مع مراعاة خصوصية فئة الأحداث المنحرفين، الذي يعني الاندماج بالنسبة لهم إعادة تكيفهم اجتماعيا بشكل إيجابي، ودمجهم في المجتمع بتشجيع تفتحهم، وذلك عن طريق تفكيك التكيفات الماضية وإعادة تكييفهم، وهذا ما يساعد على إعادة اندماجهم في المجتمع بشكل سوي .[2]

[1] سمايلي محمود ، دور برامج التشغيل الوطنية في الادماج المهني لخرجي التعليم العالي في سوق العمل، أطروحة دكتورة ، جامعة سطيف ، 2016/2015، ص 16.

[2] أحمد بوكابوس ، انحراف الأحداث و الإدماج الإجتماعي لهم – دراسة ميدانية في مركز إعادة التربية بئرخادم2، أطروحة ماجستير، قسم علم الإجتماع ، جامعة الجزائر ، 1986،ص 9 .

كما نصت المواد 112 و 114 على أن إعادة الإدماج الاجتماعي تتمثل في مساعدة المسجونين المعوزين اجتماعيا وماليا. وعليه فإن الإدماج الاجتماعي هنا يقصد به البرامج التعليمية والاجتماعية والثقافية والتأهيلية المسطرة من طرف الوزارة والمقدمة للمحبوسين من ظرف هيئات الدولة ومساهمة المجتمع المدني.[1]

✓ **التعريف الاجرائي :**

الإدماج الاجتماعي للسجين المفرج عنه هو توفير الظروف الإجتماعية الملائمة عند خروجه من السجن أي بعد الإفراج وذلك عن طريق تطبيق برامج الرعاية الاجتماعية اللاحقة ، والتي تهدف الى تحقيق التوازن والاستقرار النفسي والاجتماعي والاقتصادي للسجين المفرج عنه، وبالتالي التخفيف من شدة المشكلات التي تواجهه ويشمل الإدماج الاجتماعي مجموعة من الإرشادات والتوجيهات والخدمات في مجالات التعليم والطب و الثقافة وكذا الجانب النفسي .

4- الرعاية اللاحقة:

تعريف ومفهوم الرعاية اللاحقة نحتاج إلى معرفة معينة، حيث يشير السدحان :أن كلمة رعاية تأتي في معان عدة وهي تدور في مجملها على الملاحظة، والمحافظة أي حافظ ومؤتمن « كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته » أي حافظ ومؤتمن عليها ، أما كلمة اللاحقة فإنها تعني الشيء ويسمى لاحق[2]

وعرفتها المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي" عملية تتابعية وتقويمية للنزلاء المفرج عنهم في بيئتهم الطبيعية من خلال تهيئتهم للعودة للعالم الخارجي والعمل على

[1] قانون تنظيم السجون واعادة الإدماج الاجتماعي للمسجونين ، رئاسة الجمهورية ، الأمانة العامة للحكومة، 2007 ص 22 .

[2] السدحان عبد الله ، الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم في التشريع الاسلامي و الجنائي المعاصر، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض2006، ص17.

توفير أنسب ألوان الأمن الاقتصادي والاجتماعي، والنفسي، والترفيهي داخل مجتمعهم الطبيعي " [1]

✓ **التعريف الاجرائي:**

الرعاية اللاحقة وهي مجموعة من الخدمات المستمرة للمفرج عنهم أى تمتد من فترة المحكومية داخل المؤسة العقابية إلى حين خروج السجين إلى الحرية وتتمثل أساسا في المتابعة النفسانية والتوجيه المهني سواء داخل المسجن عن طريق توفير التكوين والتدريب المعني اللازم وعند خروجه من السجن عن طريق مساعدته لإيجاد منصب شغل ووظيفة تضمن له الاستقرار المادي وكذلك تتمثل في الدعم الاجتماعي عن طريق تسهيل عملية التواصل والتعامل مع المحيط الخارجي، كل هذه المتابعة اللاحقة من أجل ضمان تفادي العود إلى إرتكاب الجريمية و محو آثار السلوك الإجرامي.

ثامنـــا : الدراسات السابقة :

1- الدراسة الجزائرية:

أ- الدراسة الأولى: دراسة للطالبة هامل سميرة " التصورات الاجتماعية للسجن لدى مسؤولي المؤسسات المتعاقدة مع وزارة العدل و أثرها في إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين "، و هي دراسة لنيل شهادة الماجستير، دراسة ميدانية لولاية باتنة، سنة 2008م.

انطلقت هذه الدراسة من معالجة إشكالية بحث تتمحور حول "التصورات الاجتماعية السلبية لدى مسؤولي المؤسسات العمومية.

وافترضت بعض الافتراضات للإجابة على تساؤلات البحث و هي:

1. يتأثر تصور مسؤول المؤسسة العمومية للسجين بنوع الجريمة.

[1] رحماني منصور، علم الاجرام والسياسة الجنائية ،دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 213 .

2. يتأثر تصور مسؤول المؤسسة العمومية للسجين بسن السجين.
3. يتأثر تصور مسؤول المؤسسة العمومية للسجين بجنس السجين
4. يتأثر تصور مسؤول المؤسسة العمومية للسجين بالحالة المدنية للسجين.
5. يتأثر تصور مسؤول المؤسسة العمومية للسجين بالمستوى التعليمي للسجين.
6. يتأثر تصور مسؤول المؤسسة العمومية للسجين بمدة حبس السجين.
7. يتأثر تصور مسؤول المؤسسة العمومية للسجين بالعود الإجرامي للسجين.
8. يتأثر تصور مسؤول المؤسسة العمومية للسجين بالمستوى الاقتصادي للسجين.

- **منهج الدراسة :**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لأن طبيعة الدراسة المتناولة للتصورات الاجتماعية للسجين لدى مسؤولي المؤسسات المتعاقدة مع وزارة العدل و أثرها في إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين المفرج عنهم في الشغل، فقد بات جليا المنهج الوصفي هو الأنسب لأن الموضوع نفسي إجتماعي، أرادت الباحثة من خلالها دراسة الوضع الراهن لفئة المحبوسين المفرج عنهم في إطار عملية إعادة إدماجهم في الشغل، من حيث التقبل أو الرفض الذي يواجهونه من طرف أرباب العمل و مدى تأثر العلاقة (سجين–مسؤول بالتصور الاجتماعي للسجين لدى ذلك المسؤول)

- **أدوات الدراسة:**

المقابلة النصف موجهة طبقت على عينة من المجتمع تضمنت سؤالين:

أ– لو كنت مسؤولا على المؤسسة هل تقبلون بتوظيف سجين مفرج عنه؟

ب– لماذا؟

أضافت الباحثة محورا أخر للاستبيان بعد تحليل المقابلات التي أجريت على عينة المجتمع، و هذا المحور "المستوى الاقتصادي" حيث يرى المشاركون أن المستوى الاقتصادي للأفراد يعتبر معيار و محك أساسي يتم تقييم الأخرين، و تقبلهم و التعامل معهم.

طبق الأستبيان على عدد من المشاركين (مسؤولي المؤسسات العمومية) وعددهم لا يتجاوز 8 مشاركين من المدير، مسؤول مصلحة المستخدمين فقط.

5- المجال المكاني:

أجريت الدراسة بالمؤسسات العمومية المتواجدة بولاية باتنة (دائرة باتنة ، بلدية تازولت، دائرة تمقاد، بلدية الشمرة، بلدية أريس، دائرة بريكة، بلدية وادي الماء، بلدية نقاوس).

- **نتائج الدراسة :** لقد توصلت الباحثة إلى أن:

- تصور المسؤول للسجين يتأثر بنوع الجريمة، حيث بينت النتائج أنه توجد جرائم يتجه تصور المسؤول نحوها إتجاها سلبيا فلا يتقبلها و لا يتسامح معها كالسرقة و التزوير و الإحتيال، و القتل العمدي، جرائم المخدرات، جرائم الإرهاب، و الجرائم الجنسية، فيما قد يتعامل مع بعض الجرائم الغير المقصودة و العرضية كالقتل الخطأ بأقل سلبية و أقل صرامة.

- كما توصلت الدراسة إلى أن تصور المسؤول للسجين يتأثر بسنه، حيث تصور المسؤول للسجين سلبيا للحدث و السجين الشاب الذي يصعب الوثوق فيهما و التعامل معهما لأنهما تبنيا الجريمة، و من الصعب إصلاحهما، عكس الذي الكهل الذي تصوره أقل سلبية و بالتالي أكثر تقبلا.

-كما بينت النتائج أن تصور المسؤول للسجين يتأثر بجنسه، كما أنه يكفي دخول السجن بجرم لكي يتجه التصور سلبا إضافة إلى جنس المحبوس و بالتالي بروز صور الرفض المختلفة.

-كما بينت النتائج أن تصور المسؤول للسجين يتأثر بالحالة المدنية و الاجتماعية، فهو يتجه سلبا إذا كان السجين عازبا أي ليس لديه التزامات عائلية تحول بينه و بين السلوك الإجرامي، بينما يكون تصوره أقل سلبيـــة كلما كان متزوجا أو يعول أسرته و تقع على عاتقه مسؤولية تربية أولاده، فيزداد احتمال ابتعاده عن الجريمة.

-و بينت النتائج أن تصور المسؤول للمحبوس يتأثر المستوى التعليمي، فكلما كان المفرج عنه متعلما كان تصور المسؤول له إيجابيا و يزداد اتجاه تصور المسؤول إيجابيا كلما ارتفع مستواه التعليمي، مما يبرز أهمية هذا البعد كمعيار لارتقاء السجين عن السلوك.

-كما بينت النتائج أن تصور المسؤول للسجين يتأثر بمدة الحبس، و أن العقوبة السالبة للحرية مهما كانت مدتها لاتفي بالردع و لا بالاصلاح، بل أنها قد تكون السبب في نشر الجريمة.

-كما بينت النتائج أن تصور المسؤول للسجين يتأثر بالسوابق العدلية، حيث يتجه تصور السجين سلبا كلما تكرر دخوله السجن، فالعود الإجرامي سواءا كان بسيطا أو متكررا مقصودا أو غير مقصود فإنه يعطي السجين صورة المجرم العائد الذي احترف الإجرام و تبناه، فيفقد ثقة المجتمع و يرفض منه.

-و يتأثر تصور السجين بالمستوى الاقتصادي للسجين.

- **التعليق على النتائج:**

إن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة لا تعتبر عن الواقع الاجتماعي للسجين كون أن التصور الذي يحمله المسؤول يجب أن يكون مصحوبا بعلاقة مباشرة بينه و بين هذا السجين المفرج عنه، فليس كل سجين هو مجرم.

كما أغفلت هذه الدراسة الجانب الإيجابي الذي يقوم به بعض السجناء سعيا منهم في التأهيل و مما أنجزوه من أعمال ليس لها علاقة لا بمستوى تعليمي ولا بكانة إجتماعية و لا بمدة العقوبة...و لا غيرها مما سبق ذكره، لذلك فإن التصور من صنع الخيال و لا يعكس الواقع، كما أنه يرتبط بالوصم الاجتماعي الطي يدفع إلى العود.

و من هنا كانت الانطلاقة لإجراء بحث ميداني لا يبنى على التصور.

ب- الدراسة الثانية:

دراسة مداني مداني بعنوان "أثر البرامج التأهيلية في الحد من ظاهرة العود" دراسة ميدانية بإحدى سجون الجزائر سنة 2009م.

تتمحور مشكلة الدراسة حول أثار البرامج التأهيلية في الحد من ظاهرة العود من خلال الأسئلة التالية:

1-هل تحضى هذه البرامج برضا النزلاء ؟

2-هل تجعل هذه البرامج من النزيل فردا قارا على التكيف مع الحياة خارج السجن؟

3-هل يؤدي انعدام الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم إلى عرقلة تكيفهم الاجتماعي و بالتالي عودتهم إلى الإجرام مرة أخرى؟

- **منهج الدراسة:**

استخدام الباحث منهج المسح الاجتماعي لتحقيق استفسارات الدراسة.

- **أداء الدراسة:**

استخدم الباحث أسلوب استمارة الاستبيان من أجل جمع معلومات دقيقة لم يتمكن من ملاحظتها بنفسه في مجال المبحوث.

- المجال المكاني:

انحصر المجال المكاني لهذا البحث في مؤسسة الوقاية لمدينة تابلاط المخصصة للذكور فقط بولاية المدية، و تمت هذه الدراسة في ديسمبر 2007.

- **نتائج الدراسة:**

كما أثبتت نتائج الفرضية الثانية و المتعلقة بالتكيف الاجتماعي أن عملية التكييف الاجتماعي للنزلاء لم تتحقق.

وحتى يكتمل التأهيل و الإصلاح و لا تتعرض نتائجه للضياع يجب أن يبذل جهودا إضافية اتجاه المفرج عنهم و أن لا يتركوا لحالهم، لأنهم حتما سيواجهون حياة

اجتماعية تختلف عن الحياة التي تعودوا عليها داخل السجن و تعترضهم صعاب و مشاق تحتاج إلى من يقف معهم و يأخذ بيدهم و يقدم لهم النصيحة بشأنها.

- **التعليق على النتائج:**

البرامج التأهيلية داخل المؤسسات العقابية تسعى إلى إصلاح المجرم حتى لا يعود إلى الجريمة، و لكن هذه البرامج و حدها غير كافية كون أن السجين بعد الإفراج يلقى صعوبات تمنعه من التأقلم و التكيف فتدفعه بسهولة إلى العود، فالمجتمع الذي جاء منه إلى السجن هو الذي رجع إليه بعد السجن، و الأسباب التي تدفعه إلى الجريمة المرة الأولى هي نفسها التي دفعته لارتكاب الجريمة المرة الثانية، و حتما ستدفعه مرة أخرى، فالمجرم ضحية ظروف اجتماعية و نفسية و اقتصادية .

2-الدراسات العربية

أ- الدراسة الثالثة

دراسة جرجس عياد هاني بعنوان "ملامح الرفض الاجتماعي للمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع المصري " دراسة ميدانية في محافظة الغربية "، كلية الآداب والعلوم، جامعة عمر المختار، 2007م .

- **أهداف الدراسة :**

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف على صور الرفض الذي تلاقيه فئة المفرج عـــنهم وما ينتج عن هذا الرفض من مشكلات ومعوقات تعترض رغبة هذه الفئة أو قدرتها على التكيف مع المجتمع و الاندماج في الجماعة بعد الإفراج عنهم وعودتهم مرة أخـــرى إلـــى الحياة الاجتماعية السوية بوصمة جنائية واجتماعية .

- **أدوات الدراسة :**

الموقع الجغرافي: وقد مثلت محافظة الغربية المجتمع العام للدراسة، بينما مثلت المؤسسات العقابية الواقعة بالمحافظة المجتمع الخاص بالدراسة.

العينة: لقد تم اختيار عينة البحث من المفرج عنهم بطريقة عشوائية طبقية بلغ إجمالي حجمها 100 مبحوث يمثلون 20% من إجمالي المفرج عنهم بالمؤسسات العقابية بمحافظة الغربية البالغ عددهم 500 مفرج عنهم.

و استخدم الباحث أسلوب المعاينة الطبقية حتى تكون العينة ممثلة تمثيلا جيد المجتمع موضوع الدراسة ، وعليه قسم المفرج عنهم إلى درجات او فئات حسب نوع الجريمة التي ارتكبوها ودخلوا بسببها السجن، ثم تم اختيار 20% من مفردات كل فئة بطريقة عشوائية لكي يشكلوا عينة البحث.

- **نتائج الدراسة:**

من خلال الإجابة عن التساؤلات التي تم طرحها في بداية الدراسة توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1- المواقف الاجتماعية التي تعرض لها المفرج عنهم في نطاق أسرهم :

ا- العلاقة بالزوجة: كشفت الدراسة عن حدوث تغير في العلاقة التي تربط الزوجات بأزواجهن المفرج عنهم تمثلت في؛ ازدراء الزوجة لزوجها المفرج عنه واحتقاره بنسبة 4.26%، حدوث الطلاق بنسبة 23.6%، وجود فتور في العلاقة وشكلت 19.4%، وهجر منزل الزوجة 13.9%، في حين تبين أن16.7% من المتزوجين المفرج عنهم لم تشهد علاقتهم بزوجاتهم أي تغيير يذكر بسبب وصمة السجن.

كشفت الدراسة على وجود دلالة معنوية بين نوع الجريمة وموقف الزوجة من المبحوث، وذلك باستخدام كالتي بلغت قيمتها 84.61 عند درجة حرية 0.05.

ب- العلاقة بالأبناء: كشفت الدراسة على حدوث تغيير في العلاقة التي تربط الأبناء بآبائهم المفرج عنهم تمثلت في؛ نفور وعدم اكتراث بنسبة 49.3%، زيادة التعاطف بنسبة12%، تكفل البناء بالإنفاق على آبائهم المفرج عنهم بنسبة 60.7%، 17.3% لم

يعلـــم أبنائهم بواقعة الحبس لكونهم صغارا، في حين لم تشهد علاقة 14.7% من الآباء المفرج عنهم بأبنائهم أي تغيير يذكر بسبب وصمة السجن.

ج- العلاقة بالوالدين: كشفت الدراسة على حدوث تغير في العلاقة التـــي تـــربط الوالدين بالفرد المفرج عنه تمثلت في،الازدراء وتغيير بسبب الحـــبس بنـــسبة 36.6%، فتور في العلاقة بنسبة 31.7%، تكفل الوالدين بالأبناء المفرج عنهم وأســـرهم بنـــسبة 12.2% في حين لم تشهد علاقة 19.5% من الأفراد المفرج عنهم أي تغير يذكر معوا لديهم بسبب وصمة السجن.

كما اهتمت الدراسة بالمشكلات المتعلقة بالعمل:

حيث كشفت الدراسة أن غالبية الأفراد المفرج عنهم في العينة واجهـــوا صعوبات بشأن الحصول على عمل بعد الإفراج عنهم حيث بلغت نسبته في العينة 84% بينما تقـــلمن لم يشهدوا مشكلات بعد الإفراج إلى 16%. وتمثلت هذه الصعوبات في :

- وجود صحيفة السوابق العدلية بنسبة 95.2% والتي كانت تحول دون تقبل المفرج عنه المتقدم لطلب عمل.
- عدم وجود رأس مال لعمل مشروع بنسبة 91.7%.
- رفض أصحاب العمل تشغيل المفرج عنهم 90.5%.

نظام المراقبة يعوق حصولهم على عمل ثابت 59.5%.

وقد كشفت الدراسة عن عدم وجود دلالة معنوية بين نوع الجريمة ومـــدى وجود صعوبات بحصول المبحوث على عمل ، وذلك باستخدام كالتي بلغت 4.57 عند درجة حرية 0.05.

تبين من نتائج الدراسة أن المنحرفون يتجهون إلى أن يكونوا منفردين او مميـــزين بخصائص يجعلها عنهم آخرون وهذه الخصائص يواجه بسببها الفرد الموصوم بها العديد من المواقف السلبية من طرف أفراد المجتمع وجماعاته ومؤسساته الرســـمية

و الخاصـــة والتي تعتبره شخصا مرفوضا ومنبوذا اجتماعيا مما يشكل لديه وعيا جديدا مؤداه العودة إلى الجريمة.

- **التعليق على الدراسة :**

لقد تمحورت هذه الدراسة حول اتجاه المجتمع المصري نحو المفرج عنهم ومـــد ياثر الوصم الاجتماعي على التوافق النفسي والاجتماعي لهذه الفئة كما قامت هذه الدراسة بالإحاطة بالمواقف الاجتماعية تجاه المفرج عنه من عدة مستويات فـــشملت ؛ العلاقـــات الأسرية،و مختلف العلاقات الاجتماعية الأخرى كالعلاقة مع الجيران والأصدقاء، ومنجهة أخرى ركزت على العلاقات المهنية ومدى تأثر مجال الشغل بالوصم الجنائي والاجتماعي الذي يحمله المجتمع عن فئة المفرج عنهم. تعد هذه الدراسة مجال خـــصب للاطلاع على اتجاهات و مواقف المجتمع نحو المفرج عنهم، فهي تلتقـــي مـــع الدراســـة الحالية من حيث الاتجاه الاجتماعي نحو المفرج عنهم إلا أنها تختلف مع الدراسة الحالية من حيث اختيار العينة، حيث اختارت هذه الدراسة عينتها من المفرج عنهم، بينما كانـــت عينة الدراسة الحالية متمثلة في مسؤولي المؤسسات العمومية التي يفترض أنهـــا تدمج المفرج عنهم. وتعتبر هذه الدراسة مجال خصب للتعرف على اتجاه المجتمعات العربيـــة نحو فئة المفرج عنهم.

ب-الدراسة الرابعة

خليفة محمود محروس"رعاية المسجونين و المفرج عنهم و أسرهم في المجتمع العربي " الرياض، أكاديمية نايف العربية للبحوث الأمنية ، 1997 .

قامت أكاديمية نايف للعلوم الأمنية بإعداد هذه الدراسة الميدانية لتشمل واقع الرعاية الاجتماعية في الوطن العربي، حيث اهتمت بالكشف عن فعالية برامج الرعاية الاجتماعية الموجهة للمحبوس وأسرته، والمفرج عنه بعد انتهاء العقوبة السالبة

للحرية، ودراسة ما مدى ما تقدمه الرعاية من فرص للتكيف الاجتماعي والوقاية من العود للجريمة مرة أخرى.

- **أهداف الدراسة:**

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

– رصد وتحليل برامج رعاية المحبوسين المفرج عنهم وأسرهم، ودراسة اثر هذه البرامج في تحقيق التكيف الاجتماعي وتم تحقيق هذه الأهداف من خلال:

- تحليل بنائي وظيفي لبرامج الرعاية الاجتماعية للمحبوسين المفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي.

– التوصل إلى رصد وتحليل مقارن لهذه البرامج في المجتمع العربي.

– استطلاع رأي المستفيدين من هذه البرامج والتعرف على اتجاهاتهم حولها ومدى الاستفادة الفعلية منها.

– الوقوف على الآثار المترتبة على تنفيذ هذه البرامج.

- **منهج الدراسة :**

اعتمدت الدراسة على المسح الاجتماعي كأسلوب علمي يستخدم في توفير البيانات الأساسية التي تعالجها الدراسة على اعتبار أن المسح هو النموذج المثـــل للدراسات التحليلية الوصفية ، كما استخدمت الدراسة المنهج المقارن بين مجموعة البرامج التي تطبق في عدد من البلدان العربية.

- **أدوات الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأدوات التي ساهمت في توفير المعلومات والبيانات المطلوبة لتحقيق أهداف هذه الدراسة.

1- استمارة استبيان صممت لاستطلاع المستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية تطبق على عينة من المفرج عنهم،تضمنت التعرف على تحديد البرامج المنفـــذة

وكيفيـــة وصولها والنتائج والآثار المترتبة عليها ، كما تضمنت أسئلة تقيس مدى الاســـتفادة مـــن الخدمات التي تقدمها الهيئات لأسر المفرج عنهم سواء قبل الإفراج او بعده.

2- تحليل مصادر البيانات المكتوبة والموثقة من السجلات والإحصاءات والوثائق التي تصدرها الهيئات الحكومية والأهلية العاملة في هذا الميدان حول الرعاية الاجتماعية للمحبوسين وأسرهم والمفرج عنهم.

3- المقابلات المفتوحة مع قيادات ومنفذي البرامج العاملين في هذا المجال

4- الأساليب الإحصائية : حزمة برامج spss/ pc التي تم حسابها بمركز نايف للعلوم الأمنية

مجالات الدراسة:

- **المجال الجغرافي** :أجريت هذه الدراسة في ثلاثة دول عربية؛ مصر،الأردن، تونس ممثلة للتجمعات الإقليمية الكبرى في المنطقة العربية ؛ وادي النيل، الشام، المغرب العربي.

- **المجال البشري:** عينة المفرج الذين استفادوا من برامج الرعاية الاجتماعية وأسرهم وعددهم 412 فرد، يتوزعون بين الدول موضوع التطبيق الميداني بحسب نسب المفرج عنهم المستفيدين خلال السنوات (1984-1982).

ج- **المجال الزمني:** استمرت الدراسة فترة زمنية امتدت بين سنة 1989 كبداية لجمع المادة الميدانية واستمرت حتى الانتهاء من كتابة تقرير البحث في سنة 1994.

- **نتائج الدراسة:**

توصلت الدراسة إلى ما يلي:

1- رعاية المحبوسين والمفرج عنهم وأسرهم حقيقة تؤكدها الحاجة إليها لمواجهة العديد من الظروف.

– الحاجة لرعاية المحبوس منذ إيداعه بالسجن، وتحديد نوع المعاملة التقويمية.

– تستمد الرعاية المقدمة للمحبوسين مبرراتها وسندها المشروع من حقيقة انه منذ اليوم الأول لإيداع المحكوم عليه بالسجن، تبدأ خطوات التأهيل و الإصلاح والتمهيد لخروجه بعد انقضاء مدة العقوبة.

– تؤدي التغيرات التي تطرأ على ظروف معيشة أسرة المحبوس دورا أساسيا في نشوء حالة من العوز والحاجة والحرمان خاصة عندما يكون المحبوس هو العائل للأسرة مما يهدد استقرارها وتفككها وتشرد أفرادها.

– تصبح الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم وأسرهم بمثابة أداة فعالة لضمان نجاح برامج الإصلاح والتأهيل.

2– أجهزة الرعاية الاجتماعية للمحبوسين وفعالية ما تقدمه؛ حيث كشفت الدراسة عن تحمل المؤسسات الحكومية المعنية بالرعاية اللاحقة إلى جانب المؤسسات الأهلية والتطوعية لمسؤوليات واضحة في توفير الرعاية الاجتماعية وعلى رأس هذه المؤسسات؛ إدارات السجون ومراكز الإصلاح وإدارات الرعاية اللاحقة التابعة لوزارة الداخلية، والشرطة وكذلك المؤسسات الاجتماعية لوزارات التنمية الاجتماعية والشؤون الاجتماعية والمؤسسات والجمعيات الأهلية، إلا انه لوحظ :

– عدم كفاية ما يقدم من خدمات ومساعدات، وخصوصا ما يقدم لأسر المحبوسين والمفرج عنهم، وقصور ما يقدم عن تحقيق الأهداف المعلنة.

– تدني الإسهام الفعال في الرعاية الاجتماعية المقدمة للفئات المعنية من طرف المؤسسات الاجتماعية.

– غياب دور المجتمع المدني في مواجهة متطلبات الرعاية للفئات المعنية، سواء لغياب الدور الإعلامي التوعوي، أو لعدم قيام أجهزة التثقيف والتعليم المدني و الديني والاجتماعي.

– وجود هوة واسعة بين تبني الحكومات لدعاوى الإصلاح و التقويم والتأهيل لمكافحة الجريمة من ناحية، وبين ترجمة هذه الدعاوى إلى برامج و أنشطة و أجهزة ومؤسسات من جهة أخرى، وبين تبني المجتمع المدني لهذه الدعاوى الإصلاحية من ناحية ثانية .

– يؤدي كل ما سبق إلى وجود برامج تتضمن خدمات ومساعدات شكلية دون النفاذ إلى الجوهر الذي تستهدفه، حيث يكون الاهتمام بالكم دون الكيف.

- **التعليق على الدراسة:**

لقد تناولت هذه الدراسة الرعاية الاجتماعية للمحبوسين بصفة عامة، وشملت دراسة المحكوم عليهم وأسرهم، وكذلك فئة المفرج عنهم، وبالتالي يمكن اعتبار أن الدراسة الحالية أكثر تخصصا، وتمثل جزء معين من هذه الدراسة، لأنها ركزت على إعادة الإدماج المهني للمحبوس والذي يشمل ضمنيا إعادة الإدماج الاجتماعي للمفرج عنهم من خلال مساعدتهم على الحصول على منصب شغل يقيهم العود الإجرامي ضمن السياسة الجديدة التي تبناها المشرع الجزائري في قانون السجون الجديد 04/05، ومن جهة أخرى فان هذه الدراسة تناولت دور القيادات ومسؤولي الهيئات العاملة بالمصالح العقابية في بلدان الوطن العربي ، أما في الدراسة الحالية فقد تناولت مسؤولي المؤسسات العمومية التي يفترض أنهم عنصر فعال في عملية إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين،دون أن ينتمي هؤلاء المسؤولين إلى سلك الوسط العقابي .

الفصل الرابع

تمهيد:

تعتمد الدولة الجزائرية في سياسة الاقتصاد الموّجه لصالح نظام السوق نتج عنه اعتماد عدة إصلاحات قانونية و اقتصادية تتماشى و النظام الجديد غير أنّ الأهم من ذلك كله أن تعود هذه الإصلاحات بالإيجاب على الجانب الاجتماعي و النهوض بقطاع التشغيل و تفعيل الإستراتيجية المنتهجة في هذا المجال بغرض ترقية القطاع.

و من أجل ذلك تم استحداث آليات وأجهزة تعمل على تحسين و تعزيز آليات الوساطة في سوق العمل لمرافقة أكثر نوعية على مستوى الفرد مثل المسجونين المفرج عنهم الذين يكونون في وضعية طالب عمل من جهة و على مستوى المؤسسة أو مكان التوظيف الموجود في وضع إعادة تأهيل المهني و الاجتماعي و بما تتطلبه مقتضيات السوق الحرة من جهة أخرى.

و لعل من الآليات و الأجهزة التي أعطيت لها صلاحية العمل على ترقية قطاع الشغل و التكوين مع متطلبات السوق و تحسين و تعزيز آليات الوساطة في سوق العمل، جهاز المساعدة على الإدماج المهني.

المبحث الأول: ماهية الإدماج المهني .

يعد الإدماج المهني من السياسات التي انتهجتها الحكومة الجزائرية والتي تعمل على توفير الفرص والتدرب والتأهيل المهني للمسجونين أثناء تواجدهم في المؤسسة العقابية ، كما تنفذ الجزائر برامج ومبادرات مختلفة لتعزيز الإدماج المهني على سبيل المثال هناك مراكز التكوين المهني والتمهين توفر برامج تدريبية في مجموعة متنوعة من المجالات المهنية بالإضافة إلى برامج تمويل ودعم الشباب في إقامة أعمالهم الخاصة، وكما تعمل الحكومة أيضا على تعزيز التعاون بين المؤسسات العقابية وقطاع الصناعة والأعمال عبر توقيع الاتفاقيات بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية لتوفير عمل للمسجونين المفرج عنهم وتعزيز الروابط بين التعليم المهنة و سوق العمل .

المطلب الأول : الإدماج و التطور التاريخي :

الفرع الأول :الإدماج

أ: تعريف الإدماج:

لغة:

تترجم كلمة إدماج في اللغة الفرنسية بكلمة Insertion و قد رأى بعض المهتمين بهذا الموضوع أن هذه الترجمة قد تنقصها بعض الدقة لأن كل ترجمة غالبا ما تقدم المعنى الدقيق للكلمة في لغتها الأصلية لما يحمله هذا المفهوم من دلالات و معان متعددة و متنوعة من خلال ما يسميه السوسيولوجيون بديناميكية حياة المفهوم،و من هنا فإنهم يرون أن كلمة إدماج مشتقة من الكلمة اللاتينية In-sere والتي تعني حسب المفكر Jean yvesbarreyre إدخال في بمعنى إيجاد مكانة ضمن مجموعة [1].

[1]Jean-yves Barreyere& Brigitte Bouquet، Nouveau dictionnaire critique d'action sociale، edition Bayar، paris، 2008، p 112 .

ب : اصطلاحا:

تعني كلمة إدماج عملية إلحاق الفرد بمجموعة ما و يختلف مفهومها باختلاف البيئة التي ترتبط بها اجتماعية، مهنية، ثقافية ...إلخ ، و تعني في معناها السائد اليوم إلحاق الفرد أو مجموعة أفراد بمجموعة أو فئة الأفراد المستقلين اقتصاديا، و الذي لهم دخل فردي قار يمكنهم من تحقيق الحد الأدنى الضروري للعيش دون تبعية مادية لأية جهة، و بمعنى آخر أن الإدماج يغطي جميع علاقات الشخص مع بيئته الاجتماعية بما يمكنه من الحصول على مكانة ما، و ضمانه موقع اجتماعي معترف به[1].

أما المدلول السوسيولوجي لهذا المفهوم فهو يعبر على مجموعة من التفاعلات بين عناصر مختلفة داخل مجموعة ما، وهو ما يؤدي إلى إحساسها بضرورة التماثل و الانسجام فيما بينها بآليات و طرائق مختلفة و متنوعة، و لذلك فإن الإدماج يحيل على وضعية فرد أو جماعة أو شريجة اجتماعية هي في تفاعل مع أفراد آخرين أو مجموعات أخرى تتقاسم معها نفس القيم و المعايير.

يتفق العديد من الباحثين على أن معظم القواميس و الأبحاث السوسيولوجية لم يرد فيها الشيء الكثير حول هذا المفهوم لكونه مفهوما سوسيولوجيا حديثا جدا جاء في ظرفية خاصة ارتبطت بالمسألة الاجتماعية التي أطلقها سوسيولوجي بداية القرن التاسع عشر، لهذا نجده لا يزال لم يحض بنقاش نظري بين علماء الاجتماع كما هو الشأن بالنسبة للمفاهيم الأخرى التي ارتبطت به.

و عليه يمكننا القول أن الإدماج يتميز عن الاندماج في كونه يركز على الفرد من خلال الأجهزة العمومية و الجمعوية المتدخلة ما يجعله مصطلحا تطبيقيا أكثر منه نظريا،

[1] سمايلي محمود، دور برامج التشغيل الوطنية في الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي في سوق العمل، دكتورة علوم، جامعة لمين دباغين ، سطيف،2016 ، ص 165.

حيث يستخدم كأداة علمية بعيدة عن كل التمثيلات الاجتماعية و هو بذلك يعتبر استراتيجية يتبناها المجتمع أو الدولة لمحاربة الإقصاء ،كشكل من أشكال الأنشطة العمومية التي تهدف إلى تجاوز العجز في آليات الاندماج على مستوى الفرد خصوصا.

تأسيسا على ما سبق يمكن تعريف الإدماج من الناحية النظرية على أنه مجموعة الخطابات و السياسات و الممارسات الاجتماعية التي يشترك فيها جميع الفاعلين الذين ينتمون إلى مختلف مجالات الفضاء الاجتماعي، أما من ناحية الممارسة العملية البحثية فإن هذا المفهوم يشير في معظم الحالات إلى مؤشرات التي تتعلق بالبطالة و معدل التشغيل أو مستوى النشاط، كما يمكن أن يفسر الإدماج على أنه الفرق بين الوضع الأولي و الوضع النهائي لمسار الدخول إلى سوق الشغل (بداية و نهاية الإدماج) و مع ذلك فإن الإدماج لا يقتصر فقط على الفترة التي يحصل فيها على منصب عمل، بل هو تلك العملية الديناميكية التي تميز مرحلة الانتقال من المرحلة التعليمية إلى مرحلة النشاط المهني المستقر نسبيا[1].

الفرع الثاني: تطور مفهوم الإدماج:

إن كلمة إدماج يقابلها قديما ذلك الشكل من النشاط الذي عرف بالمساعدة الاجتماعية، و الذي اخذ يتطور تدريجيا مع ظهور العمل المأجور في منتصف القرن الرابع عشر، و الذي يرتكز على مبدئين أساسيين هما المساعدة العمومية و المساعدة الاجتماعية[2]،

إن فكرة إعادة الإدماج تاريخيا ظهرت بظهور الآليات و الأجهزة التي كانت تبحث في كيفية السماح بالعودة للعمل لفئات الأشخاص الذين كانوا يعتبرون غير أسوياء، ففي البداية كان الاهتمام منصب حول الأشخاص غير القادرين بدنيا و ذهنيا على العمل،

[1] نفس المرجع ، ص 169.

[2] سمايلي محمود ، المرجع السابق، ص 241.

حيث شهدت فرنسا منذ 1924 ميلاد مدرسة إعادة الترتيب المهني و من هنا بدأت تتشكل اتجاهات اجتماعية جديدة حيال الأشخاص غير أسوياء و محاولة تأسيس معايير نوعية للإدماج المهني و المساعدة على الإدماج في سوق العمل[1].

في الماضي كانت فكرة الإدماج تعبر عن مشكلة ذات طابع نفسي، تعبر عن مرحلة من مراحل نمو المراهق أي مجموعة من المشاكل الشخصية المرتبطة بمختلف أعراض المراهقة و قد عرفت بداية الستينات مرحلة جديدة في توجه النقاش حول مفهوم الادماج ببروز سياسات اجتماعية تقوم على هدفين محددين هما : تحسين الوضعية الاجتماعية للأشخاص المسنين و التكفل بالمعاقين عقليا[2]، و قد كان لهذه السياسات الاجتماعية دور مهم في الانتشار و الاستخدام الواسع لفكرة الإدماج و إعادة الإدماج خاصة في المجال الاجتماعي منه في المجال المهني و يعود السبب في تركز استخدامه في المجال الاجتماعي نتيجة سيادة التشغيل الكامل التي عرفتها الفترة الممتدة من 1950 إلى 1960 الذي حجب استخدام هذا المفهوم مؤقتا في المجال المهني، و لكن سنوات السبعينات بدأت تلوح بوادرأزمة في عالم الشغل أدت إلى عدم استقرار الشغل و ارتفاع في مستويات البطالة هذا الوضع قد جعل من الصعوبة التمييز بين ما هو طبيعي و غير طبيعي نتيجة للتغيرات و الظروف التي مرت بها المجتمعات.

إن كلمة إدماج أخذت تستخدم بشكل واسع ضمن السياسات الاجتماعية بفعل تطور حقول البحوث العلمية و الأعمال و الدراسات خاصة أعمال جون فينسون Jean Vincens انطلاقا من نظرية البحث عن العمل من جهة و الدراسات التجريبية الكمية و النوعية التي عرفتها الدول الصناعية خاصة فرنسا من جهة أخرى، التي ساهمت في تحول المفهوم الكلاسيكي للإدماج كوضعية تدريجيا إلى مبدأ لمسار اجتماعي Social Processus، و قد أخذت هذه الكلمة في الاندماج سريعا في سوق العمل نتيجة الصعوبات الكبيرة التي أصبح يواجهها الشباب، و بنهاية سنة 1970 لم يعد يقتصر

1 المرجع نفسه ، ص 242.

[2] المرجع نفسه ، ص 243.

استخدام هذا المصطلح للتعبير عن المسار و إنما أيضا كحق للفرد، هذا الاستخدام الجديد للإدماج كحق للفرد ارتبط خصوصا بالتأثيرات السلبية التي صاحبت التحولات التكنولوجية في عالم الشغل و التي كان لها تأثير غير عكسي على وضعية الجماعة برمتها، حيث استفاد البعض من هذه التحولات العالمية بينما البعض الأخر أصبحوا يشعرون تدريجيا بتراجع شروط عملهم إلى درجة الحيرة و الاضطراب.[1]

المطلب الثاني : الإدماج المهني :

الفرع الأول :تعريف الإدماج المهني :

تعريف الإدماج المهني:

يتميز مصطلح الادماج المهني بأنه جد مستعمل دون أن يكون له تعريف موحد و متّفق عليه إن مجال البحث في الإدماج المهني إلى حد الآن لم يتوصل إلى إعطاء صورة شاملة و مقنعة حول الإدماج المهني نظرا لتعدد الدراسات و تنوع الزوايا التي ينظر إليها، لكنها تتفق على كون الإدماج مسار و لكن تختلف نظرتهم في تقديم هذا المسار .

فقد عرفه ميشال فارنيـــار: بأنه عملية تقود شخصا بدون خبرة مهنية ليشغل وضعية مستقرة في نظام التشغيل[2]، أي أنّ الادماج المهني هو الفترة التي تأتي بعد الخروج من نسق التعليم و التكوين حيث يسعى فيها الفرد إلى الاستقرار في منصب عمل دائم و توظيف المعارف النظرية المكتسبة و منه التأقلم مع الحياة المهنية.

كما يستخدم مصطلح الادماج المهني ليعني: تلك الفترة أو المرحلة التي تلي مباشرة عملية التوظيف و التي تحدد مدى الملاءمة بين الموظف الجديد و المنصب الشاغر، و عليها يتقرر بقاؤه أو مغادرته أو التحاقه بمنصب آخر أكثر تلاؤما و مؤهلاته و مهاراته.

---

[1] سمايلي محمود ،المرجع السابق، ص 250.

[2] أبو بكر دهيلمي، الإدماج الوظيفي لحاملي شهادات التعليم العالي في سوق العمل، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1994، ص35.

إذا فالإدماج المهني وفقا لهذا التعريف يتحقق للفرد بعد حصوله منصب عمل حيث يشير إلى مدى انسجام الموظف الجديد مع متطلبات الوظيفة التي يشغلها، و من خلاله يتحدد مستقبله المهني منحيث استمراره في عمله من عدمه.

من جهة أخرى يشير تعريف آخر للإدماج المهني بأنه فترة للتمرن والاعتياد على مجموع النشاطات المسندة و التي تتعلق بالجانب التقني لمنصب العمل و كذا مجموع العلاقات مع باقي العاملين و الزملاء و هو الجانب العلاقاتي.[1]

في ضوء التعاريف السابقة، يمكن وضع تعريف لمصطلح الإدماج المهني: هو تلك المرحلة التي تلي مباشرة عملية التوظيف لخريجي التعليم و التكوين في منصب عمل يتلاءم و تخصصهم حيث يسعى من خلالها التكيف مع منصبه معتمدا على كفاءاته الخاصة أو بمساعدة الزملاء أو الرئيس المباشر في العمل، و كذا من خلال خضوعه للتكوين و الإعداد لشغل متطلبات الوظيفة الجديدة وهو ما يدفعه إلى الاحتفاظ بمنصبه و التوقف عن البحث عن وظيفة أخرى[2] .

الفرع الثاني :أنواع و عقود الإدماج المهني :

تتخذ عقود الإدماج المهني أربعة أنواع هي:

- عقد إدماج حاملي الشهادات(CID):

وهو موجه إلى خريجي التعليم العالي وكذا التقنيين الساميين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين حيث ركزت الدولة على هذين الفئتين وهما: فئة المتخرجين من الجامعة وهم الفئة الأكثر تضرر اً من البطالة حيث يمثلون فئة الجامعيين، وتليها

---

1 الأزهرالعقبي، بلعربي أسماء، واقع بطالة الجامعيين في الجزائر و فرص إدماجهم مهنيا خلال الفترة 2008-2012، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ،العدد 16،سبتمبر 2004، ص135.

2 سمايلي محمود،مرجع سابق ، ص 254.

فئـــة المتخـــرجين مـــن المؤسسات الوطنية للتكوين المهني والتي تتضمن التقنيين الساميين.

- عقود الإدماج المهني (CIP):

وهو يخص طالبي العمل الموجهين إلى الحياة العمليـــة وهم خريجي التعليم الثانوي والذين انقطعوا عن التعليم بالمنظومة التربوية، وخريجي مراكز التكوين المهني من التقنيين وغيرهم، وكذلك يخص طالبي العمل الذين يمتلكون مؤهلات مهنية.

تعتبر هذه الفئة أقل اهتماما من الفئة الأولى، بحيث تقل الامتيازات مقارنة بعقد حاملي الشهادات، من حيث قلة الأجر الممنوح...إلخ.

- عقود إدماج وتكوين (CFI):

يخص الشباب بدون تأهيل ولا تكوين، حيث يسمح لهم هذا العقد بإدماجهم مهنياً وكذلك إمكانية حصولهم على تكـــوين مؤهـــل يســـاعدهم علـــى اكتساب مهارات تساعدهم على دخولهم إلى عالم الشغل.

- عقد العمل المدعم (CTA):

وهو العقد الذي يخص المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية ، يعتبرعقد عمل بمفهومCTAالقانون رقم 90–11 المؤرخ في 2 أفريل 1990والمتعلق بعلاقات العمل[1].

حيث يدخل طالب العمل إلى المؤسسة أو الشركة ذات الطابع الاقتصادي بعقدالإدماج المهني DAIP في هذه الحالة تقوم الوكالة الوطنية للتشغيل بتسديد الأجرةالشهرية مع توفير الضمان الاجتماعي، وهذا خلال مدة ثلاثة سنوات، بعد هذه الفترة يكون المدمج قد تحصل على خبرة كافية في الميدان فيمر إلى العقد الثاني وهو عقد العمل المدعمCTA، يتم التفاهم بين العامل ورب العمل على الأجرة الشهرية، حيث يتولى رب العمل دفع الأجرة والتي تتكون من نسبة مساهمة رب العمل و نسبة مساهمة ثابتة من الدولة، يتم دفع الأجرة إلى المدمج من رب العمل والتي لا تدخل في حسابه

[1]http://www.elmouwatin.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=6652&lang=fr-1

الشخصي إنما تعطى من رب العمل والذي بدوره تمنحه وكالة التشغيل مبلغ المساهمة والذي يدخل في حسابه، بعد انتهاء03 سنوات يكون العامل قد اكتسب خبرة مدتها 06سنوات، وفي هذه الحالة أما يتم تعيينه في منصب دائم أو يكون مصيره الفصل[1].

الفرع الثالث :أهداف وخصائص الجهاز المساعد على الإدماج المهني:

لقد تميز هذا الجهاز بمجموعة من الخصائص التي أخذت شـــكل أهـــداف يسعى الوصول إليها وتتمثل في:

- التكفل بطالبي العمل المبتدئين من خلال إدماجهم مهنياً.
- تشجيع المستخدمين لتوظيف الشباب المعنيين بهذا الجهاز.
- تشجيع كافة أشكال النشاط والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما عبر برامج تكوين ، تشغيل وتوظيف.
- يساعد الجهاز الشباب المدمجين في إطاره على الاستفادة من تكوين تكميلي لتجديد و تحسين معارفهم من أجل تكيفهم لمنصب العمل.
- يمكن الجهاز المدمجين في إطار حاملي الشهادات أو عقـــود الإدماج المهني أن يستفيدوا من عقود تكوين و تشغيل.[2]

المبحث الثاني: الأجهزة المساعدة على الإدماج المهني في الجزائر.

المطلب الأول : برامج الإدماج المهني :

لقد تنوعت البرامج التي إنتهجتها الدولة محاولة منها القضاء على البطالة وكانت على مراحل نتطرق إلى برامج الادماج المهني للمفرج عنهم في الجزائر .

[1]http://httpwww.ouargla30.comt55282-topic

[2]برحومة عبد الحميد، دور سياسة الادماج المهني في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2011/2008،استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة،جامعة المسيلة،الجزائر،ص5.

الفرع الأول :برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE:

أنشأ في الثلاثي الأخير من سنة 1998، بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 402-98 المؤرخ في 02 ديسمبر 1998، حيث يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل الجهاز باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب و تقوم الوكالة لدعم تشغيل الشباب بتسييره، حيث يختص بمكافحة بطالة الشباب الذين تفوق أعمارهم 19 سنة و لا تتجاوز 35 سنة، و الحائزين على شهادة التعليم العالي إضافة إلى المعاهد الوطنية للتكوين، و الباحثين عن منصب شغل لأول مرة، حيث يدمجون لدى الهيئات المستخدمة العمومية و الخاصة بما فيها تلك التابعة لقطاع المؤسسات و الإدارات العمومية، و يتم تعيينهم في مناصب عمل فعلية ملائمة لمستوى تكوينهم[1].

الفرع الثاني :جهاز المساعدة على الادماج المهنيDAIP:

دخل حيّز التنفيذ بموجب المرسوم رقم: 126-08 المؤرخ في: 19 أفريل 2008[2]المعدل و المتمم بالمرسوم 105-11 المؤرخ في: 06 مارس 2011، حيث يندرج هذا الجهاز الجديد ضمن مخطط العمل لترقية تشغيل الشباب و مكافحة البطالة، تتولى الوكالة الوطنية للتشغيل بتسييره و ذلك بالاتصال مع مديرية التشغيل للولاية[3]، حيث يهدف إلى تسهيل فرصة الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة المسجلين لدى الوكالة الوطنية للتشغيل بإدماجهم أكثر في القطاع الاقتصادي العمومي و الخاص، حيث يولي الجهاز اهتمام خاص لحاملي الشهادات و الذين هم بدون وظيفة، و قد تم توجيهه إلى 03 فئات من طالبي العمل المبتدئين:

---

[1] المرسوم رقم 402-98 المؤرخ في: 1998/12/02 المتضمن الإدماج المهني للشباب الحاملين شهادات التعليم العالي و التقنيين السامين خريجي المعاهد الوطنية للتكوين، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 91، ص 28.

[2] المرسوم التنفيذي رقم: 126-08 المؤرخ في 2008/04/19، يتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 22 ، ص 19

[3] المرسوم التنفيذي رقم: 126-08، نفس المرجع، الفصل السادس، ص23.

أولا –عقود إدماج حاملي الشهاداتCID: contract d'insertiondes diplomés

هذه العقود موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة من حاملي الشهادات العليا و التقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني و هو بديل لبرنامج عقود ما قبل التشغيل CPE.

و يستفيد الشباب حاملي الشهادات من متابعة تهدف إلى تحفيز إدماجهم الدائم ضمن المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة و هيئات الإدارة العمومية على أساس عقد الإدماج بينما تتكفل الدولة بحصة أرباب العمل في الاشتراك في الضمان الاجتماعي و من جهة أخرى يضمن المستخدم تأطير الشباب حاملي الشهادات الجامعية و التقنيين السامين في الوسط المهني و السهر على تقييمهم.

ثانيا –عقود الإدماج المهنيContrat d'insertion professionnelle:CIP

موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربصا تمهينيا، بعد ما كان سابقا يتم إدماجهم في إطار برنامج مناصب العمل الموسمية بمبادرة محليةESIL .

ثالثا –عقود التكوين–الإدماجCFI: Contrat formation-insertion

هذه العقود موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة بدون تأهيل و بدون تكوين حيث يتم وضع الشباب طالبي العمل لأول مرة بدون تأهيل و لا تكوين في مختلف ورشات العمل التابعة للجماعات المحلية أو في مختلف قطاعات النشاط أو في التكوين لدى الحرفيين المؤطرين، بعد أن كان يتكفل بهذه الفئة في إطار جهازي المناصب الموسمية و أشغال المنفعة العمومية.

المطلب الأول: الآليات المسيرة لجهاز الإدماج المهني

الفرع الأول:الوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM).

أنشأت في سبتمبر 1989 خلفا للديوان الوطني لليد العاملة (ONAMO)، تقوم الوكالة بمعرفة سوق العمل (الطلب، العرض، ومحدداتهما) للوصول إلى أفضل تكمل بين الآليتين، كما أنها تلعب دورا استشاريا من حيث التشغيل والتأهيل على المستوى المتوسط، وبذلك فإنها تقوم بمشاركة في العملية الحقيقية لخلق الوظائف، بمعنى في التسويق في مجال التشغيل، ونشير إلى أنه تم إنشاء وكالات جهوية في كل ربوع الوطن من أجل إحداث التكامل والاتصال بين مختلف الولايات وبين المديرية العامة،قصد تسهيل مهمة تداول المعلومات والتي تشكل بدورها المادة الخام للوكالة للتخطيط وتنفيذ الأهداف المسطرة.[1]

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM).

تمثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر آلية جديدة أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 لترقية الشغل الذاتي ودعم المؤسسات، إلا أنه لم ينطلق نشاط الوكالة فعليا على أرض الواقع إلا في منتصف سنة 2005، وتشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر و الهشاشة الاجتماعية[2]

---

[1] رحمون هلال ، تزير علي،إستراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة مشكلة البطالة، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ،جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15- 16 نوفمبر2011،ص11.

[2] محمد الناصر حميدات والعيد غربي، إسهاماتهيئات المرافقة المقاولتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18-19 أفريل 2012،ص10.

تضطلع الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الآتية:[1]

– تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

– تدعيم المستفيدين وتقديم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.

– تمنح قروض بدون فوائد.

– تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم

الفرع الثالث:الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار(ANDI).

أنشئت سنة 1993، مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع لإكمال الإجـــراءات المتعلقـــة بإنشاء استثماراتهم من خـــلال إنشـــاء شـــباك يضـــم الإدارات والمصالح المعنيـــة بالاستثمارات وإقامة المشروعات [2].

ولقد حدد الإطار العام والأسس المنظمة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في عدة نقاط أهمها[3]:

- ضمان ترقية الاستثمارات ومتابعتها.

---

[1] مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية حكومية لإمتصاص البطالة في الجزائر، ملتقى دولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،جامعة المسيلة،الجزائر، يومي15–16 نوفمبر2011،ص18–19.

[2] دادن عبد الغني و بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال 1970–2008 ،مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،الجزائر العدد10،2012، ص181– 182.

3 زكرياء مسعودي وآخرون،دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر، ملتقى وطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18 و19 أفريل ،2012 ، ص17.

- تزويد المستثمر بكل الوثائق الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- تسهيل استكمال شكليات إنشاء المؤسسات وتحقيق المشاريع من خلال الشباك الوحيد اللامركزي (GUI).
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.
- أن يتولى وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار سياسة الحكومة وبرنامج عملها المصادق عليهما، إعداد الإستراتيجية على المديين المتوسط والطويل.

الفرع الرابع :الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، بمقتضى المرسوم التشـــريعي رقـــم94-9 الصادر بتاريخ 1994/07/26 والمرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ فـــي1999/07/06 والذي أنشئ أساساً للحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين يفقـــدونعملهم بصفة لا إرادية بسبب التسريح الجمـــاعي للعمـــال وهـــذا إثـــر الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، والذي يتكفل بتعويض العمال لكن مع تفاقم الأزمـــة الاقتصادية وتضاعف عدد العمال البطالين، تم تعديل الصندوق الوطني للتـــأمين عـــن البطالة، إذا تم تكليف الصندوق بالمساهمة في تمويل إحداث المؤسسات الصغيرة من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر مابين 35 -50 سنة[1].

الفرع الخامس: وكالة التنمية الاجتماعية(ADS).

أنشأت هذه الوكالة سنة 1996 بمرسوم تنفيذي رقم 223/96 الصادر بتـــاريخ 29 جوان 1996، مهمتها محاربة الفقر، البطالة والتهميش الاجتماعي، كما أوكلـــت لهـــامهمة تسيير ومتابعة عقود ما قبل التشغيل(CPE)، العمل المؤقت(ESIL) والأعمال ذات المنفعة العامة، كما تعمل على إدماج طالبي العمل وفقا لما يتوفر من مناصب

[1]لوكادير مالحة، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر،2012،ص53-54.

عمـــل، وحسب وزارة العمل تم إدماج حوالي 35344 خريج جامعة في إطار هذه الوكالة إلى غاية 2000.[1]

وتتمثل مهامها الأساسية فيما يلي:

- ترقية واختيار وتمويل كل العمليات الموجهة للفئات الاجتماعية المحتاجة
- تمويل مشاريع لها منفعة اقتصادية واجتماعية تستعمل في إنجازها يد عاملة كثيفـــةأي تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في كل مشروع.

[1]سايح حنان ، سياسة التشغيل في الجزائر، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة أبوبكر بلقايد،جامعة تلمسان،الجزائر،2014،ص60- 61.

خلاصة :

وفي الأخير يمكن القول بأن الإدماج المهني في الجزائر يهدف إلى تحسين فرص الشباب في الحصول على وظائف دائمة ، وتقلل من معدلات البطالة و تعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلاد.

مع ذلك تواجه الجزائر تحديات في تنفيذ الادماج المهني بشكل فعال، مثل عدم توفر فرص التدريب المهني في جميع المجالات و عدم توافق مهارات المتكونين مع احتياجات سوق العمل ، لذلك من المهم تعزيز التعاون بين القطاع الخاص و أجهزة الحكومة و مراكز التكوين لتحقيق الفعالية للإدماج المهني في الجزائر.

الفصل الخامس

تمهيد :

يعتبر موضوع الإدماج المهني من المواضيع الهامة التي حضيت باهتمام واسع من طرف الدولة الجزائرية بمختلف مؤسساتها و هذا من خلال تأثير الكبير الذي يتسب فيه من خلال لعب الأدوار و الوظائف الفعالة في جميع المجالات داخل المجتمع بمختلف فئاته ومن بين أهم هذه الفئات فئة المسجونين المفرج عنهم مما يلزم الدولة الجزائرية في محاولة منها من خلال هذه البرامج المهنية إلى تكييف هذه الفئة مع هذه البرامج محاولة منها لمواجهة التحديات و المشاكل خاصة فيما يتعلق بمشكل البطالة لهذه الفئة محاولة منها إلى توفير الأجواء المناسبة و طرق العيش الملائمة للمسجونين بعد الإفراجكما أن السياسات العامة التي انتهجتها الدولة الجزائرية من خلال طرح هذه البرامج تسير وفق واقع التنمية المستدامة في الجزائر و ذلك من خلال وضع برامج و آليات الإدماج المهني ترافق المسجون داخل المؤسسة العقابية و خارجها أي بعد الإفراج، من خلال تسهيل الوصول إلى كسب مالي مريح أي ظروف اقتصادية مريحة ومنه الوصول إلى دمج اجتماعي ملائم .

و تشهد الجزائر تطورا وعصرنة في قطاع العدالة وذلك من خلال تطوير مؤسساتها العقابية وتزويدها بمختلف الوسائل المادية والبشرية التي تسمح لها القيام بدورها ضمن منظومة العدالة.

و تعد المصالح الخارجية لمساعدة و مرافقة المفرج عنهم ذات دور فعال و مهم في مرافقة المسجونين المفرج عنهم و قد تم استحداث قانون تنظيم السجون و إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين في مادته 113 و هي مكلفة بالتعاون مع السلطـــــات القضائيـــة و الجماعات المحلية و المصالح الأخرى المختصة للدولة و المؤسسات و الهيئات العمومية، لتطبيق برامج إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، كما حدد المرسوم التنفيذي رقم 67-07 المؤرخ في 19-02-2007 ، كيفية تنظيمها و سيرها.

تتولى على الخصوص:

- متابعة وضعية الأشخاص الخاضعين لمختلف الأنظمة و لا سيما الإفراج المشروط أو الحرية النصفية أو التوقيـــف المؤقت لتطبيق العقوبة
- السهر على استمرارية برنامج إعادة الإدماج الاجتماعي بالنسبة للأشخاص المفرج عنهم بناءا على طلبهم،
- اتخاذ الإجراءات الخاصة، لتسهيل عملية إعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص الذين تتولى التكفل بهم، و تزويد القاضي المختص بناءا على طلبه أو تلقائيا بكل المعلومات التي تمكنه من اتخاذ التدابير الملائمة لوضعيـــة كل شخص.
- متابعة المتهمين الخاضعين لالتزامات الرقابة القضائية و إجراء التحقيقات الاجتماعية و متابعة الأشخاص المحكوم عليهم بالعقوبة البديلة.

في مراكز ومؤسسات إعادة تأهيل السجين تولي أهمية كبيرة لتوظيف السجناء المفرج عنهم، كما أن عملية التوظيف المنتظم والمعياري هو أحد الركائز الأساسية في مراكز ومؤسسات إعادة تأهيل السجناءفي جميع أنحاء الوطن ، و توجدبرنامج الإدماج المهني للسجناء المفرج عنهم التابعة للدولة كما تحتوي برامج الإدماج المهني التي اعتمدتها الدولة على عامل أساسي و هو كيفية توظيف هذا السجين بعد الإفراج و هذا اعترافًا بقيمة وأهمية التوظيف في عملية إعادة التأهيل.

وهذا من منظور أنه لايوجد تأهيل مهني و اجتماعي للسجين بدون إيجاد عمل أو وظيفية إنإيجاد وظيفية أو عمل هو من بين الأهداف الأساسية لبرامج التأهيل المهني وذلك للقضاء على العود للجريمة ، فكلما تمكّن السجين المفرج عنه من العيش وكسبه بكرامة،هنا نستطيع أن نحكم على هذه البرامج بنجاح ، أما إذا كان العكس فعلينا أن نحكم على هذه البرامج بالفشل و في ضوء هذه المعطيات نستطيع القول أن العمل أو الوظيفية يمنح للسجناء المفرج عنهم قاعدة مستقرة يصعب من دونها البقاء خارج دائرة الجريمة

ويقلل بشكل كبير من ظاهرة العودة إلى ارتكاب الجريمة التي يعود فيها السجين ويرتكب الجرائم . و من المهم بالنسبة لنا أن نؤكد أن العمل يتيح للسجين المفرج عنه أن يكون مواطناً منتجاً يساهم في المجتمع ويعزز الصحوة في المجتمع المعياري وإقامة علاقات إيجابية جديدة. يشعر السجين بالانتماء للمجتمع ويشعر بأنه جزء منه وليس "منبوذا" من قبله لذلك.

لذلك يعمل المسؤولون التابعون لمراكز ومؤسسات إعادة تأهيل السجين بحرص شديد على إيجاد مناصب شغل و عمل لتوظيف السجناء المفرج عنهم ومساعدتهم في العثور على عمل وفي الاندماج والمثابرة في مكان العمل .

كما أن إيجاد منصب عمل محترم يزيد من الثقةالنفسية والمعنويةو يدعم الكرامة الشخصية له وقدرته على التغيير والتأهيل المهني و الاجتماعي وهذا ماتعمل عليه المرافقة لمراكز ومؤسسات إعادة تأهيل المفرج عنهم .

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

إن أهمية الجانب المنهجي في أي دراسة علمية، إلى إمكانية صياغة التصورات والأفكار النظرية التي تم جمعها حول مشكلة الدراسة، ومقاربتها ميدانيا للتحقق من صحتها أو خطئها، وفيما يلي نستعرض مجالات الدراسة، العينة وطريقة اختيارها والمنهج المتبع، بالإضافة إلى أدوات وجمع البيانات .

المطلب الأول: مجالات الدراسة

الفرع الأول: المجال الزمني للدراسة :

تستغرق أي دراسة من الباحث فترة زمنية معينة تتحدد حسب طبيعة الموضوع المراد دراسته، ويبدأ المجال الزمني للدراسة الميدانية منذ بداية تفكير وتصور الباحث لموضوع البحث، وهذا من أجل التأكد من سهولة إجراء الدراسة الميدانية قبل تثبيت الموضوع.

وبالنسبة لهذه الدراسة فقد بدأت منذ سنة 2014 م ، حين تم اختبار الموضوع والمتعلق بدراسة فاعلية برامج الإدماج المهني للمسجونين المفرج عنهم .

وبما أن هذه الدراسة تتعلق بالمسجونين المفرج عنهم ، فقد تعرضنا منذ البداية إلى صعوبات كبيرة في إيجاد ترخيص من طرف المديرية العامة لإدارة السجون التابعة لوزارة العدل واستغرق الرد سنة و نصف بعدم القبول نظرا لخلافات شخصية بين المسؤولين و كذا المراكز و المؤسسات المتخصصة في إعادة التأهيل المسجونين المفرج عنهم ،

فقد قوبلنا بالرفض منذ البداية و خاصة في مصلحة إعادة التأهيل الاجتماعي للمسجونين التابع لولاية المدية .

مما جعلنا نضطر إلى استخدام طرق و أساليب أخرى للحصول على إجابات للتساؤلات التي تم طرحها ومن بينها الاستعانة بالأصدقاء و بعض معارفهم الشخصية التي

توصلنا لهؤلاء الأشخاص الذين يمثلون العينة المراد دراستها و من تم الانتهاء بنتائج كل فرضية والوصول إلى نتائج عامة.

الفرع الثاني: المجال المكاني :

أجريت الدراسة في ولاية المدية و ولاية الشلف على مستوى أحياء الشعبية للولايتين و هذا نظرا لصعوبة الحصول على عناصر العينة و هذا نظرا لصعوبة الحصول عليهم و كذا عدم تسهيل مهمتنا من طرف مسؤولين السلطات المعنية ، مما جعلنا نستغل منصبنا باعتبارنا موظفين في مديرية النشاط الإجتماعي و التضامن و كذلك كمسؤولين في مركز إعادة التربية بالمدية في اختيار البعض من الأفراد الذين سبق لنا وان تعاملنا معهمكما استعنا بالمرافقين المعروفين في الوسط الاجتماعي المعروفين و سبق لهم الدخول للسجن.

الفرع الثالث: المجال البشري للدراسة :

تمت الدراسة على عدد من المسجونين المفرج عنهم المتواجدين في ولاية المدية وولاية الشلف، والذي بلغ عددهم 120 سجين مفرج عنه ، والذين يشاركون في جميع الأنشطة المذكورة سابقا. كما استعانت الدراسة بخبرات و مرافقة من طرف عدد من الأشخاص الذين سبق لهم الدخول للسجن وممارسة أنشطة تتعلق بالمهن التي تعلموها داخل المؤسسة العقابية .

المطلب الثاني: العينة وطريقة اختيارها

الفرع الأول: أسس اختيار العينة:

إن اختيار العينة له أهمية كبيرة في البحث العلمي، كما أن صحة نتائج الدراسة أو عدم صحتها يتوقف على طريقة اختيارها، مع مراعاة الإمكانيات المادية والوقت المتاح الذي يسمح به البحث

- وتتم اختيار العينة على أساس أفراد مسجونين المفرج عنهم

- موجودين في ولاية المدية و الشلف.
- لديهم عمل أو وظيفة بعد الإفراج.
- ليس لديهم عمل أو وظيفة بعد الإفراج.
- متفاعلين مع البرامج الإدماج المهني قبل و بعد الإفراج.
- غير متفاعلين مع البرامج الإدماج المهني قبل و بعد الإفراج.

وبناءا على أسس اختيار العينة طبقت الدراسة الميدانية على العينة المكونة من 120 مسجون مفرج عنه والتي من خلالها نكشف عن مدى فاعلية برامج الإدماج المهني للمسجونين المفرج عنهم ، وذلك من خلال ربط العلاقة بين فاعلية برامج الإدماج المهني وظروف السجين المفرج عنه الاجتماعية والاقتصادية ، بالإضافة إلى دور المؤسسات العقابية وكذا دور مؤسسات رعاية المفرج عنهم في خدمة هذه البرامج و من تم الوصول إلى أهداف الدراسة .

الفرع الثاني: طريقة اختيار العينة:

تم اختيار العينة بأسلوب عينة كرة الثلج و هذا نظرا لصعوبة الحصول على أفراد العينية بطرق أخرى كما تتلائم هذه الطريقة و تسهل عملية الوصول لمجتمع البحث المراد دراسته.

أولا: تعريف العينة كرة الثلج

تم تعريف أخذ عينات كرة الثلج أو أخذ عينات الإحالة المتسلسلة على أنها أخذ عينات غير احتمالية تقنية تحتوي فيها العينات على سمات من النادر العثور عليها هذا هو أسلوب أخذ العينات ، حيث يقدم الأشخاص الموجودون إحالات للتجنيد العينات المطلوبة لدراسة بحثية.

ثانيا : أنواع أخذ عينات كرة الثلج

1. أخذ عينات كرة الثلج الخطي :تكوين عينة تبدأ المجموعة بموضوع فردي واحد يقدم معلومات حول موضوع واحد آخر ثم تستمر السلسلة بإحالة واحدة فقط من موضوع واحد. يستمر هذا النمط حتى يتوفر عدد كافٍ من الموضوعات للعينة.
2. أخذ عينات كرة الثلج الأسية غير التمييزية :في هذا النوع ، يتم تجنيد الموضوع الأول ثم يقدم إحالات متعددة. ثم توفر كل إحالة جديدة المزيد من البيانات للإحالة وما إلى ذلك ، حتى يتوفر عدد كافٍ من الموضوعات للعينة.
3. أخذ عينات كرة الثلج التمييزي الأسي : في هذه التقنية يعطي كل موضوع إحالات متعددة ومع ذلك ، يتم تجنيد موضوع واحد فقط من كل إحالة. يعتمد اختيار موضوع جديد على طبيعة الدراسة البحثية.

ثالثا : أمثلة لأخذ عينات كرة الثلج

بالنسبة لبعض السكان ، فإن أخذ عينات كرة الثلج هو الطريقة الوحيدة لجمع البيانات والمعلومات المفيدة. فيما يلي الحالات التي يمكن فيها استخدام عينات كرة الثلج:

- توجد قائمة رسمية بأسماء الأعضاء :يمكن استخدام أسلوب أخذ العينات هذا للسكان حيثما توجد بيانات متاحة بسهولة مثل المعلومات السكانية الخاصة بهم معلومة، على سبيل المثال بلا مأوى أو قائمة أعضاء في نادي النخبة ، الذين لا يمكن الحصول على بياناتهم الشخصية بسهولة.
- صعوبة تحديد مكان الأشخاص :يصعب تحديد الأشخاص المصابين بأمراض نادرة. ومع ذلك إذا كان الباحث ينفذ دراسة بحثية مماثلة في طبيعتها ، يمكن أن يمثل العثور على مصدر البيانات الأساسي تحدياً. بمجرد تحديد هويته ، عادة ما يكون لديهم معلومات حول المزيد من الأفراد المتشابهين.

- الأشخاص الذين لا يرغبون في الكشف عن هويتهم :إذا كان الباحث يجري دراسة تتضمن جمع معلومات / بيانات من المشتغلين بالجنس أو ضحايا الاعتداء الجنسي أو الأفراد الذين لا يرغبون في الكشف عن توجهاتهم الجنسية ، فإن هؤلاء الأفراد يقعون تحت هذا الفئة.
- السرية حول هويتهم : الأشخاص الذين ينتمون إلى طائفة أو متطرفين دينيين أو متسللين يندرجون عادة تحت هذه الفئة. سيتعين على الباحث استخدام عينات كرة الثلج لتحديد هؤلاء الأفراد واستخراج المعلومات منهم.

المطلب الثالث: منهج وأدوات جمع البيانات

الفرع الأول: منهج الدراسة:

لكل موضوع منهج متبع بحيث يلجأ الباحث إلى استخدام المنهج الذي يتلائم مع دراسته، فلقد ذكرنا سابقا الإطار المنهجي للدراسة النظرية، ومن خلال مشكلة الدراسة، وأهدافها، وتساؤلاتها، لابد من الاستعانة بالمنهج الوصفي الأنسب للكشف عنها في فاعلية برامج التكوين المهني للمسجونين المفرج عنهم.

تعريف المنهج الوصفي :

يستخدم المنهج الوصفي في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها أشكالها، وعلاقاتها، والعوامل المؤثرة في ذلك، وهذا يعني أن المنهج الوصفي يهتم بدراسة حاضر الظواهر والأحداث على عكس المنهج التاريخي الذي يدرس الماضي مع ملاحظة أن المنهج الوصفي يشمل في كثير من الأحيان على عمليات تنبؤ المستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها[1].

[1] ربحي مصطفى عليان ، عثمان محمد غنيم .أساليب البحث العلمي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ،ط2 ،2008، ص52.

وقد تم الاعتماد على هذا المنهج والذي يساعد على تتبع الظاهرة محل الدراسة والوقوف على أدق جزئياتها وتفاصيلها والتعبير عنها. فعملية الوصف هي عملية أولية تكمل بعملية تفسيرية تحليلية قائمة على الاستنتاج، وقد تم استخدام هذا المنهج في وصف واقع البرامج والأنشطة داخل مصلحة الإدماج، ومدى فعاليتها من خلال أسس المشاركة والانخراط من طرف المسجونين داخل المؤسسة العقابية و خارجها عند الإفراج.

الفرع الثاني: أدوات جمع البيانات

يتوقف تقدم أي علم من العلوم على دقة باحثيه المتخصصين، وقدرتهم على تتقنين وسائل حصولهم على المادة العلمية، وعليه فإن تقدم أي علم مرهون بتقدم أدوات قياسه وتتقدم وسائل الحصول على المادة العلمية للظواهر التي يهتم بها هذا العلم بصدقوموضوعية، لذا على الباحث أن يختار من هذه الوسائل وسيلة أكثر لحصوله على البيانات التي يريد الحصول عليها لإثبات صحة أو خطأ فروضه[1].

لذلك اعتمدت الدراسة على الاستمارة كأداة لجمع البيانات لأنها الأنسب لموضوع البحث والتي تتضمن العديد من التساؤلات، وذلك حسب مؤشرات الفرضيات، حيث قسمنا الفرضيات إلى متغيرات، ثم إلى أبعاد، وكل بعد تم استخراج منه مؤشرات الدراسة قمنا بتكوين الاستمارة وفق الأقسام التالية:

1) البيانات الشخصية: وهي عبارة عن أسئلة عامة يستخدمها كل باحث في بناء الإستمارة، وتكون حول الأحوال العامة للمبحوثين، كالجنس والسن، والمستوى التعليمي والحالة المدنية، وعدد الأطفال في حالة الزواج، ونوع الجريمة المرتكبة، وهي تساعد الباحث على التحليل.

[1]أبو نجار محمد العمري، الخطوات المنهجية في بحوث الخدمة الاجتماعية ، المكتبة الجامعية ، مصر، ص 171.

2) بيانات الفرضية الأولى: وهي الأسئلة التي تبين مؤشرات الفرضية الأولى (مدى تفاعل السجين داخل مؤسسة العقاب مع هذه البرامج يؤثر في مدى توظيفها خارج المؤسسة)

3) بيانات الفرضية الثانية: وهي البيانات التي تبين مؤشرات الفرضية الثانية (طبيعة و نوع العقوبة التي قادت الشخص للسجن تؤثر في مدى تفاعله مع هذه البرامج خارج المؤسسة).

4). بيانات الفرضية الثالثة: وهي البيانات التي تبين مؤشرات الفرضية الثالثة (الظروف الاقتصادية للمفرج عنهم تؤثر في مدى تفاعلهم مع برامج الإدماج المهني).

تعريف الاستبيان:

هي أداة لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة عن طريق صياغة مجموعة من الفقرات بطريقة علمية مناسبة، يتم توزيعها على عينة الدراسة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمشكلة الدراسة والاستبيان من أشهر أدوات البحوث الكمية استخداما، حيث يعمل على جمع المعلومات والبيانات من عينة الدراسة بهدف معرفة اتجاهاتهم، قيمهم أرائهم ميولهم .... وغيرها من المعارف للإجابة على أسئلة الدراسة لدى الباحث .

كما تعرف أيضا على أنها إحدى طرق جمع المعلومات من المبحوثين بواسطة البريد والاستبيان يأتي بصيغة أمثلة متتالية تؤدي الإجابة عليها إلى حصول الباحث على المعلومات والبيانات التي يرغب الباحث في الحصول عليها والتي تتعلق مباشرة بموضوع بحثه."

وهناك ثلاث أنواع من الاستبيانات بضوء طبيعة الأسئلة

1)**الاستبيان المغلق** : والذي تكون أسئلته محددة الإجابات :

مثال: هل تلقيت تكوين مهني داخل السجن ؟ نعم أو لا

2)**الاستبيان المفتوح:** وتكون أسئلته غير محددة الإجابات متروكة بشكل مفتوح ومرن لإبداء الرأي، كأن يكون السؤال: كم عدد مرات التكوين الذي قمت به؟

3) **الاستبيان المغلق المفتوح:**وهذا النوع من الاستبيان تحتاج بعض أسئلته إلى إجابات محددة والبعض الآخر غير محددة .

وقد استدعت الدراسة القيام بمقابلة بعض المفرج عنهم للإلمام بالمعلومات نظرا لمحدودية مستواهم العلمي المتعلقة بالنشاطات والأعمال التي يقومون بها، بغرض تسهيل عملية التحليل السوسيولوجي، علما أن المقابلة كانت جماعية وليست فردية لأن تواجد المساجين المفرج عنهم في نطاق سكني واحد و لديهم صداقة في بعض الأحيان داخل السجن و خارجه.

المبحث الثاني : عرض البيانات تحليلها و نتائجها

المطلب الأول : البيانات الفرضية الأولى

الفرع الأول :عرض البيانات الشخصية

الجدول رقم 01 : يمثل توزيع المبحوثين حسب السن

النسبة / السن	التكرار	النسبة المئوية (%)
من [18–20]	04	3,33
من [21–25]	40	33,33
من [26–30]	47	39,16
من [31–40]	21	17,50
من [41–60]	08	6,66
من 60 فما فوق	00	0,00
المجموع	120	≃100

يتبين من خلال التحليل الإحصائي للمعطيات الجدول رقم (01) أنأعلى نسبة تظهر تمثل عدد المبحوثين من المسجونين المفرج عنهم والذي يتراوح سنهم ما بين 26 – 30 سنة والتي تقدر بـــ 39.16% وتليها نسبة 33,33% بالنسبة للمسجونين المفرج عنهم الذين تتراوح أعمارهم ما بين21 –25 سنة و بالنسبة لـــ 17,50% بالنسبة للمسجونين المفرج عنهم الذين تتراوح أعمارهم ما بين31 – 40 سنة واقل نسبة تظهر من خلال الجدول تقدر بـــ3,33% بالنسبة للمسجونين المفرج عنهم الذين تتراوح أعمارهم مابين 18– 20 سنة .

التحليل السوسيولوجي:

إن التفسير الاجتماعي لأعلى نسبة والتي تمثل 39,16% بالنسبة للمسجونين المفرج عنهم والذي تتراوح أعمارهم ما بين 26 – 30 سنة يدل على أن معظم المفرج عنهم والذين ربما يتفاعلون مع برامج الإدماج المهني تمثل فئة الشباب، ونلاحظ انه كلما انخفض سن المفرج عنهم كلما قلت النسبة ، وذلك نظرا لما يتميز به الشباب من حيوية ونشاط ، وقابليه للتكيف والاندفاع نحو ممارسة مهنة معينة في حالة الإفراج عنهم وسعياإلى تحقيق الأهداف والمتمثلة في توفير مصدر رزق وإنفاق توفر له الإدماج المهني والاجتماعي في المجتمع وهذا لا يعني عدم مشاركة الأقل سنا من المفرج عنهم في هذه البرامج والتي تعنى بالإدماج المهنيانه لا تدل على رفضهم قبول هذه المهنة داخل المؤسسات العقابية ومن ثم تطبيقها عند الإفراج عنهم.

الجدول رقم 02 : يمثل توزيع المبحوثين حسب الإقامة

النسبة / الإقامة	التكرار	النسبة المئوية (%)
حضري	58	48,33
شبه حضري	29	24,16
ريفي	25	20,83
شبه ريفي	08	6,66
المجموع	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي للجدول رقم (02) أعلي نسبة تقدر بـــ 48,33% للمسجونين المفرج عنهم ، والذين يقطنون في المناطق الحضرية ، وتليها النسبة24,16% للمفرج عنهم الذين يسكنون في المناطق الشبه الحضرية ونسبة

20,83% بالنسبة للمفرج عنهم للمناطق الريفية و آخر نسبة 6,66% بالنسبة للمناطق الشبه ريفية .

التحليل السوسيولوجي:

تقدر نسبة 48,33%من المبحوثين على أن المفرج عنه الساكنين في المناطق الحضرية هم أكثر إقبالا على تعلم مهنة داخل السجن وهذا نظرا لطريقه تفكير السجين المفرج عنهم وخاصة بعد انقضاء مده العقوبة ، فتجعله يفكر في إيجاد مصدر دخل عند الخروج من السجن ثم تليها نسبه 24,16% من المبحوثين القاطنين في المناطق الشبه حضرية و الذين يعانون من قلة وجود مهن يمتهنونها هذا قبل دخولهم للسجن فما بالك عند الخروج منه ، تم تليها نسبة 20,83 % من سكان المناطق الريفية والذين يمتهنون في الأصل مهنا مثل الزراعة وتربية الحيوانات فتجدهم من المحتمل اقل إقبالا على هذه المهن داخل المؤسسات العقابية وعند خروجهم مدة عقوبته يتوجهون على سبيل المثال إلى خدمةالأراضي التي يملكونها هذا على سبيل المثال الحصر وتأتي في المرتبة الأخيرة نسبة 6,66% من المفرج عنهم الذين يسكنون في المناطق الشبه ريفية بحيث جاء عددهم 08 فقط.

الجدول رقم 03 : يمثل توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية

النسبة / الحالة العائلية	التكرار	النسبة المئوية (%)
أعزب	70	58,33
متزوج	30	25
أرمل	10	8,33
مطلق	10	8,33
المجموع	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجـــــدول رقم (03) أن أعلى نسبسة تقـــــدر بـــ 58,33% بالنسبة للمفرج عنهم الذين لم يتزوجوا وتليها نسبه 8,33% بالنسبة للأرامل نفس الشيء بالنسبة للمطلقين 8,33% وفي الأخير تأتي نسبة المتزوجين المفرج عنهم بنسبة 2,50% .

التحليل السوسيولوجي :

من خلال دراستنا هذه يتبين أن للعزوبة دور كبير في مجال الأنشطة التي توفرها لهم مصلحة الإدماج الاجتماعي، لأن المسجونين العزاب من الممكن جدا يميلون إلى تعلم العلوم والمهن لإعانة أنفسهم بعد الخروج من السجن، والبحث عن العمل الذي يتناسب وقدراتهم ورغباتهم حتى يصبحوا قادرين على تكوين أسرة يسودها الاحترام والتعاون على مواجهة مشقة الحياة، لذلك فهم يتفاعلون مع هذه الأنشطة لتحقيق الأهداف المرجوة من عملية التأهيل والإصلاح .وإن ظهور نسبة 58,33% للمسجونين المتزوجين ومتواجدين داخل مصلحة الإدماج الاجتماعي لدليل واضح على تفكيرهم في من تركوهم بدون مأوى من زوجة أو أولاد فالزوج له مسؤولية الإنفاق على عياله، وإن وجوده في السجن يعيق هذه العملية، لذلك فالأنشطة المقدمة له داخل السجن تعتبر كحافز قوي على تأهيله وإصلاحه بعد ما فقد عمله بدخوله السجن، لذلك فالخيار الوحيد له التفاعل مع هذه الأنشطة لتعلم مهن وحرف جديدة تساعده في الحصول على قوته بعد الإفراج وتعويض ما فاته من مسؤوليات اتجاه زوجه أو أبنائه، فالسجين المتزوج يختلف في نمط تفكيره عن العازب، كون أن الزواج يجعل الفرد أكثر اتزانا واستقامة، وينمي فيه روح المسؤولية اتجاه أسرته، وهذا ما يجعله أكثر تفاعلا مع البرامج الإصلاحية والتأهيلية المسطرة من طرف مصلحة الإدماج الاجتماعي داخل السجن .

الجدول رقم 04 : يمثل توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي

النسبة / المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية (%)
أمي	05	4,16
ابتدائي	24	20
متوسط	52	43,33
ثانوي	32	26,66
جامعي	07	5,83
المجموع	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (04) أن أعلى نسبة مئوية تقدر بـــ 43,33% للمسجونين ذو المستوى التعليمي متوسط، وتليها نسبة 26,66% المفرج للمسجونين ذو المستوى ثانوي ، ونسبة 20% بالنسبة للمسجونين ذو المستوى ابتدائي ونسبة 5,83% بالنسبة للمسجونين جامعي، وآخر نسبة تقدر بـــ 4,16 % ذو المستوى أمي .

التحليل السوسيولوجي :

تدل نسبة 43,33% والتي تمثل المستوى التعليمي المتوسط للمسجونين الذين هم أكثر تفاعلا في أنشطة المؤسسة العقابية، ، ومن خلال الملاحظات المسجلة أثناء البحث الميداني أن معظم المسجونين الذين لديهم مستوى متوسط يتسارعون إلى التسجيل لدى مصلحة الإدماج الاجتماعي من أجل إتمام دراستهم عن بعد، وذلك للحصول على شهادة التعليم المتوسط في حين أنهم لم يفكروا في ذلك قبل دخولهم السجن، وهنا يظهر الجانب الإيجابي من عقوبة السجن وإن كانت سلبياته أكثر من ذلك إلا أن عملية التأهيل والإصلاح داخل المؤسسة تعتبر سلاحا لمحاربة هذه السلبيات إذا ما دعمت بإرادة السجين وعزمه على تخطي الصعاب، والتفكير في الخروج من السجن فردا صالحا ومؤهلا ينتفع به

المجتمع .ولا يقتصر التأهيل الاجتماعي على فئة دون غيرها من المسجونين حسب المستوى التعليمي، فالذين هم مستوى ثانوي يشاركون في أنشطة المؤسسة لا يقل شأنهم في تفعيل هذه البرامج والأنشطة داخل مصلحة الإدماج الاجتماعي، حيث أظهرت النتائج أن نسبة 26,66% من المبحوثين الذين لهم مستوى ثانوي .

ومن بين هذه النسب مستواهم التعليمي ابتدائي تمثل نسبة 20% من خلال تفعيل نشاطهم من أجل تحقيق حاجاتهم ورغباتهم في العمل، وتعلم الحرف وإتقانها للوصول إلى مبتغاهم للتعلم .

ومن بين هذه النسب هناك حوالي 07 بنسبة 5,83% مسجونين لديهم شهادة الليسانس في تخصصات مختلفة، وهناك مسجون واحد عنده شهادة ماستر في الهندسة المدنية (كان ضحية لدخوله في شجار وهذه الحالة تعرف في علم الإجرام بمجرمي الصدفة، وبقية المسجونين هم طلبة جامعيين وإن تواجد هذه الفئة داخل مصلحة الإدماج الاجتماعي له دور كبير في إنجاح العملية التأهيلية، وذلك من خلال عملهم كأساتذة لتعليم غيرهم من المسجونين.

ولا يقل شأنا عن وجود نسبة الأميين الذين اعتبروا الإبداع والاحترافية سلاحهم في محاربة الملل والقضاء عليه، وإن سجلت نسبتهم 4,16% سلاحهم في محاربة الملل والقضاء عليه، فإن الأعمال التي قدمت خلال تواجد النزلاء داخل مصلحة الإدماج الاجتماعي ذات جودة عالية، وتميزت أعمالهم بالاحترافية والإتقان في تصميم أشكال متنوعة من اللوحات والهندسات المعمارية المصغرة وغيرها، رغم أن مستواهم التعليمي محدود.

الجدول رقم 05 : يمثل توزيع المبحوثين حسب الفعل الإجرامي المسبب لعقوبة السجن

النسبة / الفعل الإجرامي المسبب لعقوبة السجن	التكرار	النسبة المئوية(%)
جرائم أخلاقية (الاغتصاب ، الدعارة)	25	20,83
جرائم اقتصادية (رشوة ، التزوير ، سرقة ، تسديد الدين)	40	33,33
جرائم الاعتداء (الضرب، شتم ،القتل ، تخريب الممتلكات)	18	15
جرائم المخدرات	37	30,83
المجموع	100	100≃

نلاحظ أن أعلى نسبة مبينة في الجدول رقم (05) تمثل عدد المسجونين الذين ارتكبوا جرائم اقتصادية (رشوة ، التزوير ، سرقة ، تسديد الدين) والتي تقدر بـــ 33,33% ، وتليها نسبة30,83% بالنسبة للمسجونين الذين تاجروا بالمخدرات،ونسبة 20,83% للذين ارتكبوا جرائم أخلاقية(الاغتصاب ، الدعارة) ونسبة 15 % للذيناتهموا بجرائم الاعتداء (الضرب، شتم ،القتل تخريب الممتلكات)

التحليل السوسيولوجي :

من خلال الجدول يتبين لنا جليا أن مصلحة الإدماج الاجتماعي داخل السجن تحوي العديد من المسجونين الذين ارتكبوا أنواع مختلفة من الجرائم وأن نسبة مرتكبي جريمة الاقتصادية هي الأكبر نسبة بحيث بلغت 33,33% ويسعى مرتكبي جريمة السرقة الرشوة ، التزوير ، تسديد الدين والتي تمثل من نسبة المسجونين المشاركين في نشاطات مصلحة الإدماج الاجتماعي حيث أن هذه الفئات تحاول دائما حب الرفاهية ضف يوجد أيضا عدم توفر متطلبات الحياة البسيطة وانتشار البطالة وتدني المستوى المعيشي للأفراد في ظل دولة غنية وشعب فقير حسب تصريحاتهم، وذلك بالسعي نحو الحصول على

شهادات مهنية تمكنهم من اكتساب قوتهم بعد الإفراج. ولا يختلف الأمر بالنسبة للسجناء الذين ارتكبوا جرائم أخرى .

ورغم أن المشرع الجزائري أقر بعدم منح التخفيف لجرائم المخدرات إلا أننا نلاحظ أن هناك نسبة 30,83% من مرتكبي هذه الجريمة يتفاعلون مع الأنشطة المقدمة لهم من طرف مصلحة الإدماج الاجتماعي وذلك تحقيقا لحاجاتهم ورغباتهم والبحث عن الاستقرار والاتزان وملء الفراغ كما أنهم يطمحون في المعاملة الإنسانية الجيدة من طرف المصلحين بتحسين سلوكهم ليتوافق وسلوك غيرهم من النزلاء ويحاولون دوما البحث عن البديل الذي ينسيهم في عملهم الغير قانوني، وذلك من خلال الحصول على شهادات مهنية وبالتالي الحصول على عمل شريف بعد الإفراج.

من خلال الجدول يتبين أن جرائم أخلاقية (الاغتصاب، الدعارة) نلاحظ أن هناك نسبة 20,83% من مرتكبي هذه الجريمة يتفاعلون مع الأنشطة المقدمة لهم من طرف مصلحة الإدماج الاجتماعي وذلك تحقيقا للصعوبات النفسية و الاجتماعية من استقرار وملء الفراغ كما أنهم يطمحون في المعاملة الإنسانية الجيدة من من اجل معاملة النزلاء بطريقة حسنة ويحاولون دوما البحث عن البديل الذي ينسيهم ، وذلك من خلال الحصول على شهادات مهنية فقد مثلت جرائم الاعتداء الضرب الشتم ،تخريب الممتلكات بنسبة 15% وهي نسبة تدل على أن الأفراد قاموا بالاعتداء على غيرهم من الناس، وذلك نتيجة لأسباب اجتماعية بحتة من بينها تغافل الأمن في بعض المواقف الحرجة، أو الأحياء البعيدة عن المدينة، وقد ارتبطت هذه جرائم الضرب و الشتم و التخريب عند بعض السجناء الذين يستخدمون العنف عند كشفهم متلبسين بجريمة الاعتداء وإن سبب تواجدهم داخل مصلحة الإدماج الاجتماعي وتفاعلهم مع الأنشطة المقدمة لهم لا يختلف عن سابقيهم، فالسجناء يشتركون في بعض الأهداف لأن لديهم نفس الموقف ونفس المشكل وهي العقوبة المطبقة ضدهم، فتحقيق الحاجات وملء وقت الفراغ هي من أهم ما يسعى إليه معظم المساجين.ضف

المرتكب للقتل يصعب معه التغيير لشعوره بالعقوبة الإلهية أكثر من شعوره بالعقوبة الدنيوية، كمأن السجين المرتكب لهذه الجريمة الشنعاء يشعر بالملل والكراهية للغير واليأس الشديد ويعتبر أن المجتمع هو السبب في وجوده داخل السجن، كما يعتبر القاضي عدوا له. ومن خلال الملاحظات والاستفسارات التي تحصلت عليها أثناء الدراسة الميدانية فإن السجين الذي ارتكب جريمة القتل ينخرط في أنشطة المؤسسة العقابية حتى لا يبقى سجين أفكاره، منطوي على نفسه، وذلك بلجوئه في أول مشاركته إلى قراءة القرآن الكريم والبحث في الكتب الدينية حتى لا يعتبر نفسه مطرودا من رحمة الله، ومن خلال دراستي الميدانية لاحظت أن معظم الكتب التي يقتنيها السجين هي كتب دينية حسب ما يوضحه سجل إعارة الكتب للسجناء، وهذا من أجل الإجابة على التساؤلات الذي يراود السجين دائما: "هل أنا مذنب حقا ."ولتدعيم القول فقد صرح رئيس مصلحة الإدماج الاجتماعي بأنه يرى سلوك القاتل الذي حكم عليه بالإعدام أو السجن المؤبد كالملاك " بالنسبة له مقارنة مع من قام بجريمة أخرى، وأضاف أن المسجونين الذين ارتكبوا جرائم خطيرة هم أكثر هدوءا واستقرار ممن ارتكبوا جرائم بسيطة، وهنا تجدر الإشارة إلى تفسير هذا المنطلق بالقول أن السجناء الذين ارتكبوا جرائم خطيرة يطمحون إلى كيفية تخفيف العقوبة رغم الحكم عليهم بالإعدام أو السجن المؤبد وذلك بتغيير سلوكهم وقيامهم بنشاطات متنوعة وتفاعلهم مع البرامج المقدمة إرضاءا لمصلحيهم وحسب الإنجاز الذي يقومون به داخل السجن وتطبيقا لمبدأ لإصلاح السجون والمنصوص عليه في قانون السجون الجديد 05/04 الذي يعتبر تخفيف العقوبة حق لكل سجين يكون فاعلا داخل السجن وإيجابيا في ممارسته الأنشطة المقدمة له . كما أن السجين الذي ارتكب جريمة القتل ينتظر دائما العفو الشامل من طرف رئيس الجمهورية باعتباره القاضي الأول في البلاد وله الصلاحية في العفو الشامل مثلما فعل في العشرية السوداء.

الجدول رقم 06 : يمثل توزيع المبحوثين حسب مدة العقوبة المحكوم بها

النسبة / مدة المحكوم بها	التكرار	النسبة المئوية (%)
أقل من سنة	15	12,50
من سنة إلى سنتين	52	43,33
من ثلاث إلى خمس سنوات	36	30
من ست إلى عشرة سنوات	10	8,33
من إحدى عشر إلى خمسة عشر سنة	04	3,33
أكثر من خمسة عشر سنة	03	2,50
المجموع	120	≃100

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيـــــات الجدول رقم (06) بأن أعلى نسبة تقدر بـــ 43,33% والتي تمثل نسبة المحكومين عليهم بمدة عقوبة من سنة إلى سنتين، وتليها نسبة 30% بالنسبة للذين حكم عليهم من ثلاث إلى خمس سنوات ، وتليها نسبة 12,50 % بالنسبة للذين حكم عليهم بمدة عقوبة أقل من سنة ، وتليها نسبة 8,33 % بالنسبة للذين حكم عليهم بمدة عقوبة من ست إلى عشرة سنوات تليها أيضا نسبة 3,33 % بالنسبة للذين حكم عليهم بمدة عقوبة من إحدى عشر إلى خمسة عشر سنة وآخر نسبة تقدر بـــ 2,50% بالنسبة للذين مدة عقوبتهم تتراوح أكثر من خمسة عشر سنة.

التحليل السوسيولوجي :إن تفسير نسبة 43,33% بالنسبة للمسجونين الذين حكم عليهم بمدة عقوبة من سنة إلى سنتين من الممكن جدا أن لا تساعد كثيرا على الحصول على أكبر عدد ممكن من الشهادات التكوينية، فإن نسبة تواجدهم في هذه المصلحة يظهر أكثر نسبة، ولكن رغم ذلك فإن وجودهم له دلالة اجتماعية تتمثل في رغبة بعض السجناء في

الإطلاع والعمل والمشاركة في تفاعل الجماعة، كما دلت الدراسة الميدانية يعملون كأساتذة تعليم السجناء نتيجة خبرتهم في مجال التعليم قبل دخولهم السجن.

كما أن نسبة المحكومين عليهم بمدة عقوبة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات والتي تقدر بـــ 30% يدل على أن مدة العقوبة تساعد السجين على التأهيل والإصلاح وبالتالي تعلم المهن والحرف، ومواصلة تعليمهم، ومشاركتهم في الأنشطة الرياضية إضافة إلى البرامج التثقيفية، كتعلم الرسم والموسيقى وقراءة القرآن وتجويده، وهذا لا يتم إلا إذا كانت المدة كافية بمواصلة أي نشاط بل إن الوقت يساعد كثيرا على التكيف والاندماج، وإن هذا التفاعل يجعل السجناء مسؤولين عن سلوكهم وتصرفاتهم بطريقة تلقائية نتيجة تعودهم على نظام يومي يحقق لهم الأمن والاستقرار، وقد يجعلهم يستفيدون من التخفيف في مدة العقوبة .

كما أن نسبة 12,50% بالنسبة للمسجونين الذين حكم عليهم بمدة عقوبة من أقل من سنة أيضا يعملون كأساتذة تعليم السجناء نتيجة خبرتهم في مجال التعليم وهذا مايفسر على عدم حصولهم على شهادات إلى من خلال شهادات تأهيلية فقط .

كما أن النسب الأخرى المتبقية للمحكومين عليهم بمدة عقوبة من ستة سنواتفما فوق والذين حكم عليهم بالإعدام، يدل على أن تواجدهم لمدة طويلة في السجن تجعلهم يفكرون في كيفية إنهاء هذه المدة، وإن إعلام المؤسسة العقابية للسجناء عند دخولهم لأول مرة بأن هناك تخفيف في مدة العقوبة للذين يتفاعلون مع أنشطة مصلحة الإدماج، يعتبر الطريق الوحيد في تفكيرهم، لأن حريتهم هي هدفهم الذي يسعون إليه بكافة الطرق، كما أن الحصول على الشهادة في مجال معين يتطلب مدة عام أو أكثر،كما أن مشاكل اكتظاظ الأجنحة وصعوبة التأقلم مع مصلحة الاحتباس، يعتبران من أهم دوافع للانخراط في أنشطة مصلحة الإدماج الاجتماعي .إضافة إلى أن التسجيل في المسار الدراسي يتطلب مدة طويلة، وقد تم الإشارة إلى نسبة الذين يزاولون دراستهم من قبل هذا من جهة، ومن جهة

أخرى فإن من اختصاص المؤسسة العقابية، الترغيب لهذه الفئة بالانخراط في مصلحة الإدماج وإشراكهم في العملية التعليمية من تجنب إجرامهم داخل السجن، لأن التعليم يهذب النفس وخاصة إذا ما دعم بتكوين مهني لأن شغل وقت السجين يعتبر من أهم الأساليب الردعية الذي تتخذه المؤسسة كسلاح لحفظ الأمن والغريب في الأمر وجود نسبة المحكومين عليهم بالمؤبد داخل المصلحة كعناصر فاعلين في الأنشطة والبرامج، وهذا ما يفسر وجود حالة نفسية قابلة للاندماج مع الجماعة، وهنا يظهر دور المصلحة في توظيف أخصائيين نفسانيين يساعدون هذه الفئة على تخطى الصعاب التي يواجهونها داخل السجن مما يزيد في إقبالهم على هذه المصلحة .

الجدول رقم 07 : يمثل توزيع المبحوثين حسب الحكم بجريمة سابقة

النسبة / سبق ارتكاب جريمة محكوم بها	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	56	46,66
لا	64	53,33
المجموع	120	100

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (07) بأن نسبة تقدر بـــ 53,33% والتي تمثل للذين لم يسبق السجن او ارتكب جريمة محكوم بها من قبل و نسبة تقدر بـــ 46,66% أي سبق لهم أن سجنوا أي ارتكبوا جريمة محكوم بهم قبل .

التحليل السوسيولوجي : إن التحليل السوسيولوجي لأعلى نسبة و التي تمثل المسجونين الذين سق لهم الحكم بجريمة سابقة و تمثل 53,33 % تدل على أن المسجونين المحكوم عليهم بجريمة سابقة يحول دون مشاركته في الأنشطة المقدمة له ، أي بما أنه سبق دخوله السجن وسبق الحكم عليه .

إن التفسير الاجتماعي لأعلى نسبة والتي تمثل عدد المبحوثين حسب الحكم بجريمة سابقة والتي تقدر بـــ 55,33% وهي النسبة الأعلى أي ليس لديهم خبرة في دخول المؤسسات العقابية و من هنا نستنتج فرضية العود إلى الجريمة ضعيفة مقارنة بالإحصائيات الموجودة لدينا ،و هذا نظرا للسياسات العامة للدولة و المتمثل في مختلف مؤسساتها سواءا منها العقابية أو التربوية و كذالك الدور الذي يلعبه المجتمع في ضم أي عمل اجرامي أو حتى الدخول إلى السجن فنجد مثلا تقدر بـــ 46,33% فأغلبية الذين سبق لهم ارتكاب جريمة نجدهم لم يتلقوا إرشادات و توجيهات كافية من طـــرف المؤسســـات العقابية (وهذا راجع لحالتهم النفسية) و أيضا من طرف المحيط الاجتماعي الخاص بهم بحيث لم يتلقوا الرعاية الأسرية و كذا التوجيهات و إرشادات الازمة التي تحول بينهم وبين العود إلى الجريمة كذا المؤسسات العقابية.

الجدول رقم 08 : يمثل توزيع المبحوثين حسب نوع العمل قبل دخول السجن

النسبة / نوع العمل قبل دخول السجن	التكرار	النسبة المئوية (%)
عامل في قطاع خاص	38	31,66
عامل في قطاع عام	13	10,83
عامل في قطاع اقتصادي	05	4,16
عامل حر	21	17,50
عاطل عن العمل	43	35,83
المجموع	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجـــدول رقم(08) أن أعلى نسبة تقدر بـــ35,83% بالنسبة لعاطل عن العمل وتليها نسبه 31,66% بالنسبة للعمال في

قطاع خاصو بعدها النسبة17,50% للإعمال الحرة ، تليها نسبة 10,83% للعمال في قطاع عمومي وفي الأخير تأتي نسبة العمال في قطاع الاقتصادي بنسبة4,16% .

التحليل السوسيولوجي :

لقد اختلف نوع العمل الذي كان يمارسه السجناء قبل دخولهم السجن إلا أن معظمهم كان عاطلا عن العمـــل بنسبـــة قدرت بـــ35,83% أو عاملا في القطـــاع الخـــاص والتـــي قـــدرت نسبته بـــ 31,66%وهذا ما يدل على أن الوضع الاقتصادي لهذه الفئة كان متدنيا مما أثر على وضعهم الاجتماعي قبل الإيداع، وربما دفعتهم الظروف الاجتماعية التي عاشوها في ظل عدم توفر متطلبات الحياة إلى ارتكاب الجرائم، وقد سبب لهم ذلك تواجدهم في السجن وهنا تظهر العلاقة بين طبيعة العمل قبل إيداعه في السجن وتأثير الأنشطة، لمدى حاجتهم للتعليم والتكوين لتحضير أنفسهم للحياة المهنية بما يتماشى وسوق العمل ومؤهلاتهم واختيار العمل الملائم لحاجاتهم، وهنا تجدر الإشارة إلى تبيان هدف الإصلاح من خلال قانون تنظيم السجون الذي يعتبر من تأهيل المسجونين وتكوينهم مهنيا من أهم أغراض الجزاء الجنائي .كما تدل نسبة 17,50% بالنسبة للمسجونين الذين كانوا يزولون نشاطهم كعامل حر أن هذه الفئة كان وضعها الاقتصادي جيد نوعا ما، وعملهم كان ثابتا ومستقراً، وإن ارتفاع المستوى الاقتصادي لهذه الفئة دفع بمصلحة الإدماج الاجتماعي إلى تكليفهم بالقيام بالمهام والأعمال التي يحتاجها السجين نظرا لخبرتهم في الأعمال الحرة ، وذلك بالتعاون مع الأعوان الساهرين على إنجاح عملية التأهيل والإصلاح .ولقد نصت المادة 160 من قانون تنظيم السجون على أن يستفيد المحبوس المعين للقيام بعمل أو بخدمة من أحكام تشريع العمل والحماية الاجتماعية لحقه في الأجر والتأمين والتعويض عن حوادث العمل .كما أظهرت النتائج نسبة 10.83% من المسجونين الذين كانوا يعملون كموظفين عموميين، وإن مشاركتهم في أنشطة المؤسسة العقابية يدل على محاولة إعادة بناء مراكزهم الاجتماعية لأنهم سيفقدون وظيفتهم بدخولهم

السجن، وخاصة إذا كانت مدة عقوبتهم طويلة كما أن نسبة 4,16% والتي تمثل تساوي بين عدد المبحوثين الذين كان عملهم كموظفين في القطاع الاقتصادي، يدل على أن بعض المسجونين مهما كانت طبيعة عملهم فهم يحتاجون إلى تكويـــــن أو تعليم من أجل تأهيل للعمل بعد الإفراج لأن عملهم سيفقد حتما.

الجدول رقم 09 : يمثل توزيع المبحوثين حسب مستوى الدخل قبل دخول السجن

النسبة / مستوى الدخل	التكرار	النسبة المئوية (%)
ضعيف	72	60
متوسط	39	32,50
جيد	09	7,50
المجموع	120	100

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (09) بأن أعلى نسبة تمثل نسبة الذين دخلهم الشهر يقبل دخولهم السجن ضعيف وتقدر بـــ 60% وتليها نسبة 32,50% دخلهم وأقل نسبة تمثل الذين دخلهم جيد وتقدر بـــ 7,50 %.

التحليل السوسيولوجي:

إن الإقبال على مصلحة الإدماج الاجتماعية للسجناء ذوي الدخل الضعيف بنسبة أكبر من غيرهم، والتي بلغت 60% و من المحتمل جداأن هذه الفئة كانت تعاني مشاكل اجتماعية مردها الوضعية الاقتصادية، والتي تنبع من الفجوة القائمة بين احتياجات النزلاء من جهة وبين وسائل إشباعها من جهة أخرى ، وهذا يدل على أن هذا الدخل الضعيف لم يكن كافيا لتلبية حاجات السجناء لارتفاع المستوى المعيشي وبالتالي فإن الوضع الاقتصادي لهدور كبير في التأثير على الجانب الاجتماعي، لذلك فإن مساهمة السجناء

ذوي هذا الدخل الضعيف في ممارسة نشاط معين أو تكوين مهني داخل المصلحة لدليل على محاولتهم تحسين مستواهم المعيشي بعد الإفراج وذلك لرفع مستواهم التعليمي، وحصولهم على شهادات مهنية وحرف تمكنهم من اكتساب وظيفة محترمة بعد خروجهم من السجن، ولمحاولة منهم لرفع دخلهم ولتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، فقد تبين من خلال هذه الدراسة أن نسبة المسجونين الذين هم بدخل ضعيف بحاجة إلى المال، أي أن تفاعلهم مع الأنشطة والبرامج المقدمة لهم من طرف مصلحة الإدماج الاجتماعي سببها اقتصادي مباشر، وما شجع هذه الفئة من المسجونين على تفعيل العملية التأهيلية قانون تنظيم السجون رقم 05/04 والذي تم من خلاله إبرام اتفاقية بين وزارتي العدل والتكوين المهني تنص على أنه في ختام التكوين تمنح للمساجين الناجحين شهادات تثبت نجاحهم دون الإشارة فيها أنهم تحصلوا عليها خلال فترة حبسهم، وهذا حتى لا يكون لذلك تأثير على حصولهم على عمل بعد انقضاء فترة عقوبتهم .

ومن خلال الجدول نلاحظ أن النزلاء الذين كانوا يتقاضون دخلا متوسط شهريا قبل دخولهم السجن، والتي بلغت نسبة تواجدهم في مصلحة الإدماجالاجتماعي بـــ 32,50% حيث أن هدفهم لا يقل شأنا عن من سبقهم بالذكر، وذلك بحكم غلاء المعيشة وطموحهم إلى رفع مستواهم والحصول على شهادات تفتح لهم باب الوظيفة اللائقة بعد الإفراج .

وفي المقابل نجد أن السجناء الذين كانوا قبل دخولهم السجن ذووا دخل شهري جيد قد بلغت نسبة مشاركتهم في مصلحة الإدماج الاجتماعي على التوالي 7,50% فإن هدفهم من الانخراط في المصلحة هو الهروب من الضغط والاكتظاظ المتواجد في الأجنحة ومصالح الاحتباس إلى مكان أكثر هدوء واحترام بحكم أن هذه الفئة كانوا من قبل يحتلون مكانة اجتماعية عالية حيث أن معظمهم إطارات في الدولة وعاشوا حياة الرفاهية والاستقرار لأن دخلهم كان جيدا لذلك فهم يتفادون الوقوع في مشاكل مع المجرمين

الخطرين، إضافة إلى ذلك فإن المصلحة تستغل هؤلاء الإطارات كالأساتذة وغيرهم في توظيفهم وظيفة حسب مستواهم ويتقاضون الأجر عليه.

الفرع الثانية : عرض بيانات الفرضية الأولى

الفرضية الأولى : مدى تفاعل السجين داخل مؤسسة العقاب مع هذه البرامج يؤثر في مدى توظيفها خارج المؤسسة

الجدول رقم 10 : يمثل توزيع المبحوثين حسب طريقة المعاملة التي يتلفونها داخل السجن

النسبة / طريقة المعاملة داخل السجن	التكرار	النسبة المئوية (%)
عادية	42	35
سيئة	72	60
جيدة	06	05
المجموع	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (10) بأن نسبة 60% بالنسبة للذين يرون بان طريقة المعاملة داخل السجن سيئة ، وتليها 35% للذين يرون بان طريقة المعاملة عادية ، وأقل نسبة تقدر بـــ 5% للذين يرون بان طريقة المعاملة جيدة .

التحليل السوسيولوجي :

يظهر من خلال الجدول بأن المعاملة الجيدة من داخل السجن و المقدمة للسجين داخل مصلحة الإدماج الاجتماعي، يحتل الصدارة بـــ 62% للذين يرون بأن معاملة موظفي السجن هي معاملة سيئة، وهي تمثل حالة حـــــالات و هذا مايدل على أن السجين قد تعـــــرض لتوبيخات و عقوبات من طرف موظفي السجن و العاملين نتيجة السلوكات السيئة للسجين داخل المؤسسة العقابية مما جعل السجين في توتر و اضطراب

من المعاملات السيئة ، كما قدرت نسبة التي يتلقون معاملة عادية بـــ 35% من طرف موظفي و عمال السجن كون أن هؤلاء موظفي و العمال يقومون بواجباتهم لا أكثر والأهم من هذا كله أن هناك تفاعل بينهم وتعامل إيجابي، وعدم وجود مشاكل تعيق العملية التأهيلية، وهذا هو ما نحاول الوصول إليه.

كما قدرت نسبة التي يتلقون معاملة جيدة بـــ 5% من طرف موظفي و عمال السجنإذيقوم هؤلاء بالدور الإيجابي في تفعيل هذه البرامج والأنشطة، وهذا ما يوضح وجود علاقات إنسانية عميقة بين المساجين وبين العمال .

الجدول رقم 11 : يمثل توزيع المبحوثين حسبرأيهم لطبيعةالنظام الداخلي للمؤسسة السجن

النسبة / طبيعة النظام الداخلي للمؤسسة السجن	التكرار	النسبة المئوية (%)
عادي	42	35
صارم	25	20,83
غير صارم	53	44,16
المجموع	120	100

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (11) بأن نسبة 44,16% بالنسبة للذين يرون بان طبيعة النظام الداخلي للمؤسسة السجن غير صارم وتليها 40% للذين يرون بان طبيعة النظام الداخلي للمؤسسة السجن عادي ، وأقل نسبة تقدر بـــ 20,83% للذين يرون بان طبيعة النظام الداخلي للمؤسسة السجن صارم .

التحليل السوسيولوجي :

من خلال قراءات للجدول رقم 11 تبين لنا أن نسبة 44,16% الذين يعتبرون و يرون أن النظام الداخلي لمؤسسة السجن غير صارم راجع إلى طبيعة الجريمة التي دخلوا بها إلى المؤسسة العقابية مثل القتل و السرقة و الاعتداء على الغير و كذا طبيعة الحكم القضائي الصادر في حقهم دون أن ننسى المدة المحكوم عليهم بها و خاصة إذا كانت طويلة و نافذة مما يعطي انطباعا نفسانيا منهار للسجين فيصبح يرى كل ما يوجد في المؤسسة العقابية بنظرة سلبية و أما نسبة 35% فهم يرون أن نظام داخل السجن عادي فهم يمثلون فئة المتعلمين و كبار السجن الذين دخلوا جراء جريمة يعترفون بمسؤولياتهم اتجاهها و تكون في اغلب الأحيان مدة السجن قصيرة ، أم الفئة الثالثة و التي تمثل 20,83% و التي أن طبيعة نظام داخل السجن صارم فهي تمثل فئة المعتادين على دخول مثل هذه المؤسسات العقابية أي أنهم من فئة السجناء الذين سبق لهم الدخول إلى السجن العديد من المرات فهم يتكيفون مع الأنظمة المختلفة لهذه المؤسسة .

الجدول رقم 12 : يمثل توزيع المبحوثين حسب معاملة أعوان الإدماج لهم

النسبة / معاملة أعوان الإدماج لهم	التكرار	النسبة المئوية (%)
عادية	48	40
جيدة	14	11,66
سيئة	58	48,33
المجموع	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (12) بأن نسبة 48,33% بالنسبة للذين يعاملهم أعوان مصلحة الإدماج الاجتماعي بشكل سيئ ، وتليها

40% للذين يتعامل معهم أعوان مصلحة الإدماج الاجتماعي بشكل عادي ، وأقل نسبة تقدر بـــ 11,66% بالنسبة للذين يعاملهم أعوان مصلحة الإدماج الاجتماعي بشكل جيد.

التحليل السوسيولوجي :

نستنتج من خلال تحليل الجدول بأن معاملة أعوان مصلحة الإدماج الاجتماعي للمسجونين يرون بأن المعاملة سيئة سجلت نتائج نسبتها 48,33%، وهذا راجع إلى تعرض لبعض المشاكل داخل مصلحة الإدماج الاجتماعي مما دفع بالأعوان إلى التدخل عن طريق معاقبتهم وردعهم حتى لا يخلوا بالنظام الداخلي لهذه المصلحة، وإن مخالفة هذه الفئة الأوامر والتوجيهات يجعل من الموظفين إصدار في حقهم الإنذار الكتابي والتوبيخ، وقد لا يرضى بعض طرف الأعوان.

وأن معاملة أعوان مصلحة الإدماج الاجتماعي للمسجونين عادية مثلت بنسبة 40%، وهذا ما يفسر بأنهم يتبادلون الواجبات بمعنى أن كل من الأعوان والنزلاء يقومون بواجباتهم اتجاه بعضهم البعض، أي أن العلاقة هي علاقة عمل لا أكثر ولا أقل وهذا يدل على أن السجين يلعب دور هو الآخر في تلقي المعاملة من غيره، حيث أن بعض السجناء يحسنون التصرف، ويحترمون غيرهم، فيتلقون نفس الاحترام ، إضافة إلى ذلك فإن أعوان المصلحة يتعاملون بشكل جيدمع بعض السجناء والتي تقدر نسبتهم بـــ 11,66% الذين تجدهم أكثر إيجابية وتفاعل كما أنها قد لا تتعامل مع البعض الآخر إلا في حدود تسيير نظام الأنشطة والبرامج وهذا دليل على أن موظفي مصلحة الإدماج الاجتماعي يقومون بمعاملة النزلاء المعاملة التي تساعدهم على توطيد علاقتهم بهم وذلك بهدف إشراكهم في برامج وأنشطة المصلحة، وهذا ما يزيد من ثقة السجين في نفسه، وشعوره بالمسؤولية اتجاه من يقومون بإصلاحه وبالتالي تزيد من تفاعلهم ونشاطهم .

الجدول رقم 13 : يمثل توزيع المبحوثين حسب المتلقين للتكوين المهني داخل السجن

النسبة / المتلقين للتكوين المهني داخل السجن	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	119	99,16
لا	01	0,83
المجموع	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (13) بأن أعلى نسبة تقــدر بـــ 99,16% والتي تمثل عدد المسجونين الذين يتلقون للتكوين المهني داخل السجن، وتليها نسبة 0,83% بالنسبة للذين لا يتلقون التكوين المهني داخل السجن .

التحليل السوسيولوجي:

إن التكوين المهني يعتبر من أهم اهتمامات السجناء، وذلك من أجل ملء وقت الفراغ من جهة وتحسين مستواهم العلمي والمهني ، ويحتل التكوين الصدارة باعتبار الباب الأول لممارسة أي نشاط آخر، حيث قدرت نسبته بـــ 99,16% وذلك تشجيعاً من طرف مصلحة الإدماج الاجتماعي والتي تحاول تحقيق أهدافها وفقسياسة الإصلاح الصادرة عن المديرية العامة لإدارة السجون باتخاذ عدة إجراءات من شأنها زيادة في رفع المستوى التعليمي داخل المؤسسات العقابية وذلك من خلال تنمية أفكار المسجونين حتى يبتعدوا عن الجريمة والانحراف، ومن بين هذه الإجراءات، إفادة النزلاء الناجحين في التكوينات بعفو رئاسي يتراوح بين التخفيف الجزئي والكلي للعقوبة وهذه المبادرة شجعت النزلاء على الانخراط المتزايد في مسار التكوين"، مسجلين بالإرادة القوية لتحدي الصعاب والانطلاق من جديد. وفي نفس المجال فإن المتحصلين على شهادات يستفيدون من الحرية النصفية، وهذا ما زاد في إقبال النزلاء على التكوين والوصول إلى المرحلة متقدمة من التكوين المهني للاستفادة من هذه الحرية وقد شرع المشرع الجزائري المادة 94 من قانون تنظيم السجون 05/04 على تنظيم دروس داخل السجن في التكوين المهني و

التعليم العالي أيضا ، وتنص نفس المادة على تنظيم دروس لمحو الأمية، والتعليم بالمراسلة والتعليم الجامعي و توفير ايضا مستلزمات وتجهيزات لمختلف التخصصات المهنية لتشجيع وتسهيل عملية تعلم المهن والحرف.

كما أن مصلحة الإدماج الاجتماعي يتعامل بمرونة فيما يخص احترام أجال التسجيلات بالنظر لظروف كل نزيل، وتجدر الإشارة إلى أن اقتناء لوازم التكوين تتكفل بها المديرية العامة لإدارة السجون ولا يقتصر اهتمام هذه المديرية على التعليم و التكوين فقط وإنما تسعى لتكوين أكبر عدد ممكن من النزلاء في جميع المجالات لذلك فإن التكوين المهني لا يقل شأنا عن التعليم، والذي قدر إذ يعتبر التأهيل المهني من أنجع الطرق لتحقيق التأهيل الاجتماعي.

هذا ما يجعلنا نتساءل عن ماذا سيفعل السجين بالمدة التي يقضيها داخل السجن في وجود أزيد من 32 فرع مهني ؟ ، كما أن تعدد وتنوع الأنشطة المهنية تجعل النزيل يجد منها ما يتناسب وميوله ورغباته، إلا أن نسبة 0,83 % يدل على عدم تلقي تكوين داخل السجن و عدم رغبة المبحوثين في تحسين مستواها الاجتماعي بالحصول على شهادات تكوينية وبالتالي عدم تحسين الظروف الاقتصادية بعد الإفراج.

الجدول رقم 14 : يمثل توزيع المبحوثين حسب نوع التكوين الذي تلقوه داخل السجن

النسبة / نوع التكوين داخل السجن	التكرار	النسبة المئوية (%)
التعليم	39	32,50
التكوين المتواصل	05	4,16
المهن و الحرف	76	63,33
المجموع	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصـــائي لمعطيات الجدول رقم (14) بأن أعلى نسبة تقــدر بـــ 63,33% والتي تمثل عدد المسجونين الذين يتلقون تكوين في المهن والحرف داخل السجن ، وتليها نسبة 32,50% بالنسبة للذين يتلقون التعلم داخل السجن ، وأقل نسبة تمثل عدد المسجونين الذين يتلقون التكوين المتواصل والتي تقدر بـــ 4,16%.

التحليل السوسيولوجي:

إن التعليم والتكوين المهني يعتبران من أهم اهتمامات السجناء، وذلك من أجل ملء وقت الفراغ من جهة وتحسين مستواهم العلمي والمهني من جهة أخرى ، ويحتل التكوين المهني الصدارة والذي قدر بـــ 63,33%، إذ يعتبر التأهيل المهني من أنجع الطرق لتحقيق التأهيل الاجتماعي وتنص المادة 94 من القانون 05/04 على توفير مستلزمات وتجهيزات لمختلف التخصصات المهنية لتشجيع وتسهيل عملية تعلم المهن والحرف.

وهذا ما يجعلنا نتساءل عن ماذا سيفعل السجين بالمدة التي يقضيها داخل السجن في وجود أزيد من 32 فرع مهني؟، كما أن تعدد وتنوع الأنشطة المهنية تجعل النزيل يجد منها ما يتناسب وميوله ورغباته، وهذا ما يجعله أكثر فاعلية ونشاط يليها التعليم حيث قدرت نسبته بـــ 32,50% وذلك تشجيعاً من طرف مصلحة الإدماج الاجتماعي والتي تحاول تحقيق أهدافها وفقسياسة الإصلاح الصادرة عن المديرية العامة لإدارة السجون باتخاذ عدة إجراءات من شأنها زيادة في رفع المستوى التعليمي داخل المؤسسات العقابية وذلك من خلال تنمية أفكار المسجونين حتى يبتعدوا عن الجريمة والانحراف، ومن بين هذه الإجراءات، إفادة النزلاء الناجحين في الامتحانات بعفو رئاسي يتراوح بين التخفيف الجزئي والكلي للعقوبة وهذه المبادرة شجعت النزلاء على الانخراط المتزايد في مسار التعليم"، مسجلين بالإرادة القوية لتحدي الصعاب والانطلاق من جديد بعد استيعاب التجربة وحفظ الدروس. وفي نفس المجال فإن المتحصلين على شهادة البكالوريا

يستفيدون من الحرية النصفية، وهذا ما زاد في إقبال النزلاء على التعليم والوصول إلى المرحلة النهائية للاستفادة من هذه الحرية وقد شرع المشرع الجزائري المادة 94 من قانون تنظيم السجون 05/04 على تنظيم دروس داخل السجن في التعليم العالي، وتنص نفس المادة على تنظيم دروس لمحو الأمية، والتعليم بالمراسلة والتعليم الجامعي. كما أن مصلحة الإدماج الاجتماعي يتعامل بمرونة فيما يخص احترام أجال التسجيلات بالنظر لظروف كل نزيل، وتجدر الإشارة إلى أن نفقات التسجيلات المختلف الامتحانات الرسمية وكذا اقتناء لوازم التعليم تتكفل بها المديرية العامة لإدارة السجون ولا يقتصر اهتمام هذه المديرية على التعليم فقط وإنما تسعى لتكوين أكبر عدد ممكن من النزلاء في جميع المجالات لذلك .

وتقل نسبة المبحوثين الذين يتلقون التكوين المتواصل بـــ 4,16% إلا أن وجودها يدل على رغبة هذه الفئة في تحسين مستواها الاجتماعي بالحصول على شهادات تكوينية وبالتالي تحسين الظروف الاقتصادية، بعدما يصبح السجين قادرا على أن يبحث عن عمل بشهادة هذا التكوين بعد الإفراج .

الجدول رقم 15 : يمثل توزيع المبحوثين حسب تفعيل دورة تكوينية معينة

النسبة / تفعيل دورة معينة	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	63	52,50
لا	57	47,50
المجموع	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (15) بأن نسبة تقدر بـــ 52,5% والتي تمتوزيع المسجونين حسب تفعيل دورة تكوينية معينة و نسبة تقدر بـــ 47,50% والتي لم يتمتوزيع المسجونين حسب تفعيل دورة تكوينية معينة .

التحليل السوسيولوجي:

يلعب الأستاذ دور مهم في زيادة فاعلية السجين مع الأنشطة المقدمة له من خلال التوجيه السليم والإرشاد والنصح بأهمية هذه الأنشطة وما تعود عليه من فائدة بالنسبة له وللمجتمع ككل، حيث دلت النتائج بأن نسبة 52.50% من النزلاء الذين تم إشعارهمبأهمية الأنشطة من طرف الأستاذ وزيادة إقبالهم على التكوين، ويتبين بأن مهمة الأستاذ لا تكمن في تقديم الدروس التكوينية فقط بل تتعدى لتجمع بين الإصلاح والإرشاد، والترغيب في العمل الإيجابي، وهذا يتطلب الموهبة الشخصية في التعامل ومهارة مهنية عالية، كما أن السجين غالبا ما يقع في خطر التعصب الذهني، وصعوبة التأثير فيه، وعدم قابلية إقناعه بوجوده داخل السجن بشكل إيجابي، لذلك فمن أهمية الأستاذ استشعار هذا السجين بشكل مستمر بالتغيرات الحاصلة في المجتمع حتى لا يكون بعيداً عن العالم الخارجي، ويزيد من تعلمه الأنشطة داخل السجن حتى يستفيد منها بعد الإفراج. أما الذين يشعرهم الأستاذ بمدى أهمية هذه الدورات بالنسبة لهم وللمجتمع ولكن لا يزاولون تكوينهم، والتي تقدر بـــ 47,50% هؤلاء السجناء يقومون بنشاطات أخرى غير التكوين كالرياضة، إلا أنهم يتعاملون مع الأساتذة باستمرار لتواجدهم بمكان واحد، إضافة إلى ذلك فإن من هذه الفئة كذلك بعض النزلاء المعلمين الذين يشعرون غيرهم من المساحين بأهمية الأنشطة لوعيهم ونضجهم العلمي وبالتالي فهم لا يزاولون تكوينهم . أما نسبة الذين لا يشعرهم الأستاذ بمدى أهمية المقدمة لهم ولكنهم يزاولون تكوينهم وهذا راجع إلى طبيعة السجين وهدفه من التكوين، حيث لا يهتم بما يلقيه له الأستاذ، وإنما يحاول ملء وقت الفراغ أو تقليد غيره من النزلاء في التعليم أو في الأنشطة بصفة عامة.

الجدول رقم 16 : يمثل توزيع المبحوثين حسب القيام بتطبيقات كلية داخل السجن

النسبة / القيام بتطبيقات عملي داخل السجن	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	109	90,83
لا	11	9,16
المجموع	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم(16) بأن نسبة تقدر بـــ 90,8% والتي تم توزيع المسجونين حسب القيام بتطبيقات كلية داخل السجن و نسبة تقدر بـــ 9,16%والتي لم يتمتوزيع المسجونين حسب القيام بتطبيقات كلية داخل السجن .

التحليل السوسيولوجي:

يعد الدور الذي يلعبه الأستاذ في زيادة فاعلية السجين بالقيام بتطبيقات كلية داخل السجن و هذا من خلال التوجه السليم و الإرشاد و النصح و التشجيع للقيام بتطبيقات كلية داخل السجن مما يعود عليه بالفائدة من ناحية اكتساب خبرة كبيرة داخل السجن أو في حالة الإفراج يعود بالفائدة على المجتمع عند الخروج أيضا .

حيث دلت النتائج من مجموع المبحوثين و الذين يمثلون نسبة 90,83% و الذين قاموا بتطبيقات عملية للتكوين الذين تحصلوا عليه و هذا راجع إلى الدور الذي قام به الأساتذة في تشجيع السجين إلى الإقبال على قيام بتطبيق عملي للتكوين المتحصل عليه و الخروج من فكرة الحصول على الشهادة فقط للتخفيف من مدة العقوبة .

أما الذين لا يقومون بتطبيقات عملية داخل السجن فيمثلون 9,16% وهذا ما يدل بأن الفئة قد تكون فئة المتعلمين الجامعيين الذين لا يحتاجون للتكوين داخل السجن بقدر ما يحتاجون للشهادة من اجل التخفيف من مدة العقوبة و كذا أصحاب الأموال و التجار الذين

لا يحتاجون لهذه المهن أو التكوينات عند الخروج من السجن نظرا لوضعيتهم المادية المريحة ومن هنا يتبين لنا دور المكونيين و الأساتذة في عملية استشعار السجين بشكل مستمر بالتغييرات الحاصلة في المجتمع حتى لا يكون بعيد عن العالم الخارجي .

الجدول رقم 17 : يمثل توزيع المبحوثين حسب معاملة الأساتذة المكونين داخل المؤسسة العقابية

النسبة / معاملة الأساتذة المكونين	التكرار	النسبة المئوية (%)
عادية	42	35
جيدة	47	39,16
سيئة	31	25,83
المجموع	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (17) بأن أعلى نسبة تقدر بـــ 39,16% من المسجونين الذين يرون بأن المعاملة جيدة من طرف الأستاذ وتليها نسبة 35% للمسجونين الذين يرون بأن المعاملة عادية، وأقل نسبة تقدر بـــ 25,83% للذين يرون بأن المعاملة سيئة .

التحليل السوسيولوجي:

يظهر من خلال الجدول بأن المعاملة الجيدة من طرف الأستاذ للبرامج والأنشطة المقدمة للسجين داخل مصلحة الإدماج الاجتماعي يحتل الصدارة بـــ 39,16%، فالأستاذ يقوم بالدور الإيجابي في تفعيل هذه البرامج والأنشطة، وهذا ما يوضح وجود علاقات إنسانية عميقة بين المساجين وبين المؤطرين لهم.

وينص القانون 05/04 (قانون تنظيم السجون على ضرورة تعيين أساتذة خارج المؤسسة العقابية ويقومون بتلقين الدروس للمسجونين وتعلمهم المهن والحرف، وكافة الأنشطة الأخرى كالرسم، الموسيقى ، الرياضة .... وهذا ما يزيد من ايجابية التعامل كون أن الأساتذة الذين يقومون بتقديم الدروس في كافة التخصصات داخل السجن يغلب عليهم الطابع الاجتماعي أكثر من الطابع العقابي، أو بعبارة أخرى فهم ليس لهم علاقة بتطبيق العقاب، والذي يكون من اختصاص الأعوان المكلفين بتنفيذه باستمرار من خلال التعامل مع مسلوبي الحرية داخل المؤسسة العقابية، وذلك بما يفرضه عليهم القانون، ، كما أن تعدد المعلمين وتنوعهم بين الذكور والإناث يخلق جو من التعاون والتلاطف والفاعلية بعدم الشعور بالروتين والكراهية والملل، وكل هذه الأمور تدخل ضمن هدف المصلحة في زيادة مشاركة السجناء في تفعيل البرامج والأنشطة من جهة، وتهذيب وإصلاح المجرمين لتجنب العود للجريمة وحماية المجتمع من جهة أخرى. ويرى بعض المساجين بأن معاملة الأستاذ لهم هي معاملة عادية والتي قدرت نسبتهم بـــ 35%، وهذا لا يختلف كثيرا عن الفئة الأولى التي ترى بأن المعاملة جيدة، إلا أن الفرق بينهم يكمن في تقدير الفئة الأولى للمجهودات التي يقوم بها الأساتذة في مجال إنجاح العملية التأهيلية أما الفئة الثانية، فإنها ترى ذلك عادياً كون أن هؤلاء الأساتذة يقومون بواجباتهم لا أكثر، والأهم من هذا كله أن هناك تفاعل بينهم وتعامل إيجابي، وعدم وجود مشاكل تعيق العملية التأهيليةوهذا هو ما نحاول الوصول إليه، في حين سجلت نسبة 25,83% للذين يرون بأن معاملة الأستاذ هي معاملة سيئة، وهذا ما يدل على أن هذا السجناء قد تعرضوا لإنذارات من طرف الأستاذ نتيجة سلوكهم، مما جعلهم في توتر واضطراب من هذه المعاملة.

الجدول رقم 18 : يمثل توزيع المبحوثين حسب هذه المشاركة في أنشطة المؤسسة العقابية

النسبة / الهدف من المشاركة في أنشطة المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الرغبة في التأهيل وحسن السيرة	61	50,83
الرغبة في الحصول على عمل بشهادات التكوين	05	4,16
تكوين علاقات اجتماعية مع زملاء السجن	02	1,66
ملئ وقت الفراغ	22	18,33
خفض في مرة العقوبة	30	25
المجموع	120	≃100

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (18) أن أعلى نسبة تقدر ب 50,83% والتي تمثل عدد المسجونين الذين هدفهم من المشاركة في الأنشطة هو الرغبة في التأهيل وحسن السيرة، وتليها نسبة 25% هدفهم خفض في مرة العقوبة وتليها نسبة 18,33% بالنسبة للمسجونين الذين هدفهم ملئ وقت الفراغ ، وتليها نسبة 4,16% من للمسجونين الذين هدفهم الرغبة في الحصول على عمل بشهادات التكوين وأقل نسبة تقدر بـــ 1,66 بالنسبة للذين هدفهم تكوين علاقات اجتماعية مع زملاء السجن,

التحليل السوسيولوجي :

إن هدف السجين من خلال مشاركته في برامج وأنشطة مصلحة الإدماج الاجتماعي قد يكون غير واضح المعالم، لأن تحقيق الهدف لا يتم إلا إذا كان ثابتا ومحدداً، وهذا ما يؤدي إلى التخطيط الجيد للوصول إلى تحقيق الحاجات، وبما أن تحقيق الأهداف عند السجين ترتبط دائما بالحرية، فإن الرغبة في التأهيل وحسن السيرة بنسبة 50,83% ، لأن الهدف المذكور يرتبط بتخفيف العقوبة التي قدرت ب 25% وبالتالي يحققان الحرية

التي يسعى إليها كل سجين، وهذا تشجيعا من المديرية العامة لإدارة السجون وفق القانون 05/04 وإضافة إلى ذلك فإن العمل يعتبر من أهم الأمور التي يحتاجها السجناء لأنها تلبي حاجاتهم الضرورية بعد الإفراج،

أما الذين يهدفون إلى ملء وقت الفراغ والتي قدرت نسبتهم بـــ 18,33% وهذا ما يوضح أن بعض النزلاء يعيشون في أزمة تقيد الحرية فيحاولون التخلص من هذه القيود من خلال مشاركتهم في برامج وأنشطة مصلحة الإدماج الاجتماعي، فيوفرون لأنفسهم حاجات اجتماعية ونفسية، تظهر من خلال تعودهم وتكيفهم مع هذه الأنشطة مما تخلق أهداف أخرى لم تكن موجودة من قبل . و نسبة 4,16% تؤكد الرغبة في الحصول على عمل بشهادة تكوين يعتبرمن عدم اهتمامات السجناء والتي دلت نتائجهم في الجدول إلا عدم اهتمامهم الكبير من أجل المشاركة في أنشطة المؤسسة العقابية ، أما نسبة الذين يهدفون إلى تكوين علاقات اجتماعية مع زملاء السجن والتي قدرت ب 1,66% وهي أقل نسبة في الجدول، وهذا ما يوضح أن بعض المسجونين لا يعتبرون أنفسهم مجرمين، ولكن الظروف الاجتماعية دفعتهم بطريقة غير مباشرة إلى القيام ببعض الأفعال التي أوجدتهم داخل السجن، وبالتالي فهم يخافون من تكوين علاقات اجتماعية مع زملاء السجن مبررين موقفهم بأنهم يقون أنفسهم من شرور بعض المجرمين الحقيقيين.

الجدول رقم 19 : يمثل توزيع المبحوثين حسب إمكانية تماشي المهنة المتعلمة داخل السجن مع سوق العمل

النسبة / المهنة المتعلمة داخل السجن مع سوق العمل	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	29	24,16
لا	11	9,16
إلى حد ما	80	66,66
المجموع	120	≃100

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (19) بأن نسبة تقدر بـــ 66,66% وهي تمثل إمكانية تماشي المهنة المتعلمة داخل السجن مع سوق العمل وتليها نسبة 24,16% وهي ليست هناك إمكانية.و في الأخير نسبة 9,16% **أن** هناك إلى حد ما علاقة إمكانية تماشي المهنة المتعلمة داخل السجن مع سوق العمل .

التحليل السوسيولوجي :

تمثل نسبة 66,66% من المبحوثين الذين أجابوا أن طبيعة المهنة المتعلمة داخل السجن تتماشى على سوق العمل إلى حد ، وهنا يتضح لنا أنا هذه الفئة التي تمثل النسبة المئوية أكبر من المبحثون غير راضية تماماً أي أن طبيعة المهنة التي يزاولونها الآن ليست بحسب تطلعاتهم عندما كان يتعلمونها داخل المؤسسة العقابية فهناك جانب نجد فيه الرضى بأنهم تحصلوا على عمل بعد الإفراج وجانب غير راضين تماما لأنهم لم يتحصلوا على المهنة المراد شغلها بعد تلقي التكوين أي أنه كان لديهم سقف تطلعات أكبر من ما وجدوه.

كما نجد أن نسبة 24,16% من المبحوثين الذين قالوا أن طبيعة المدة المتعلمة داخل السجن تتماشي مع سوق العمل تماماً وهنا نجد التطابق الكامل والتام مع التكوين والمهنة المتحصل عليها بعد الإفراج وأغلبية هؤلاء السجناء السابقين كانت لهم فرصة المتابعة والمرافقة من طرف المصالح والمراكز المتخصصة في متابعة المفرج عنهم وبين مدى التزامهم بالإرشادات والتعاليم التي قدمت لهم حتى داخل المؤسسة العقابية وحصولهم على المنح والامتيازات التي تقدم لهم عند الخروج .

أما نسبة 9,16% من المبحوثين الذين قالوا أن طبيعية المهنة المتعلمة داخل السجن لا تتماشى مع سوق العمل فهم فئة شمل السجناء الذين كان لهم تكوين داخل السجن أو حتى عدة تكوينات من أجل التقليص من فترة العقوبة فقط أي كانت لهم نظرة سلبية مسبقة لسوق العمل حتى أنهم لم يحاولوا التواصل مع المراكز المؤسسات المتخصصة في متابعة المفرج عنهم كما نجد أغلبهم كانوا يملكون مهنا خاصة بهم

أو بالعائلة وحتى مشاريع تجارية الخاصة بهم استمرت عن دخولهم السجين الأمر الذي يودي بهم إلى عدم النظر إطلاقاً إلى محاولة كسب الرزق من هذه المهنة المتعلمة داخل السجن .

الجدول رقم 20 : يمثل توزيع المبحوثين حسب إعلامهم بالاستفادة من دعم مادي بعد الإفراج

النسبة / إعلامهم بالدعم المادي بعد الإفراج	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	118	98,33
لا	02	1,66
المجموع	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (20) بأن نسبة تقدر بـــ 98,33% وهي تمثل نسبة الذين تم إعلامهم بإمكانيات الدعم المادية بعد الإفراج وتليها نسبة 1,66% بالنسبة للمسجونين الذين لم يتم إعلامهم بإمكانيات الدعم المادية بعد الإفراج.

التحليل السوسيولوجي:

إن الإمكانيات المادية للسجين بعد الإفراج تعتبر من أهم العمليات الوقائية لتجنب العود، لذلك فإن نسبة الذين تم إعلامهم الدعم المادي من أجل المساعدة على ممارسة نشاط خاص بهم بعد الإفراج والتي تقدر بـــ 98,33% ، وهذا ما يجعل السجين من أجل استغلال مدة العقوبة في شقها الإيجابي، وذلك من خلال الحصول على شهادات تكوين مهنية، وهنا يجرنا الحديث إلى تبيان أهمية الجانب المادي بعد الإفراج في حياة السجين لأن النسق الاقتصادي يؤثر على الأنساق الأخرى المكملة للنظام العام، وهذا يؤدي إلى اختلال في التوازن بين متطلبات الحياة الضرورية وعدم القدرة على توفيرها، وهذا ما

يدفع إلى اتخاذ الجريمة كسبيل وحيد لتبرير الظروف الاجتماعية والنفسية المتدهورة، ولا تنتهي هذه المشكلة أمام وجود الأفراد داخل السجن بل تزيد من تفاقمها وتجعلها محور تفكير السجين حول مصيره بعد الإفراج، لذلك اهتم المشرع الجزائري بتأهيل مهني للسجناء وخصه بعناية خاصة من حيث عدد أماكن التكوين، فنص في المادة 95 من القانون 05/04 على أن يتم التكوين المهني داخل المؤسسة العقابية أو معامل المؤسسات العقابية، أو في الورشات الخارجة، أو في مراكز التكوين المهني، ويشترط أن يتماشى هذا التكوين وإمكانيات تشغيل المحكوم عليهم بعد إطلاق سراحهم. أو بالنظر للعمل الذي يمكن أن يستند إليه بعد إلحاقه بورشة خارجية أو بيئة مفتوحة، ولتحقيق هذا الغرض تم فتح ورشات داخل المؤسسات العقابية حسب نوع التكوين، وهذا ما شجع من زيادة تفاعل السجين مع أنشطة المؤسسة ويهدف منه على تحسين ظروفه الاقتصادية بعد الإفراج .أما نسبة 1,66% والتي لم يتم إعلامهم بالدعم الماديبعد الإفراج وهذا ما يفسر بأن تفاعل السجين مع أنشطةمصلحة الإدماج لا يهدف بالضرورة إلى تحقيق حاجات اقتصادية، لأن بعض النزلاء ينحدرون من أسر غنية تملك عدة نشاطاتيندرج عمل السجين ضمن نشاط العائلة بعد الإفراج، كما أن وجود السجين داخل مصلحة الإدماج اختياري ناتج عن الرغبة الذاتية في تحقيق الاندماج مع الجماعة، وهذا ما يوفر له حاجات اجتماعية ونفسية كالانتماء لأنشطة الجماعة والشعور بالراحة والطمأنينة.

الجدول رقم 21 : يمثل توزيع المبحوثين حسب تلقي التوضيحات لتجسيد نشاط المهنة المتعلقة داخل السجن

النسبة / حسب تلقي التوضيحات لتجسيد نشاط المتعلقة داخل السجن	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	109	90,83
لا	11	9,16
المجموع	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (21) بأن نسبة تقدر بـــ 90,83% والتي تم تلقيها توضيحات لتجسيد نشاط المتعلقة داخل السجن و نسبة تقدر بـــ 9,16%والتي لم يتم تلقيها توضيحات لتجسيد نشاط المتعلقة داخل السجن.

التحليل السوسيولوجي:

خلال المعطيات التي هي بين أيدينا يتضح لنا نسبة 90,83 % هي كفيلة بإعطائنا الجواب الصريح والواضح إذ أجابوا أغلبية المبحوثين بأنهم تلقوا توضيحات لتجسيد نشاط المهنة المتعلمة داخل السجن وهذا راجع بطبيعة الحال للدور الذي يقوم به الأساتذة والمؤطرين داخل المؤسسة العقابية وهو دور ايجابي سينعكس بالفائدة على السجين والمتربص داخل السجن وكذا يعود بالفائدة عليه عند الإفراج أيضاً.

وتمثل نسبة 9,16% من المبحوثين الذين أجابوا بأنهم لم يتلقوا توضيحات لتجسيد نشاط المهنة المتعلمة داخل السجن ونجد أغلبية هذه الفئة لي ليس لديهم رضا على المعاملة داخل المؤسسة العقابية وبذلك يصعب التواصل مع الأساتذة والمؤطرين داخل السجن مما ينجر عنه عدم تلقي توضيحات لتجسيد نشاط المهنة المتعلمة .

الجدول رقم 22 : يمثل توزيع المبحوثين حسب الرضا على التكوين داخل السجن

النسبة / الرضا على التكوين داخل السجن	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	100	83,33
لا	20	16,66
المجموع	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (22) بأن أعلى نسبة لديهم الرضا على التكوين داخل السجن والتي تقدر بـــ 83,33% وتليها نسبة ليس لديهم مساهمة الرضا على التكوين داخل السجن والتي تقدر بـــ 16,66%.

التحليل السوسيولوجي :

إن طبيعة المجتمع والأسرة والجو العام السائد خارج المؤسسات العقابية والذي تحكمه الفوضى في أغلبية الأحيان والذي بدوره أدى إلى ارتكاب الجرم مما انجرعنه قضاء مدة في السجن يجعل السجين عنددخوله السجن يستشعر مدى وجوب وجود النظام في حياة الفرد العامة والخاصة ومن هنا فوجود تكوين ذو أبعاد إستراتيجية وإطار منظم داخل مؤسسة السجن الخير دليل على ذلك ونستدل بذلك هو بإجابات المبحوثين الذين قالوا أنهم راضون على التكوين الذي تلقوه داخل السجن ويمثلون نسبة 83,33% أما نسبة 16,66% من المبحوثين الذين قالوا بانهم غير راضون على التكوين داخل المؤسسة العقابية فهم فئة لديهم نظرة مسبقة على نوعية هذه التخصصات المهنية بأنها لا تدر أموال كثيرة فبحسبهم هي مهنة من أجل كسب قوة العيش فقط متطلعاتهم المادية كبيرة وعالية جداً فبطبيعة الحال نجدهم لديهم نظرة دونية لهذه المهن والتكوينات فهم بحسب قولهم وتصريحاتهم يمارسونها داخل السجن من أجل تقليص مدة العقوبة فقط.

الفرع الثالث : نتائج الفرضية الأولى :

إن النظرة العامة للسجين بأنه ارتكب جرما يعاقب عليه بقضاء مدة معينة داخل السجن و بأن هذه المدة هي عبارة عن وقت ضائع من حياته جعلت القائمين على المؤسسات العقابية وضع برنامج مهني لقضاء هذه المدة في تعلم مهنة وهذا راجع مستوى الدخل عند المبحوثين الذي قدر بنسبة 60% بأنه ضعيف الي الوضع الاقتصادي كان له دور كبير في ارتكاب الجريمة كما نسبة 35,83%من المبحوثين المفرج عنهم كانوا عاطلين عن العمل قبل دخولهم السجن ، و هذا أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت بهم إلى اختيار تعلم مهنة داخل السجن من اجل ملئ وقت الفراغ من جهة و تحسين مستواهم العلمي و المهني و كذا الاقتصادي ، و من هنا لاحظنا أن نسبة المبحوثين المتلقين للتكوين المهني داخل السجن قدرت بـــ 99,16 % أي انه كان هناك إقبال كبير على تعلم مهنة داخل المؤسسة العقابية ، ضف لذلك التشجيع الذي تلقوه النزلاء من طرف مصلحة الإدماج الاجتماعي و المهني من أجل رفع المستوى التعليمي و المهني للمسجونين أثناء تواجدهم داخل السجن ، كما أن لتحسين مستواهم الاجتماعي و الاقتصادي باعتبارهم عاطلين عن العمل يفرض عليهم الحصول على شهادات تكوينية و هذا من اجل تحسين الظروف المعيشية بعد الإفراج ، و تفاعل السجناء مع الدورات التكوينية داخل السجن خير دليل على نجاح هذه البرامج حيث دلت نسبة التطبيقات العملية داخل السجن بـــ90,83% وهذا راجع إلى حرص السجناء على اكتساب شهادات من أجل الحصول على وظيفة أو عمل عند الإفراج ، كما أننا وجدنا أن لنظرة المبحوثين المفرج عنهم قبل انقضاء مدة العقوبة في ما يخص المهنة المتعلمة داخل السجن أنها تتماشى إلى حد ما مع سوق العمل .

وهنا نجد التطابق الكامل والتام مع التكوين والمهنة المتحصل عليها بعد الإفراج وأغلبية هؤلاء السجناء السابقين كانت لهم فرصة المتابعة والمرافقة من طرف المصالح

والمراكز المتخصصة في متابعة المفرج عنهم وبين مدى التزامهم بالإرشادات والتعاليم التي قدمت لهم حتى داخل المؤسسة العقابية وحصولهم على المنح والامتيازات التي تقدم لهم عند الخروج .

وبالتالي فإن إصلاح السجين بعد الإفراج يعتبر الهدف الأسمى لمنع الجريمة، وذلك من أجل بناء حياته الاجتماعية من جديد، وتحمل مسؤولية رعاية أسرته، وخاصة إذاكانت تعتمد عليه في تلبية حاجاتها قبل الإيداع و كما أن للدولة لمسؤولية الكاملة في حماية أفرادها حتى لا يقعوا ضحية ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية سواء عن طريق علاج مجرميها بتوفير الشغل اللازم لهم، ولكي تتحسن معيشتهم الاجتماعية، أو عن طريق وقاية المجتمع قبل وقوع الجريمة.

المطلب الثاني : البيانات الفرضية الثانية

الفرع الأول : عرض البيانات الفرضية الثانية و تحليلها

الفرضية الثانية : طبيعة و نوع العقوبة التي قادت الشخص للسجن تؤثر في مدى تفاعله مع هذه البرامج خارج المؤسسة .

الجدول رقم 23 : يمثل توزيع المبحوثين حسب المسؤول عن دخولهم السجن

النسبة / المسؤول عن دخول المبحوث السجن	التكرار	النسبة المئوية (%)
أنا	50	41,66
المجتمع	33	27,50
الظروف المادية القاسية	28	23,33
الوالدين	09	7,5
المجموع	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي المعطيات الجدول رقم (23) بأن أعلى نسبة تقدر بـ 41,1% بالنسبة للمسؤول عن دخولهم السجن قضاء هو شخص نفسه ،تليها نسبة 27,50% هو المجتمع وتليها نسبة 23,33% الظروف المادية القاسية وأخيرا نسبة 7,50%هم الوالدين .

التحليل السوسيولوجي :

من خلال القراءة السوسيولوجية لهذه النتائج المبينة في الجدول يتضح لنا أن أغلبية النزلاء داخل المؤسسة العقابية يعترفون بمسؤولياتهم الشخصية و بأخطائهم التي دفعت بهم إلى الدخول السجن فتجدهم يقرون بالجرم الذي دفع بهم لدخول المؤسسة العقابية أو حتى قناعتهم بالمدة المحكوم عليهم بها حتى و إن كانت طويلة و خاصة إذا

كانت هذه المرة الأولى التي دخل من خلالها السجن أي المرة الثانية و الثالثة فما فوق ، أما نسبة 27,50% فهي تمثل الفئة التي تعتبر أن المجتمع هو السبب الأول فيتورطهم لارتكاب جرائم يعاقبون عليها ومن تم تؤدي بهم إلى دخول المؤسسة العقابية و نجد الأغلبية يقطنون في أحياء الفقيرة و الشعبية ، أما الفئة الثالثة و التي تعتبر الظروف المادية القاسية عي سيئة في دخولهم السجن و التي تمثل 23,33% فهم يرون أن الفقر و الحرمان و ظروفهم المادية هي السبب الأول في ارتكابهم الجرائم و دخولهم المؤسسة العقابية فأغلبيتهم ارتكبوا جرم السرقة أو الاعتداء على أشخاص أو منازل أو ممتلكات قصد الحصول على الأموال ، أما الفئة الأخيرة و التي تقدر نسبتهم ب 7,50% والتي ترجع سبب دخولهم المؤسسة العقابية إلى الوالدين فهم يعتبرون أن تربية الوالدين سيئة و عدم حرصهم على توجيههم و إرشادهم هو سبب ارتكابهم الجرم عند كبرهم و كذا يحتجون بظروف الوالدين الاقتصادية و الحرمان الذين عاشوه منذ الصغر و الذي ورثوه من الآباء هو سبب دخولهم السجن .

الجدول رقم 24 : يمثل توزيع المبحوثين حسب تفضيل قضاء معظم الوقت

النسبة / تفضيل قضاء معظم الوقت	التكرار	النسبة المئوية (%)
بمفردك	48	40
مع الجماعة	45	37,5
في أدائك للمهنة	27	22,5
المجموع	120	100

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي المعطيات الجـدول رقم (24) بأن أعلى نسبة تقدر بـــ 40% بالنسبة للمسجونين الذين يفضلون قضاء معظم وقتهم بمفردهم داخل الزنزانة معظم وقتهم في أنشطة المؤسسة مع الجماعة، وتليها نسبة 37,5% بالنسبة للذين

يفضلون قضاء وقتهم في أنشطة المؤسسة مع الجماعة و أخيرا نسبة 22,50% يفضلون قضاء معظم الوقت في أداء للمهنة .

التحليل السوسيولوجي :

نستخلص من خلال قراءة الجدول أن السجناء يفضلون قضاء معظم وقتهم بمفردهم داخل الزنزانة والتي قدرت نسبتهم ب 40% وهذا راجع إلى أن مدة العقوبة تلعب دور في تحريك السجين نحو ما يفضله حتى لا يشعر بالملل، ومن هنا فإن تفضيله للوحدة راجع إلى أن الهدف من التفاعل مع الأنشطة راجع إلى قضاء وقت الفراغ فقط، فهو رغم مشاركته في الأنشطة يفضل الوحدة داخل الزنزانة ومن هنا يمكننا أن نقول بأن مدة العقوبة الأقل من ثلاث سنوات هي مدة قليلة مقارنة مع المحكومين عليهم بأكثر من ذلك، وبالتالي فإن هذه الفئة تحاول أن تزاوج بين المشاركة في الأنشطة، وقضاء معظم الوقت داخل الزنزانة، لأنها تعلم أن الإفراج عنها سيتم عن قريب، وزيادة على ذلك فإن مدة العقوبة الأقل من ثلاث سنوات تسمح بالحصول على شهادة واحدة فقط.و تعتبر المشاركة في أنشطة الجماعة من أهم الأماكن بعد الوحدة بمفردهو التي يفضل فيها النزلاء قضاء معظم وقتهم رغم اختلاف مدة عقوبتهم و قدرت النسبة بـــ 37,50% يفضلون المشاركة في أنشطة الجماعة، وهذا راجع إلى أن بعض النزلاء هم أساتذة، لذلك فإن تواجدهم داخل مصلحة الإدماج والمشاركة مع أنشطة الجماعة، تعتبر أهم مكان يفضلون قضاء معظم وقتهم فيه، لأنهم يستفيدون من خلال عملهم لتجديد خبرتهم وتحريك طاقتهم حتى لا يفقدونها بعد الإفراج هذا من جهة ولأنهم يتقاضون أجرا مقابل اجتهادهم لإنجاح وتفعيل البرامج من جهة أخرى، وذلك تطبيقا للقانون 05/04 ومن خلال مادته رقم 89 على أنه يعين أساتذة في كل مؤسسة عقابية ويوضعون تحت سلطة المدير، ويباشرون مهامهم تحت رقابة قاضي تطبيقعقوبات، أما المادة 160 من نفس القانون على استفادة السجين المعين للقيام بعمل داخل السجن، من الأجر والحماية الاجتماعية والتأمين

والتعويض . وتمثل نسبة 22,50% تفضيل قضاء معظم الوقت في أداء للمهنة وهذا ما يدل على أنهم يحتاجون إلى من ينسيهم في هذه المدة من العقوبة، ولن يجدوا من يخفف عليهم عبء بقائهم مقيدين سوى المشاركة مع العمل و أداء المهنة داخل المؤسسة .

الجدول رقم 25 : يمثل توزيع المبحوثين حسب مساهمة مدة العقوبة في تأثير على اختيار المهنة

النسبة / مدة العقوبة في تأثير على اختيار المهنة	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	69	75,50
لا	51	42,50
المجموع	120	100=

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (25) بأن أعلى نسبة الذين لديهم تصور اختيار تأهيلهم بعد الإفراج والتي تقدر بـــ 75,50% وتليها نسبة الذين ليس لديهم تصور حول اختيار تأهيلهم المهني بعد الإفراج والتي تقدر بـــ 42,50%.

التحليل السوسيولوجي:

نستنتج من خلال نتائج الجدول بأن التكوين المهني داخل مصلحة الإدماج الاجتماعي يتطلب مدة من الزمن لكي يتحصل النزلاء على شهادات تؤهلهم إلى ما بعد الإفراج، وإن الحصول على الشهادات يولد لدى السجين تصور حول هذا التأهيل المهني بعد انتهاء مدة العقوبة حيث دلت النتائج على أن نسبة 75,50% من المسجونين الذين تحصلوا على شهادات داخل السجن مما جعلهم يفكرون في توجيهها بعد الإفراج.

والتصور ينشأ من الاقتناع بتأهيلهم وتأكدهم بأنهم سيستفيدون من هذه الشهادات أثناء الإفراج عنهم، لأن بعض النزلاء تحصلوا عليها بجدارة وكفاءة، وحسب ما لاحظته خلال الدراسة الميدانية أن هناك من الأعمال التي أنجزها المسجونين ليس لها مثيل في المجتمع ومما زاد نسبة تصور المساجين حول تأهيلهم المهني بعد الإفراج متابعة السجناء أثناء القيام بتعلم المهن من طرف مدير التكوين المهني ومدير الصناعة التقليدية والحرفية والسياحة، وتشجيعهم على العمل بجدية وإتقان، وزيادة على هذا فإن هناك شهادات تقدير تمنح لبعض المساجين فقط وذلك لتميزهم في الأداء والحرفة وهذه الشهادات تزيد من الاحتمال الكبير لتوجه السجين بعد الإفراج مباشرة إلى العمل بمساعدة هذه المديريات.

أما نسبة الذين تحصلوا على شهادات ولكن ليس لهم تصور حول تأهيلهم المهني بعد الإفراج، والتي قدرت نسبتهم بـــ 42,50% وهذا يدل على أن هدف السجين من خلال هذه الشهادات ملء وقت الفراغ وعدم التفكير في العمل بهذه الشهادة وقد يرى بعض السجناء أن الحصول على الشهادات ليس له فائدة، وهذا ما صرح به بعض المساجين كما أن هذا يدل على وجود فوارق فردية بين المساجين في مجال الإتقان للعمل وتحديد الهدف، وهذا ما يجعلنا نقول بأنه ليس كل من يتفاعل مع أنشطة مصلحة الإدماجالاجتماعي ناتج عن رغبته الذاتية في التأهيل والإصلاح، وإنما الكثير منهم يبحث عن التخفيف من مدة العقوبة، وهذا ما يجعلهم يحصلون على الشهادات .

الجدول رقم 26 : يمثل توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين نوع الجريمة و اختيار المهنة

النسبة / علاقة بين نوع الجريمة و اختيار المهنة	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	30	25
لا	90	75
المجموع	120	100

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (26) بأن نسبة تقدر بـــ 75% وهي تمثل اختيار نعم بين نوع الجريمة و اختيار المهنة وتليها نسبة 25 % تمثل اختيار لاعلاقة بين نوع الجريمة .

التحليل السوسيولوجي:

تمثل النتائج نسبة الجدول أن أغلبية المبحوثين يرون أنه لا علاقة بين نوع الجريمة المرتكبة وعملية اختيار التكوين أو المهنة المراد تعلمها فهم يمثلون نسبة 75% من المبحوثين الذين أجابوا بأنهم اختاروا التكوين أو المهنة من محض إرادتهم وتبعا لرغباتهم الخاصة في تعلم مهنة معينة . وكان أغلبية أصحاب هذه الإجابة لهم حكم سابق أو عدة أحكام مسبقة أي أنهم اعتادوا على دخول المؤسسات العقابية على اثر ارتكابهم الجرائم مختلفة .ومن هنا فان عملية اختبار المهنة المراد تعلمها تكون في أغلبية الأحيان لتعلم مهنة جديدة فهناك من ارتاد إلى المؤسسة العقابية للمرة الرابعة أو حتى الخامسة فيكون قد تعلم أو تلقى تكوين في مهنة معنية مثل نجارة الألمنيوم مثلاً فلا يعقل أن يتعلم أو يكون في نفس التخصص في المرات الأربعة أو الخمسة التي دخل فيها المؤسسة العقابية.

و تأتي نسبة 25% من المبحوثين الذين أجابوا بأنه هناك علاقة بين عملية اختيار المهنة والجريمة المرتكبة وهنا نجد أصحاب الأحكام القضائية ذات المدة الطويلة فهم يختارون التكوين الذي يؤدي إلى تعلم مهنة نجدفيها صعوبة التعلم أو بالأحرى تستغرق تعلمها وقتأطول فهم يرون طول المدة المحكومة يستغرق وقت طويل فلا بد من اشتغال أنفسهم في تكوين طويل المدى كما أن للعملية التوجيهية والإرشادية للأساتذة والمؤطرين داخل المؤسسات العقابية دور في عملية اختيار المهنية فخبرة هؤلاء الأساتذة والمؤطرين الكبيرة والتي من خلالها يستطيعون توجيه السجين إلى اختيار لمهنة التي تتلاءم مع رغباته ومتطلبات الحياة الخاصة به خاصة بعد الإفراج.

الجدول رقم 27 : يمثل توزيع المبحوثين حسب الشعور بوجود خلفيات لأصحاب العمل في طريقة التوظيف

النسبة / الشعور بوجودخلفيات لأصحاب العمل في طريقة التوظيف	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	80	66,66
لا	40	33,33
المجموع	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (27) بأن نسبة تقدر بـــ 66,66% وهي تمثل الشعور بوجود خلفيات لأصحاب العمل في طريقة التوظيف وتليها نسبة 33,33% وهي لا شعور بوجود خلفيات لأصحاب العمل في طريقة التوظيف .

التحليل السوسيولوجي:

من خلال هذه المعطيات التي أمامنا يتضح لنا جليا أن النظرة المسبقة من طرف المجتمع للسجين أو المفرج عنه تبقى نظرة سلبية دائما في جميع الميادين وخاصة فيما يتعلق بطرق أو أساليب التوظيف هؤلاء المفرج عنهم فحسب النسبة المئوية التي أمامنا وموضحة في الجدول في 66,66% من المبحوثين الذين أقروا وأجابوا بنعم أي بأنه هناك خلفيات لأصحاب العمل في طريقة التوظيف وهذا يتضح جلياً أمامنا من خلال طبيعة العمل في حد ذاته الذي يمارسه أغلبية المفرج عنهم فنجدهم يزاولون مهناً يمتهنها أصحاب الطبقات الضعيفة ومحدودي المستوى التعليمي ونجد أغلبيتهم يخبروننا أنه كان من الصعب الحصول على عمل ذو مكانة راقية خاصة في ظل وجود هذه النظرة السلبية للسجين السابق .

وتمثل نسبة33,33% من المبحوثين المفرج عنهم والذين لا يرون بأن هناك خلفيات لأصحاب العمل في طريقة التوظيف فنجدهم أغلبهم لم يرتكبوا جرماً كبيراً مثل السرقة أو القتل أو الاغتصاب مثلاً بل كانت أخطاؤهم صغيرة وفي مدة المحكومية داخل المؤسسة العقابية صغيرة.

الجدول رقم 28 : يمثل توزيع المبحوثين حسب الشعور بأن نظرة المجتمع دور في اختيار المهنة

النسبة / الشعور بأن نظرة المجتمع دور في اختيار المهنة	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	41	34,16
لا	49	65,83
المجموع	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (28) بأن نسبة تقدر بـــ 65,83% وهي تمثل المحبوسين الذين يشعرون بأن نظرة المجتمع دور في اختيار المهنة وتليها نسبة 34,16 % وهي تمثلالمحبوسين الذين لا يشعرون بأن نظرة المجتمع دور في اختيار المهنة.

التحليل السوسيولوجي:

تبين لنا نسبة 65,83% من المبحوثين الذين أجابوا بأنه لا دخل لنظرة المجتمع دور في اختيار المهنة فهم يرون أن عملية دخول السجن عملية صعبة خاصة فيما يتعلق بارتكاب الجرم في المرة الأولى والحالة النفسية التي ترتاب السجين تجعله لا يفكر في العالم الخارجي أو في نظرة المجتمع بل تجعله يفكر في كيفية مرور المدة وفترة المحكومة في السجن ومن هناك فعملية اختيار المهنة وفق رغبات خاصة لاغير وكل تفكيره ماذا يشتغل أو ماذا يشتغل بعد انقضاء مدة السجن.

كما تمثل نسبة 34,16% من المبحوثين الذين يرون أن الشعور بنظرة المجتمع السلبية أو حتى الإيجابية دور في اختيار المهنة أو التكوين فهم يعتبرون ذلك بأنهم لايستطعون مزاولة مهنةالحلاقة مثلاً في الأحياء الشعبية لأن أغلبية المجتمع يرفض التعامل معهم بحكم أنهم مجرمون سابقون أو سبق لهم دخول السجن هذا في المناطق الحضرية اما في المناطق الريفية أو الغير حضرية فهم يعتقدون أن التعامل مبادلات الفلاحية يكون بمبدأ الثقة فمثلا التعامل في بيع المواشي أو الخضر أو الفواكه يتم بينهم بمبدأ الثقة وبما أنهم مجرمونسابقون أو سجناء سيرفض المجتمع التعامل معهم والثقة فيهم.

هنا سيكون الوصم الاجتماعي أو النظرة المسبقة للسجين دور حتى فى مزاولة أي نشاط سواءا تعلمي أو تربوي و بما في ذلك اقتصادي وهنا ترجع للحالة النفسية للسجين أو لعملية الشحن النفسي الايجابي الذي يتلقاه السجين داخل السجن أو بعد عملية الإفراج دون أن ننسى عملية الدفع النفسية أو الإيجابية التي يقدمها المجتمع المسلم للإنسان الذي

يخطئ بأنه يستلزم عليه التوبة وعدم الرجوع للخطأ دون التفكير في عملية العودة للجريمة .

الجدول رقم 29 : يمثل توزيع المبحوثين حسب شعورهم بأن نظرة المجتمع دور في عدم توظيفهم

النسبة / الشعور أن نظرة المجتمع دور في عدم توظيف	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	90	75
لا	30	25
المجموع	120	100

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي المعطيات الجـــدول رقم (29) بأن النسبة الأكبر تقدر بـــ 75% بالنسبة للمبحوثين الذين لهم الشعور أن نظرة المجتمع دور في عدم توظيفهم ، وتليها نسبة 25% بالنسبة للذين لا يشعرون بأن نظرة المجتمع دور في عدم توظيفهم .

التحليل السوسيولوجي:

نستنتج من خلال نتائج الجدول التالي أن نسبة 75% من المسجونين المفرج عنهم قالوا أن هناك دور تلعبه نظرة المجتمع في عدم توظيفهم وهذا راجع إلى نظرة المجتمع السلبية لكل في دخل المؤسسة العقابية بأنه مجرم ارتكب جريمة ما في الماضي يستطيع أن يعيدها في المستقبل فما بالك إذا استأمن على تجارة أو أموال أو عقارات إلى غير ذلك فهو يبقى في نظرهم شخص من المحتمل جدا أن يرتكب جرم آخر فنجد في هذه الفئة أيضا المفرج عنهم الذين لم يحاولوا أن البحث على وظيفة أو مكان عمل اطلاقاً فهم أصلاً في حد ذاتهم عند تواجدهم داخل السجن لديهم نظرة عملية على الحصول على

العمل عند الافراج فقد كان لديهمتصور و هدف حول تأهيلهم المهني بأنه لا معنى له وهذه الشهادات هي لمليء الفراغ فقط وعدم العمل بهذه الشهادة أيلا فائدة منها وهذا ما صرح به بعض المساجين المفرج عنهم كما أن هذا يدل على وجود فوارق فردية بين المساجين المفرج عنهم في مجال إتقان العمل والتحديد الهدف وهذا ما يجعلهم يحصلون على الشهادات من أجل التخفيف من مدة العقوبة فقط .

كما أن نسبة 25% من المبحوثين من السجناء المفرج عنهم أجابوا أن الشعور بأن لنظرة المجتمع دور في عدم التوظيف ليس له أساس من الصحة فقد قالوا أن خير دليل على ذلك أي أن ليس لنظرة الجميع دور في التوظيف أنهم حصلوا على وظيفة بعد الإفراج دون وساطة من أي أحد أو مؤسسة أو مركز متخصص بل بالعكس كان أصحاب العمل على اطلاع و علم بسوابقهم العدلية ودخولهم السجن بل أكثر من ذلك قد تم توظيفهم بالشهادة المتحصل عليها داخل المؤسسة العقابية ومساعدتهم ماديا ونفسياً بأنهم عمال عاديين مثلهم مثل الآخرين من زملائهم

الجدول رقم 30 : يمثل توزيع المبحوثين حسب التواصل مع المراكز المتخصصة في متابعة المفرج عنهم

النسبة / التواصل مع المراكز المتخصصة	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	65	54,16
لا	55	45,83
المجموع	120	100

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (30) بأن نسبة تقدر بـــ 54,16% وهي تمثل المسجونين الذين يتواصلون مع المراكز المتخصصة وتليها نسبة 45,83 % وهي تمثل المسجونين الذين لا يتواصلون مع المراكز المتخصصة .

التحليل السوسيولوجي:

حسب التحليل السوسيولوجي لهذه السنة والمتمثلة في 54,16% فهي تمثل نسبة المبحوثين المفرج عنهم الذين لديهم تواصل مع المراكز المتخصصة في متابعة المفرج عنهم وكما سبق وأن قلنا أن أغلبية المفرج عنهم أو الذين دخلوا المؤسسات العقابية يقطنون ويسكنون في المناطق الحضرية و شبه حضرية أي نجد أن عملية التواصل مع هذه المراكز المتخصصة سهلة أو قريبة في مقر سكناهم كما أن فرص العمل بالمهنة المتحصل عليها في التكوين داخل المؤسسة العقابية تكون سهلة ومتعددة من حيث الفرض أما النسبة 45,83% والذين يمثلون فئة المبحوثين من المفرج عنهم الذين لايتواصلون بعد الإفراج مع المراكز المتخصصة في متابعة المفرج عنهم فهم يقطنون في المناطق البعيدة عن هذه المراكز فيصعب عليهم عملية التواصل الدائم وحتى إذا تواصلوا فبمرور الوقت ينقطع المفرج عنه على التواصل نظرا لبعد المسافة بينه وبين المركز المتخصص وكذا دون أن ننسى حتى وان تحصل على عمل أو وظيفة ستكون بعيدة عن المنزل وعن المركز في حد سواء ناهيك أن الكثير من المفرج عنهم اشتكوا من كثرة العراقيل البيروقراطية أي صعوبة الحصول على الأوراق المطلوبة لمزاولة وظيفة أو عمل ما .

الجدول رقم 31 : يمثل توزيع المبحوثين حسب طريقة الاستقبال من طرف المراكز المتخصصة المفرج عنهم

النسبة / طريقة الاستقبال من طرف المراكز المتخصصة	التكرار	النسبة المئوية (%)
عادية	81	67,5
جيدة	27	22,5
سيئة	12	10
المجموع	120	100

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (31) بأن نسبة 67,50% بالنسبة للذين يرون بان طريقة الاستقبال من طرف المراكز المتخصصة المفرج عنهم عادية ، وتليها 22,50% للذين يرون بان طريقة الاستقبال من طرف المراكز المتخصصة المفرج عنهمعادية جيدة ، وأقل نسبة تقدر بـــ 10% للذين يرون طريقة الاستقبال من طرف المراكز المتخصصة المفرج عنهم عادية سيئة .

التحليل السوسيولوجي:

من خلال النتائج المبينة في الجدول يتضح لنا أن نسبة 67,50% تمثل فئة المبحوثين الذين يرون أن معاملة الأعوان والمسؤولين في المراكز المتخصصة للمفرح عنهم عادية تعتبرون أن كل ما تقدمه هذه المراكز و المؤسسات شئ عادي و من خلال هذه الإجابات يتضح لنا أن أغلبية المبحوثين سبق لهم التعامل مع هذه المراكز المؤسسات نظرا لارتكابهم جرائم متعددة ودخولها لسجن عدة مرات فهم بذلك قد سبق لهم التعامل مع المراكز و المؤسسات ضف إلى ذلك الاستفادة من البرامج و المنح التي تقدمها لهم هذه المراكز و المؤسسات سواءاً في تسهيل عملية الاندماجالمهني بحسب المهنة أو

التكوين المتحصل عليه داخل السجن أو الحصول على امتيازات أو منح مالية من طرف المؤسسات أو الهيئات التابعة للدولة فيما يخص خاصة الجانب المادي لمزاولة المهنة التي يريد السجين مزاولتها عند الإفراج من السجن والتي تلقى تعليمها أثناء فترة الحكم داخل المؤسسة العقابية .

كما يعتبرنسبة 22,5% من المبحوثين أن المعاملة وطريقة الاستقبال من طرف المراكز المتخصصة للمفرج عنهم جيدة وبل يعتبرونها ممتازة فهم يرون أن عملية المرافقة التي تحصلوا عليها داخل المؤسسة العقابية فيما يخص اختيار المهنة أو التكوين وتواصل هذه العملية أي المرافقة والتوجيه من طرف هذه المراكز والمؤسسات المختصة بعد الإفراج سمحت لهم بالدخول الجيد في الحياة الجديدة بعد الإفراج وخاصة عند وجود التسهيلات سواءا المعنوية والمادية لمزاولة المهنة التي تعلموها داخل المؤسسة العقابية .

ولما يخفى علينا أن بعض السجناء السابقين الذين يمثلون سنة 10% من المبحوثين لديهم نظرة وحكم بالسلب على هذه المراكز والمؤسسات خاصة فيما يتعلق بعملية الاستقبال ناهيك على عملية المرافقة أصلاً .

الجدول رقم 32 : يمثل توزيع المبحوثين حسب مساهمة التوجيهات في إيجاد منصب شغل بعد الإفراج

النسبة / مساهمة التوجيهات في إيجاد منصب شغل	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	37	30,83
لا	83	69,16
المجموع	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (32) بأن نسبة تقدر بـــ 69,16% وهي تمثل عدم مساهمة التوجيهات في إيجاد منصب شغل بعد الإفراج للمسجونين وتليها نسبة 30,83 % وهي تمثلمساهمة التوجيهات في إيجاد منصب شغل بعد الإفراج للمسجونين .

التحليل السوسيولوجي:

تمثل نسبة 69,16 % في المبحوثين الذين لم تساهم التوجيهات في إيجاد منصب شغل بعد الإفراج وهنا يتضح لنا جلياً أن عملية إيجاد منصب شغل بالنسبة للشباب العاديين صعبة ناهيك لسجين سابق إذ لا تنفع التوجيهات بحسب إجابات المسجونين ولا تكون كافية في الكثير من الأحيان خاصة مع الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعرفها الدولة أي أن فرص العمل تكون قليلة ، ضف لذلك نجد التضمر الكبير الذي نجده عند المفرج عنهم في عملية البحث عن العمل بل نجد الكثير من التقاعس والتخاذل في الحرص على إيجاد فرصة للعمل معتمدين على أفكار مغلوطة لا أساس لها من الصحة وهي منتشرة داخل المجتمع على أساس لا يوجد مناصب شغل أصلاً فلما البحث عن العمل .

كما أن هناك نسبة 30,83 % من المبحوثين يرون أنه هناك مساهمة للتوجيهات في إيجاد مناصب شغل بعد الإخراج ويعتبرون أن هذه التوجيهات سهلت عليهم إيجاد مناصب شغل وهذا طبعاً بعد عدة محاولات لأن هدفهم عند تلقى التكوين داخل المؤسسة العقابية هو تعلم مهنة محترمة . يستطعون عند الإفراج عنهم كسب القوت الحلال من خلالها فلا يهم نظرة المجتمع السلبية ولا حتى عدد المرات التي حاولوا لها من خلالها إيجاد منصب عمل.

الجدول رقم 33 : يمثل توزيع المبحوثين حسب قطاعات التشغيل التي لايجد المبحوث فيها صعوبة

النسبة / قطاعات التشغيل التي لا يجد فيها السجن صعوبة	التكرار	النسبة المئوية (%)
القطاع الخاص	81	67,5
القطاع العام	31	25,83
القطاع الاقتصادي	08	6,66
المجموع	120	≃100

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجـــــدول رقم(33) أن أعلى نسبـــة تقــدر بـــ 67,50% بالنسبةقطاعات التشغيل التي لا يجد المبحوث فيها صعوبة هي قطاع الخاص وتليها نسبه 31,66% في القطاع العامو بعدها النسبة 6,66% للقطاع الاقتطاع.

التحليل السوسيولوجي:

يتضح لنا من خلال معطيات الجدول التالي أن القطاع الخاص هو القطاع الذي يوظف عدد كبيراً من المسجونين المفرج عنهم وذلك من خلال النسبة المئوية والتي تمثل 67,5% في نسبة المبحوثين وهذا واضح لنا خلال نوع التكوين الذي يتلقاه السجين داخل المؤسسة العقابية فأغلبية التربصات والتكوينات نجد أصحابها ينتمون إلى القطاع الخاص أما أن للقطاع العام شروط ومعايير معنية لا تسمح للمفرج عنهم بمزاولة العمل فيه نظرا للشروط التوظيف التي يعتمدها هذا القطاع وعلى رأسها و جوب توفر صحيفة السوابق العدلية خالية من أي ملاحظة و هو يمثل نسبة 25,85% من المفرج عنهم من المبحوثين وأغلبيتهم يقرون أن هناك وساطة كبيرة استعملوها لدخول العمل في القطاع العام ، كما

يمثل نسبة 6,66% من القطاع الاقتصادي الذي يرى فيه المفرج عنهم عدم وجود صعوبة في الحصول على شغل وهي نسبة ضعيفة وقليلة بالنظر إلى القطاع الخاص وحتى القطاع العام نظرا لسياسة العامة التي يعتمدها هذا القطاع الاقتصادي فهو يعتمد أساسنا على التكوين الداخلي فما بالك بحاجته إلى سجين سابق لديه تكوين داخل المؤسسة العقابية .

الجدول رقم 34 : يمثل توزيع المبحوثين حسب طرح الأسئلة من طرف أصحاب العمل عن السوابق العدلية

النسبة / طرح الأسئلة	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	73	60,83
لا	47	39,16
المجموع	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (34) بأن نسبة تقدر بـــ 60,83% والتي تم طرح الأسئلة من طرف أصحـــــاب العمل عن السوابـــق العدليـــة و نسبة تقـــدربـــ 39,16%والتي لم يتم طرح الأسئلة من طرف أصحاب العمل عن السوابق العدلية .

التحليل السوسيولوجي :

لا يحصى علينا أن عملية إيجاد منصب شغل لا يعتبر أمر سهلا في أيامنا هذه خاصة إذا عرفنا أن القطاع الخاص يشكل النسبة الأكبر في عملية التوظيف ، كما أن الخواص وأصحاب العمل يتنافسون في عملية توظيف الكفاءات وأصحاب الخبرة ومما لاشك فيه قبل أي عملية توظف هناك مقابلات وعدة أسئلة تطرح على طالب العمل اي كان قبل قبوله في وظيفة ما، فما بالك إذا كان هذا صاحب طلب العمل لديه . سوابق

عدلية سبق له دخول المؤسسة العقابية وهنا نجد نسبة 60,43% أجابونا بأن أصحاب العمل طرحوا أسئلة عن السوابق العدلية وهذا بديهي بالنظر لطبيعة القطاع المتقدم له للعمل .

كما أننا نجد نسبة 39.6% مثل نسبة المبحوثين الذين قالوا أن أصحاب العمل لم يطرحوا علية أسئلة عن السوابق العدلية عند تقديم طلبات العمل. وهذا راجع أساسا إلى حاجة صاحب العمل إلى المهنة أو الخبرة أو حتى التكوين الذي يمتلكه المفرج عنه فهو بذلك يحتاج إلى تغطية حاجياته في هذا المجال أو منصب العمل فلا يهمه إن كان طالب العمل سجين أو غير ذلك.

الجدول رقم 35 : يمثل توزيع المبحوثين حسب الإجابة بكل صراحة لسوابقهم أم تغيير الحقائق

النسبة / الإجابة صراحة أو تغيير الحقائق	التكرار	النسبة المئوية (%)
الإجابة بكل صراحة	31	25,83
تغيير الحقائق	89	71,16
المجموع	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (35) بأن أعلى نسبة للمبحوثين حسب الإجابة بكل صراحة لسوابقهم والتي تقدر بـــ 71,83% وتليها نسبة للمبحوثين حسب تغيير الحقائق و التي تقدر بـــ 12,50%.

التحليل السوسيولوجي:

عند مواجهة أغلبية أفراد المجتمع بالحقائق وخاصة إذا كانت مرّة أو توقع صاحبها في مشاكل جمّة مما يضطر الشخص إلى استعمال طريقة تغير الحقائق لتحقيق الهدف

بطريقة سريعة وسهلة وهذا ما يتضح لنا في خلال النسبة المؤدية في الجدول التالي أنى أن نسبة 71,16% من المبحوثين قاموا بتغير الحقائق عند سؤالهم عن سوابقهم العدلية وهذا التجنب النظرة السلبية وحتى المعاملة السلبية داخل العمل أو حتى رفضهم لشغل منصب وظيفة ما, فهم يعتبرون أن المجتمع لا يرحم وخاصة أصحاب العمل إذا علموا أن طالب العمل سجين سابق فمباشرة لا يقومون برفض الطلب ونجد أغلبية هذا الرفــض إذا كان في منصـــب متميــز أووظيفة راقية خاصة .

وتأتي نسبة 25,83% من المبحوثين الذين يقولون أنهم عندما تقدموا لطلب مذهب عمل قدموا الإجابة بكل صراحة أي أنهم لم يغيروا الحقائق فهناك من رفضهم بطبيعة الحال وهناك من تقبل فكرة تشغيل سجين سابق بطريقة سلسة وعادية ،

الجدول رقم 36 : يمثل توزيع المبحوثين حسب التوظيف في مقابلةالإجابة الصريحة للسوابق العدلية .

النسبة / الإجابة الصريحة للسوابق العدلية وإمكانية التوظيف	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	15	12,50
لا	105	87,50
المجموع	120	100

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (36) بأن أعلى نسبة حسب الإجابة الصريحة للسوابق العدلية إجابتهم صريحة والتي تقدر بـــ 87,50% وتليها نسبة الذين ليس لديهم الإجابة الصريحة للسوابق العدلية والتي تقدر بـــ 12,50%.

التحليل السوسيولوجي:

نستطيع القول من خلال المعطيات المبينة في هذا الجدول أن النسب المقدمة هي عبارة عن واقع واضح وجلي أن مواجهة المجتمع والمتمثل في أصحاب العمل بكل صراحة سيعرض طالب العمل وهو السجين السابق والمفرج عنه إلى الرفض مباشرة وذلك من خلال نسبة 87,50% من المبحوثين الذين أجابوا بكل صراحة عند طرح صاحب العمل سؤال عند سبب دخولهم السجن أو حتى عن سبب ارتكابهم الجرم في حد ذاته فكانت إجاباتهم صريحة وصحيحة دون تغيير للحقائق فقوبلوا بالرفض المباشر وكانت سببا في عدم محاولتهم البحث عن فرصة أخرى للعمل .

ونسبة 12,50% تمثل فئة المبحوثين الذين أجابوا بالصراحة فيما يخص الأسئلة التي طرحت عليهم بما يخص السوابق العدلية فقد تحصلوا على العمل الذي تقدموا له وقوبلوا بالمعاملة عادية من طرق أصحاب العمل مراعين في ذلك أن كل إنسان خطاء وخير الخطائين التوابين وأنه عليهم منح فرصة لهؤلاء المخرج عنهم لتدارك مافاتهم والحلول دون رجوعهم لارتكاب جرائم أخرى في المستقبل .

الجدول رقم 37 : يمثل توزيع المبحوثين حسب المعاملة بكيفية العمال و الموظف الآخرين

النسبة / المعاملة بكيفية العمال و الموظف الأخرين	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	27	22,50
لا	93	77,50
المجموع	120	100

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (37) بأن نسبة تقدر بـــ 77,50% والتي تمتوزيع المسجونين حسب المعاملة بكيفية العمال والموظف الآخرينو

نسبة تقدر بـــ 22,50%والتي لم توزيع المسجونين يتمالمعاملة بكيفية العمال و الموظف الآخرين .

التحليل السوسيولوجي :

تبين لنا من خلال هذا الجدول أن المعاملة بعد الإفراج و الحصول على عمل من المهم جدا التطرق لكيفية معاملة العمال و الموظفين للمسجون المفرح عنه فهناك نسبة 77,50% من المبحوثين الذين أجابوا بأنه لا تعود معاملة بينهم وبين العمال والموظفين ونقصد بذلك المعاملة سواءا في إطار التشارك في موقع العمل والتبادل بينهم من فيما يتعلق بتبادل الأدوار وخلافة بعضهم البعض عند الغياب وحتى تبادل الطعام فيما بينهم وهذا ما أجاب به المبحوثين بأنه لا توجد معاملة من هذا القبيل أصلاً فكل الوقت الذي يقضيه المفرج عنه في العمل هو في أداء عمله فقط وثاني نسبة 22,50% من المبحوثين الذين قالوا أن هناك معاملة جيدة من طرف العمال والموظفين فهؤلاء العمال والموظفين ليس لديهم حكم مسبق على هذا السجين فيعملونه معاملة إنسانية فهو مجرد إنسان عادي أخطأ وعفى الله عما سلف وأيضاً راجع إلى أخلاق وسلوك الجيد للمفرج عنه الذي يعطي انطباعا جيداً لدى زملائه في العمل .

الفرع الثاني : نتائج الفرضية الثانية

إن الإجابات و الاعترافات التي أدلى بها المفرج عنهم بأنهم هم من يتحملون المسؤولية الكاملة في عملية دخولهم السجن و هذا مادلت عليه نسبة 41,66% وهذا إقرار منهم بارتكابهم الجرم الذي دفع بهم لدخول المؤسسة العقابية ، و لاحظنا أيضا أن مدة العقوبة لها دخل و مساهمة كبيرة في عملية اختيار المهنة ، وإن الحصول على الشهادات يولد لدى السجين تصور حول هذا التأهيل المهني بعد انتهاء مدة العقوبة حيث دلت النتائج على أن نسبة 75,50% من المسجونين الذين تحصلوا على شهادات داخل السجن مما جعلهم يفكرون في توجيهها بعد الإفراج.

إن نوع المهنة المتعلمة داخل السجن ليس لها لها علاقة مع نوع الجريمة المرتكبة بحيث أن نسبة 75% تمثل المبحوثين الذين اختاروا التكوين أو المهنة من محض إرادتهم وتبعا لرغباتهم الخاصة في تعلم مهنة معينة ، و تواصل المفرج عنهم مع المراكز المتخصصة في متـــابعة و مرافقة السجناء المفرج عنهم قدرت بنسبة 54,16% و هذا إن دل يدل على رغبة السجناء عند الإفراج في الاستفادة من هذه البرامج و المنح التي تقدمها هذه المراكز و المؤسسات و هذا لتسهيل عملية الحصول على وظيفة أو عمل عند الإفراج .

و تدل نسبة 69,16% من المبحوثين في مساهمة التوجيهات في إيجاد منصب شغل بعد الإفراج أي أن النظرة العامة للسجين داخل المؤسسة العقابية وخاصة عند تلقيه لتكوين ما تتغير أثناء و بعد تلقيه هذا التكوين ولنوع العقوبة التي قادت الشخص للسجن دخل و تأثير في مدى تفاعله مع هذه البرامج .

المطلب الثالث : البيانات الفرضية الثالثة

الفرع الأول : عرض البيانات الفرضية الثالثة و تحليلها

الفرضية الثالثة : الظروف الاقتصادية للمفرج عنهم تؤثر في مدى تفاعلهم مع برامج الإدماج المهني

الجدول رقم 38 : يمثل توزيع المبحوثين حسب مصادر الدخل الآن

النسبة / مصادر الدخل الآن	التكرار	النسبة المئوية (%)
ليس لدى دخل	56	46,66
مجرد أجر	51	42,50
الشركة	04	3,33
إنفاق ولي الأمر	03	2,50
مصادر متعددة الدخل	06	05
المجموع	120	≃100

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (38) أن أعلى نسبة لمصادر الدخل للمبحوثين تقدر بـ46,66% بالنسبة ليس لديهم دخل ، وتليها نسبة 42,50% بالنسبة أن لديهم مجرد أجر و بعدها نسبة 5 % لمصادر متعدد الدخل تليها نسبة 3,33% بالنسبة للشركة وفي الأخيرتأتي إنفاق ولي الأمر عليهم بنسبة 2,50%

التحليل السوسيولوجي :

لقد اختلف مصادر المبحوثين حول مصادر الدخل الآن إلا أن معظمهم كان ليس لديه دخل بنسبة قدرت بـ46,66% و مجرد أجر والتي قدرت نسبته بـ 42,50% وهذا ما يدل على أن الوضع الاقتصادي لهذه الفئة متدنيا مما يؤثر على

وضعهماالاجتماعـــي و الاقتصادي في الحياة التي يعيشها ، مما قد تدفع بهم هذه الظروفإلى عدم توفر متطلبات الحياة إلى ارتكاب الجرائم أخرى، وهنا تجدر الإشارة إلى الهدف من تأهيل المسجونين السابقين وتكوينهم مهنيا في السجن من أهم أغراض الجزاء الجنائي من أجل حياة مستقرة بعد الإفراج كما أظهرت النتائج نسبة 5% أن مصادرهم متعددة الدخل و نسبة 3,33% بالنسبة للمسجونين الذين يزولون نشاطهم في شركة أن هذه الفئة عملهم ثابتا ومستقراً الدخل و وضعها الاقتصاديو الاجتماعي أحسن من الأول و الثاني يدل على محاولة إعادة بناء مراكزهم الاجتماعية والعيش في جو مستقر ماديا كما تدل نسبة 2,50% إنفاق ولي الأمر عليهم أنهم سوف يعانون من المشاكل الاجتماعية مردها الوضعية الاجتماعية المزرية مما يدل أن الفرد غير قادر على تلبية حاجياته الاجتماعية و الاقتصادية و بجعله يشعـــر بالحـــرمان و القلق اتجاه الوضعية الاجتماعية مما يؤثر إلى ارتكاب جرائم أخرى من اجل الحاجة إلى المال .

الجدول رقم 39 : يمثل توزيع المبحوثين حسب مساعدة الإمكانيات المادية على ممارسة نشاط خاص بهم

النسبة / الإمكانيات المادية على ممارسة نشاط خاص بهم	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	18	15
لا	102	85
المجموع	120	100

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (39) بأن أعلى نسبة تقدر بـــ 85 % وهي تمثل نسبة الذين إمكانياتهم المادية بعد الإفراج لا تساعدهم على ممارسة نشاط خاص بهم، وتليها نسبة 15 % بالنسبة للمسجونين الذين إمكانياتهم المادية تساعدهم على ممارسة نشاط خاص بهم بعد الإفراج .

التحليل السوسيولوجي :

إن الإمكانيات المادية للسجين بعد الإفراج تعتبر من أهم العمليات الوقائية لتجنب العود، لذلك فإن نسبة الذين إمكانياتهم المادية لا تساعدهم على ممارسة نشاط خاص بهم بعد الإفراج والتي تقدر بـــ 85 % ، وهذا ما يجعل السجين بدون خيارات سوى استغلال مدة العقوبة في شقها الإيجابي، وذلك من خلال الحصول على شهادات تكوين مهنية، وهنا يجرنا الحديث إلى تبيان أهمية الجانب المادي في حياة السجين بصفة خاصة وأفراد المجتمع ككل بصفة عامة، لأن النسق الاقتصادي يؤثر على الأنساق الأخرى المكملة للنظام العام، وهذا يؤدي إلى اختلال في التوازن بين متطلبات الحياة الضرورية وعدم القدرة على توفيرها، وهذا ما يدفع إلى اتخاذ الجريمة كسبيل وحيد لتبرير الظروف الاجتماعية والنفسية المتدهورة، ولا تنتهي هذه المشكلة أمام وجود الأفراد داخل السجن بل تزيد من تفاقمها وتجعلها محور تفكير السجين حول مصيره بعد الإفراج، لذلك اهتم المشرع الجزائري بتأهيل مهني للسجناء وخصه بعناية خاصة من حيث عدد أماكن التكوين، فنص في المادة 95 من القانون 05/04 على أن يتم التكوين المهني داخل المؤسسة العقابية أو معامل المؤسسات العقابية، أو في الورشات الخارجة، أو في مراكز التكوين المهني، ويشترط أن يتماشى هذا التكوين وإمكانيات تشغيل المحكوم عليهم بعد إطلاق سراحهم. أو بالنظر للعمل الذي يمكن أن يستند إليه بعد إلحاقه بورشة خارجية أو بيئة مفتوحة، ولتحقيق هذا الغرض تم فتح ورشات داخل المؤسسات العقابية حسب نوع التكوين،. أما نسبة 15% والتي تمثل عدد المسجونين الذين إمكانياتهم المادية بعد

الإفراج تساعدهم على ممارسة نشاط خاص بهم، وهذا ما يفسر بأن تفاعل السجين مع أنشطة مصلحة الإدماج لا يهدف بالضرورة إلى تحقيق حاجات اقتصادية، لأن بعض النزلاء ينحدرون من أسر غنية تملك عدة نشاطات يندرج عمل السجين ضمن نشاط العائلة بعد الإفراج، كما أن وجود السجين داخل مصلحة الإدماج اختياري ناتج عن الرغبة الذاتية في تحقيق الاندماج مع الجماعة، وهذا ما يوفر له حاجات اجتماعية ونفسية كالانتماء لأنشطة الجماعة والشعور بالراحة والطمأنينة وبالتالي تمكنه من تعلم مهن وحرف جديدة قد يستفيد منها في حياته.

الجدول رقم 40 : يمثل توزيع المبحوثين حسب العلاقة بين الظروف المادية و اختيار المهنة داخل السجن

النسبة / الظروف المادية / اختيارالمهنة داخل السجن	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	37	30,83
لا	83	69,16
المجموع	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (40) بأن نسبة تقدر بـــ 69,16% والتي تم أجابوا بأن ليس هناك علاقة بين الظروف المادية و اختيـــار المهنـــة داخـــــل السجـــن و نسبة تقدربـــ 30,83%والتي بأن هناك علاقة بين الظروف الماديـــة و اختيار المهنة داخل السجن.

التحليل السوسيولوجي :

نلاحظ من خلال النسب المئوية التي أمامنا أن إجابات المبحوثين لا علاقة للظروف المادية في عملية اختيار المهنة داخل السجن وهذا ما يمثل لدينا بنسبة 69,16% أي أن

هؤلاء المفرج عنهم قالوا أن عملية اختيار المهنة كان بسبب رفع مدة العقوبة والتقليص منها فهناكمهن داخل المؤسسة العقابية عند اختيارها من طرف السجين ترفع وتعطى للسجين مدة كبيرة من ناحية تقليص المدة وهناك العكس، وهنا تجد التحليل من طرف السجناء في عملية اختيار التكوين للمهنة المراد تعلمها كما نجد نسبة 30,83% في المبحوثين الذين أقروا بأن لظروفهم المادية علاقة كبيرة في عملية اختيار المهنة داخل السجن فتجد هذا النوع من السجناء أصلاً للظروف المادية والاقتصادية دخل في عملية ارتكاب الجرم في حد ذاته أي أن للجانب المادي تأثير الكبير في حياة السجين منذ ارتكابه الجرم الذي أدى به إلى دخول السجن حتى عملية اختيار المهنة داخل السجن إلى مزاولة العمل بعد الإفراج .

الجدول رقم 41 : يمثل توزيع المبحوثين حسب اختيار المهنة و الدوافع الاقتصادية

النسبة / اختيار المهنة و الدوافع الاقتصادية	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	67	55,83
لا	53	44,16
المجموع	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (41) بأن أعلى نسبة تقدر بـــ 55,83% وهي تمثل نسبة الذين اختيار المهنة و الدوافع الاقتصادية ، وتليها نسبة 44,16% بالنسبة للمسجونين الذين لم يختاروا المهنة و الدوافع الاقتصادية .

التحليل السوسيولوجي :

يتبين لنا من خلال الجدول أن اعلي نسبة تمثل المبحوثين الذين أجابوا أن الاختيار المهنة دافع اقتصادي محض وتمثل 55,83% الذين قالوا نعم أي أنهم يرون أن تعلم مهنة

أو الدخول في أي تكوين داخل المؤسسة العقابية له نظرة مادية لأن أغلبية السجناء كان دخلهم قبل دخول السجن ضعيف أي أقل من 20000 دج ومن هنا فان إقبالهم على مصلحة الإدماج الاجتماعي و المهني بعد الإفراج كان واضح وجلي نظرا لمحدودية الدخل عند الإفراج أو انعدامه أصلا في الكثير من الأحيان وبالتالي فإن الوضع الاقتصادي يلعب دورا كبيرا و مؤثرا في عملية اختيار المهنة فهم بحسب تصريحاتهم يختارون المهنة التي تساهم و تساعد في إيجاد منصب شغل بعد الإفراج وكذا توفير مصدر دخل جيد أيضا .

من جهة أخرى نلاحظ أنا نسبة 44,16% تمثل نسبة المبحوثين الذين قالوا انه ليس لعامل أودافع الاقتصادي دخل في عملية اختيار المهنة فنجدهم أصحاب الدخل المتوسط أو الجيد أي ما يفوقا مثلا 40000 دج و 50000 دج منهم أي تحصلوا بعد الإفراج على مناصب عمل جيدة جعلتهم في غنى عن استعمال المهنة أو التكوين الذي تلقوه في السجن.

والواقع أن هناك من الدراسات والبحوث التي أكدت في نتائجها أهمية العامل الاقتصادي كعامل من عوامل ارتكاب الجريمة قد تبين من خلال هذه الدراسة أن نسبة المسجونين.الذين هم بدون دخل بحاجة إلى المالأي أن تفاعلهم مع البرامج والأنشطة المقدمة لهم داخل السجن والمؤسسة العقابية كبير كما نجدهم أيضاً لديهم تفاعل كبير مع المراكز والمؤسسات المتخصصة بعد الإفراج وهذا نظرا لحاجتهم المادية الكبيرة .

ويتضح لنا في خلال قانون رقم 05/04 والذي تم من خلاله إبرام اتفاقية بين وزارتي العدل والتكوين المهني تنص على أنه في ختام التكوين تمنح للمساجين الناجحين شهادات تثبت نجاحهم دون الإشارة فيها أنهمتحصلوا عليها خلال مدة حبسهم وهذا حتى لا يكون لذلك تأثير على حصولهم على عمل بعد الإفراج عنهم.

الجدول رقم 42 : يمثل توزيع المبحوثين حسب الدوافع الاجتماعية لاختيار المهنة

النسبة / الدوافع الاجتماعية لاختيار المهنة	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	61	50,83
لا	59	49,16
المجموع	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (42) بأن أعلى نسبة حسب المبحوثين الذين لهم الدوافع الاجتماعية لاختيار المهنة والتي تقدر بـــ 50,83% وتليها نسبة الذين ليس لديهم الدوافع الاجتماعية لاختيار المهنةوالتي تقدر بـــ 49,16%.

التحليل السوسيولوجي :

إن طبيعة المجتمع الذي يتواجد فيه الفرد تلعب دوراً كبيراً في شخصية سواءاً تعلق الأمر بالسلب أو بالإيجاب فعلى سبيل المثال إذا كان المجتمع يغلب عليه الطابع المحافظ فهنا نجد أن الفرد داخل هذا المجتمع يلتزم بمبادئهالمحافظة و العكس صحيح إذا كان المجتمع لا يكترث لمبادئ والقيم الاجتماعية للمحافظة نجد أن الفرد تغلب عليه عدم المبالاةوالأخلاق السيئة، وإذا كان المجتمع تغلب عليه روح المبادرة التجارية أوما يسمى النشاط التجاري والاقتصادي بعد أن الغرد تفرض فيه روح العمل والمبادرة التجارية مثلا والعكس صحيح . ومن هنا فان عملية اختيار المهنة بالنسبة للمسجونين المفرج عنهم نجد أن اغلبيها لها دوافع اجتماعية محضة وهذا ما نلاحظه في خلال الجدول التالي في نسبة 50,83% من المبحوثين الذين أجابوا أن عملية اختيار المهنة داخل عند الإفراج أو حتى داخل المؤسسة العقابية أثناء قضائهم مدة المحكومية لديهم دوافع اجتماعية في عملية

اختيار المهنة فمنهم من قال أن معظم الأفراد أسرتهم الصغيرة أو حتى الكبيرة يمارسون مهنة الحدادة الأمر الذي دفع بهم إلى اختيار هده داخل السجن و ممارستها عند الإفراج .

أما نسبة 49,16%من المبحوثين الذين قالوا أنه لا يوجد دوافع اجتماعية في عملية اختيار المهنة فهنا نجد أن هذه الفئة وبحسب تصريحاتهم أنهم قاموا داخل المؤسسة العقابية بتعلم مهنة معينة قصد الاستفادة . من تقليص مدة العقوبة فقط أو تغيير طابع التكوين لأنهم دخلوا السجن عدة مرات وكانوا تحصلوا على هذا التكوين في مدة محكومية سابقة بعبارة أخرى أنهم استغلوا تعلم المهنة لتمرير الوقت وملئ الفراغ ومن عند الإفراج عنهم فأغلبيتهم يمارسون هنا وظائف لا علاقة لها بما تعلموه داخل السجن.

الجدول رقم 43 : يمثل توزيع المبحوثين حسب الظروف الاقتصادية و ممارسة المهنة بعد الإفراج

النسبة / الظروف الاقتصادية واختيار المهنة بعد الإفراج	التكرار	النسبة المئوية (%)
نعم	46	38,33
لا	74	61,66
المجموع	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (43) بأن أعلى نسبة تقدر بـــ 61,66% وهي تمثل نسبة الذين إمكانياتهم المادية بعد الإفراج لا تساعدهم على ممارسة نشاط خاص بهم، وتليها نسبة 38,33% بالنسبة للمسجونين الذين إمكانياتهم المادية تساعدهم على ممارسة نشاط خاص بهم بعد الإفراج .

التحليل السوسيولوجي

إن الإمكانيات المادية للسجين بعد الإفراج تعتبر من أهم العمليات الوقائية لتجنب العود، لذلك فإن نسبة الذين إمكانياتهم المادية لا تساعدهم على ممارسة نشاط خاص بهم بعد الإفراج والتي تقدر بـــ 61,66% ، وهذا ما يجعل السجين بدون خيارات سوى استغلال مدة العقوبة في شقها الإيجابي، وذلك من خلال الحصول على شهادات تكوين مهنية، وهنا يجرنا الحديث إلى تبيان أهمية الجانب الاقتصادي في حياة السجين بصفة خاصة وأفراد المجتمع ككل بصفة عامة، لأن النسق الاقتصادي يؤثر على الأنساق الأخرى المكملة للنظام العام، وهذا يؤدي إلى اختلال في التوازن بين متطلبات الحياة الضرورية وعدم القدرة على توفيرها، وهذا ما يدفع إلى اتخاذ الجريمة كسبيل وحيد لتبرير الظروف الاجتماعية والنفسية المتدهورة، ولا تنتهي هذه المشكلة أمام وجود الأفراد داخل السجن بل تزيد من تفاقمها وتجعلها محور تفكير السجين حول مصيره بعد الإفراج، لذلك اهتم المشرع الجزائري بتأهيل مهني للسجناء وخصه بعناية خاصة من حيث عدد أماكن التكوين، فنص في المادة 95 من القانون 05/04 على أن يتم التكوين المهني داخل المؤسسة العقابية أو معامل المؤسسات العقابية، أو في الورشات الخارجة، أو في مراكز التكوين المهني، ويشترط أن يتماشى هذا التكوين وإمكانيات تشغيل المحكوم عليهم بعد إطلاق سراحهم.

أو بالنظر للعمل الذي يمكن أن يستند إليه بعد إلحاقه بورشة خارجية أو بيئة مفتوحة، ولتحقيق هذا الغرض تم فتح ورشات داخل المؤسسات العقابية حسب نوع التكوين، هذا ما شجع من زيادة تفاعل السجين مع أنشطة المؤسسة ويهدف منه على تحسين ظروفه الاقتصادية بعد الإفراج .

أما نسبة 38,33% والتي تمثل عدد المسجونين الذين إمكانياتهم المادية و الاقتصادية بعد الإفراج تساعدهم على ممارسة نشاط خاص بهم، وهذا ما يفسر بأن

تفاعل السجين مع أنشطة مصلحة الإدماج لا يهدف بالضرورة إلى تحقيق حاجات اقتصادية، لأن بعض النزلاء ينحدرون من أسر غنية تملك عدة نشاطات وقد يندرج عمل السجين ضمن نشاط العائلة بعد الإفراج، كما أن وجود السجين داخل مصلحة الإدماج اختياري ناتج عن الرغبة الذاتية في تحقيق الاندماج مع الجماعة، وهذا ما يوفر له حاجات اجتماعية ونفسية كالانتماء لأنشطة الجماعة والشعور بالراحة والطمأنينة وبالتالي تمكنه من تعلم مهن وحرف جديدة قد يستفيد منها في حياته.

الجدول رقم 44 : يمثل توزيع المبحوثين حسب مساهمة البرنامج المهني في توفير المهنة

النسبة / مساهمة في توفير المهنة	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	44	36,66
لا	76	63,33
المجموع	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (44) بأن أعلى نسبة ليس لديهم مساهمة البرنامج المهني في توفير المهنة والتي تقدر بـــ 63,33% وتليها نسبة الذين لديهم مساهمة البرنامج المهني في توفير المهنة والتي تقدر بـــ 36,66%.

التحليل السوسيولوجي :

إن الحصول على المهنة أو منصب شغل يعد من أولويات أي فرد في المجتمع فما بالك إن خريج مؤسسة عقابية و لايريد العودة إلى طريق الإجرام فيبادر إلى محاولة الحصول على مهنة محترمة تضمن له كسب الحلال إلى أن هؤلاء المفرج عنهم قالوا أنهم اصطدموا بالواقع المر و هو عدم وجود مهنة يزاولونها عند الخروج من السجن أي أن

هذه البرامج لا علاقة لها بالواقع عالم الشغل فهي برامج توضع للسجين داخل السجن لقضاء مدة المحكومية في ظروف تبعد عنه خطر قضاء الوقت في الفراغ فقط وكانت نسبة 63,33% معبرة على ذلك بإجابتهم بأنه لا تساهم هذه البرامج المهنية داخل السجن في توفير مهنة بعد الإفراجإلا أن نسبة 36,66% من المبحوثين أجابوا أنه هناك مساهمة لهذه البرامج المهنية البرامج المهنية داخل السجن في توفير منصب عمل عند الإفراج وخير ديل على ذلك هو أنهم يزاولون عملهم في مهنة تحصلوا على تكوين فيها داخل المؤسسة العقابية.

الجدول رقم 45 : يمثل توزيع المبحوثين حسب الحكم على البرنامج المهني

النسبة / الحكم على البرنامج المهني	التكرار	النسبة المئوية (%)
احكم بأنه ايجابي	57	47,50
احكم بأنه سلبي	63	52,50
المجموع	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (45) بأن أعلى نسبة هي52,50% من المبحوثين الذين يرون بأن الحكم على البرنامج المهني سلبي وتليها نسبة 47,50 %للمبحوثين الذين الحكم على البرنامج المهني ايجابي .

التحليل السوسيولوجي :

نستنتج من خلال نتائج الجدول بأن إجابات المبحوثين كانت متقاربة إلى حدما إذ قدرت نسبة 52,50% الذينقالوا أن البرنامج المهني المسطر داخل السجن وخارجة أي بعد الإفراج كان سلبيا وهذا راجع إلى عدة عوامل من بينها أن تفاعل هؤلاء السجناء بحسب رغباتهم الشخصية في التأهيل والإصلاح و الكثير منهم يبحث عن التخفيض في مدة العقوبة وكماسبق الذكر أن عملية الحصول على منصب شغل هو أمر صعب

للأشخاص العاديين الذين يملكون سوابق عدلية فارغة فما بالك إذا كان طالب العمل سجين سابق لديه سوابق عدلية مملوئة .

و أما نسبة 47,50% من المبحوثين الذين حكموا على البرنامج المهني بأنه إيجابي فهذا راجع إلى رغباتهم الشخصية في تعلم هذه المهنة حتى وإن لم نجد منصب عمل عند الإفراج وهذا أيضاً نابع من قناعاتهم الشخصية سواءا داخل المؤسسات العقابية و ذلك خلال تفعيل هذه البرامج داخل السجن وحتى بعد الإفراج لأن لديهم قناعة شخصية بأن هذه التكوينات تتناسب بحسب قدراتهم الشخصية فهم يحكمون عليها بالإيجاب أي ذات فائدة لهم عند الإفراج .

الجدول رقم 46: يمثل توزيع المبحوثين حسب تلقيهم لتكوين داخل السجن و مساهمة البرنامج التكويني في توفير مهنة بعد الإفراج .

تلقيت تكوين داخل السجن / مساهمة البرنامج المهنية داخل السجن بتوفير مهنة بعد الإفراج	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	44	36,66	00	00	44	36,66
لا	75	62,49	01	0,83	76	63,33
المجموع	119	99,16	01	0,83	120	100

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (46) بأن أعلى نسبة 63,33% من المبحوثين الذين تلقوا تكوين داخل السجن ولم تساهم هذه البرنامج المهنية بتوفير مهنة بعد الإفراج.

أما نسبة 36,66% من المبحوثين الذين تلقوا تكوين داخل السجن وساهمت هذه البرنامج المهنية بتوفير مهنة بعد الإفراج.

التحليل السوسيولوجي :

ان التفسير الاجتماعي لنسبة 36,66% من إجابات المبحوثين الذين قالوا أنهم تلقوا داخل السجن وساهم هذا البرنامج في توفير مهنة بعد الإفراج أغلبيتهم أن كانت لهم تواصل مع المراكز والمؤسسات المتخصصة بعد الإفراج وكانت لهم مرافقة في عملية البحث عن عمل من طرف هذه المراكز والمؤسسات وكذا كانت لديهم دراية سابقة بنوعية المهنة التي يمارسونها بعد الإفراج وخاصة من كانت لأحد أفراد عائلتهم مناصب عمل شاغرة فقاموا بتوظيفهم مباشرة بعد الإفراج أولا بحسب التكوين الذي تلقاه في السجن وثانياً لتجنب العود لارتكاب الجريمة .

كما أن نسبة صفر بالمئة تمثل فئة الذي لم يتلقوا تكوين داخل السجن وهذا واضح بأنهم لم يحصلوا على مهنة بعد الإفراج.

وتمثل سنة 63,33%نسبة المسجونين الذين تلقوا تكوين داخل السجن ولم تساهم هذه البرامج المهنية في توفير مهنة بعد الإفراج وعلقوا على ذلكبأن طبيعة هذه التكوينات والمهن داخل المؤسسة العقابية ليس لديها علاقة بعالم الشغل والمتطلبات الحديثة سواءا في القطاع العام والخاص وحتى الاقتصادي فقالوا أن هذه المهن عدد المناصب المقترحة فيها قليلة ولا تمسح لهم بقريتهم بالحصول على عمل.

ففي الحالات العادية فما بالك إذا كانت لديهم سوابق عدلية وتأتي نسبة 62,49% لتوضح أكثر أن نسبة الذين تلقوا التكوين داخل المؤسسة العقابية ولم يتحصلواعلى مهنة داخل بعد الإفراج كخير دليل على أن هذه المهنة لديها إقبال من طرف السجناء ولكن ليس لديها في المقابل فرص لهم بعد الإفراج في حين نسبة 0,83% هي نسبة تمثل فئة المسجونين الذين لم يتلقوا تكوين داخل السجن وبطبيعة الحال لم يحصلوا على مهنة بعد الإفراج .

الجدول رقم 47 : يمثل توزيع المبحوثين كيف كانت الإجابة لأصحاب العمل إذاكانت أجبتهم بصراحة عن وضعيتهم السابقة كسجين مفرج عنه .

كيف كانت الإجابة لأصحاب العمل / إذا أجبتم بصراحة عن وضعيتك السابقة كسجين مفرج عنه	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
يقومون بتوظيفك	15	12,5	00	00	15	12,50
يرفضون توظيفك	16	13,33	89	74,16	105	87,50
المجموع	31	25,83	89	74,16	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (47) أنأعلى نسبة تقدربـــ 87.50 % كانت للذين أجابوا أصحاب العمل بصراحة عن وضعتهم السابقة كمسجونين مفرج عنهم و رفضوا توظيفهم ، وتليها نسبة 12,50% من المسجونين الذين أجابوا أصحاب العمل بصراحة وضعيتهم السابقة كسجين مفرج عنهم وقاموا بتوظيفهم ونلاحظ بأن الذين أجابوا أصحاب العمل بنعم أيأنهم سجناء سابقون المفرج عنهم و يرفضون توظيفهم تقدر بـــ13,33%.

أم الذين أجابوا أصحاب العمل بلا وكانت إجابتهم بصراحة عن وضعيتهم السابقة كسجين مفرج عنه تقدر بـــ 74,16% وأيضا يرفضون توظيفهم.

أما بنسبة 12,50% تمثل نسبةالإجابات لأصحاب العمل بنعم للمبحوثين الذين أجابوا بصراحة عن وضعيتهم السابقة كسجين مفرج عنه في الحين نجد نسبة صفر بالمائة الذين

قالوا أن إجابتهم كانت بـــلا لأصحاب العمل في حين أجابوا بصراحة عن وضعيتهم السابقة كمسجونين المفرج عنهم .

التحليل السوسيولوجي :

هناك نسبة 87,50% من المبحوثين الذين أجابوا أصحاب العمل بكل صراحة عن وضعيتهم السابقة كسجين مفرج عنه وهنا لا يستطيع المفرج عنه إخفاء السوابق العدلية على صاحب العمل وخاصة إذا تعلق الأمر بطلب العمل في القطاع العام كالإدارات والمناصب التي فيها أمور تتعلق بالسرية والأموال ..

أما نسبة 13,33% عن الإجابة بنعم لأصحاب العمل بصراحة في وضعيتك السابقة كسجين مفرج عنه وهنا يرفضون توظيفك أما إذا كانت الإجابة لأصحاب العمل بلاوبعد ذلك يكتشفون أنك سجين سابق عند السؤال من وضعيتك السابقة فلا يوظفونك طبعاً لأنك جمعت بين إخفاء الحقائق ووضعتك كسجين سابق مفرج عنهم وهذا يمثل نسبة 74,16%.

أما نسبة 12,50%من المبحوثين الذين أجابوا أن أصحاب العمل عن إجابتهم بصراحة في وضعيهم السابقة كسجين مفرح عنه يقومون بتوظيفك فهم أصحاب مهن و تجارة يهمهم طريقة سير العمل الجيدة وتحقيقالأرباح وتوفر اليد العاملة دون النظر إلى اعتبارك خارجة عن هذه المعايير السالف ذكرها.

تمثل نسبة 12,50%من المبحوثين الذين أجابوا بنعم و بصراحة عن وضعيتهم السابقة كسجين مفرج عنه لأصحاب العمل وقاموا بتوظيفهم في حين نجد أن نسبة صفر بالمائة الذين أجابوا بلا لأصحاب العمل حين أجابوا بصراحة من وضعيتهم السابقة كسجين مفرج عنه وقاموا بتوظيفهم أي أنه لا يجد في هذه الحالة .

الجدول رقم 48: يمثل توزيع المبحوثين حسب تلقيهم للمسائلة من طرف أصحاب العمـــــل و كيفية المعاملة أثناء العمل

تلقيت مسألة من أجل التوظيف من طرف أصحاب العمل / المعاملة التي تتلقاها من طرف أصحاب العمل	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
معاملة العمال و الموظفين الآخرين	17	14,16	10	8,33	27	22,5
معاملة مسجون مفرج عنه	56	46,66	37	30,83	93	77,5
المجموع	73	60,83	47	39,16	120	100

نلاحظ في خلال التحليل الإحصائي للمعطيات هذا الجدول(48) بأن أعلى نسبة تقدر بـــ 77,50% من المبحوثين المفرج عنهم الذين تلقوا مسائلة من طرف أصحاب العمل وكانت معاملتهم أثناء العمل معاملة مسجون مفرج عنه .

ونسبة 22,50% من المبحوثين الذين تلقوا مسائلة من طرف أصحاب العمل وكانت معاملتهم معاملة العمال والموظفين الآخرين .

التحليل السوسيولوجي :

إن التفسير الاجتماعي يمثل نسبة 77,50% للمبحوثين المفرج عنهم الذين قالوا بأنهم تلقوا مسائلة من طرف أصحاب العمل وهذا شيء طبيعي عن التقدم لطلب العمل عندالأشخاص العاديين فكل صاحب عمل يطلبمعلومات من أي شخص يتقدم للعمل ليرى طبعاأهي تتوافق مع منصب العمل لديه أم لا و من هنا فإن صاحب العمل إذا تحصل على معلومات تفيد أن هذا طالب العمل سجين سابق تجعله يعامل هذا المفرج عنه في حالة

قبوله لتوظيف بمعاملة يسودها الحيطة والحذر مخافة أن يرتكب خطأ أو جرما أي مخافة العود للجريمةوهذا ما نجده في نسبة 46,66% أي أن المبحوثين قالوا أنهم تلقوا أسئلة من طرف أصحاب العمل وكانت معاملتهمكسجين مفرج عنه في حين نسبة30,83%من المبحوثين قالوا أنهم لم يتلقوا أسئلة من طرف أصحاب العمل ولاكنهم عملوا معاملة المسجون المفرج عنه أي أنهم لم تطرح عليهم أسئلة قبل التوظيف وبعد سماع صاحب العمل واطلاعه على السوابق العدلية تغيرت نوعية المعاملة لهذا المفرج عنه وأصبحت معاملة لمسجون المفرج عنه.

ونلاحظ أيضا أن نسبة 22,5% من المبحوثين الذين قالوا أنهم تلقوا مسائلة من طرف أصحاب العمل وكانت المعاملة كباقي العمال والموطنين الآخرين وهنا يتضح لدينا أنههناك أصحاب العمل والشركات والمؤسسات لايهمهم تاريخ أو سوابق عدلية أو أي شيء من هذا هذا القبيل بل يهمهم طريقة سير العمال والوصول إلى الأهداف بغض النظر من يقوم بهذا العمل أو الدور فهمهم الوحيد النجاح فنجد نسبة 14,16%من المبحوثين الذين تلقوا مسائلة منأصحاب العمل من أجل التوظيف وكانت المعاملة التي تلقوها من طرف أصحاب العمل معاملة عادية كباقي العمال والموظفين الآخرين.

كما أننا نجد أن نسبة 8,33% من المبحوثين الذين أجابوا أنهم تلقوا مسائلة في طرف أصحاب العمل وكانت المعاملة التي تلقوها من طرفهم معاملة العمال والموظفين الآخرين وبحسبهم ومن خلال إجابة أغلبية هذه الفئة فهم يعملون في الأماكن التي فيها عدد كبير من العمال و الموظفينبحيث لا يتسنى لصاحب العمل أن يطرح مثل هذه الأسئلة قبل التوظيف أو أثناء التوظيف أو حتى بعده وكذلك من خلال إجابة بعض المفرج عنهم أنهم تم توظيفهم في المجال الفلاحي والذي تعد فيه اليد العاملة قليلة ونادرة وكذا في يخص الوظيف العمومي أي قطاع العام في البلديات في مصلحة رفع النفايات والتي تعد فيه أيضا اليد العاملة نادر بالنظر لطلبات التوظيف سواءاً في القطاع العام و حتى الخاص .

الجدول رقم 49: يمثل توزيع المبحوثين حسب تلقيهم لتوجيهات داخل السجن و مساهمة التوجيهات في إيجاد منصب شغل بعد الإفراج

تلقي توجيهات الكافية داخل السجن عن كيفية تجسيد النشاط يمثل المهنة المتعلمة مساهمة التوجيهات في إيجاد منصب شغل بعد الإفراج	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	35	16,29	02	1,66	37	30,83
لا	74	61,66	09	7,49	83	69,16
المجموع	109	90,83	11	9,16	120	100≃

نلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لمعطيات الجدول رقم (49) بان اعلي نسبة تمثل الذين ليس لديهم توجيهات في إيجاد منصب شغل بعد الإفراج والتي تقدر بـــ 69,16% وتليها نسبة الذين لديهم توجيهاتفي إيجاد منصب شغل بعد الإفراج والتي تقدر بـــ 30,83%،

ونلاحظ أن أعلى نسبة تمثل نسبة الذين تحصلوا على توجيهات داخل السجن وليس لديهم تصور حول توجيهاتفي إيجاد منصب شغل بعد الإفراج ، وتقدر نسبتهم 61,66% ، وتليها نسبة 29,16 % بالنسبة للذينلديهم توجيهاتفي إيجاد منصب شغل بعد الإفراج.

أما الذين لم يتحصلوا توجيهات في إيجادلديهم تصور حول توجيهات في إيجاد منصب شغل بعد الإفراجفقدرت نسبتهم بـــ 7,49% للذين لديهم تصور حول توجيهات في إيجاد منصب شغل بعد الإفراج ، ونسبة 1,66 % للذين لديهم تصور حول لديهم توجيهات في إيجاد منصب شغل بعد الإفراج.

التحليل السوسيولوجي:

نستنتج من خلال نتائج الجدول بأن التكوين المهنى داخل مصلحة الادماج الاجتماعي والمهني يتطلب مدة من الزمن لكي تتحصل النزلاء على شهادات كما يولد لدى السجين تصور حول هذا التأهيل المهني بعد انتهاء مدة العقوبة حيث دلت النتائج على أن نسبة 69,16% من المبحوثين الذين قالوا أنهم تلقوا توضيحات كافية داخل السجن عن كيفية تجسيد النشاط ولم تساهم هذه المهنة المتعلمة وكذا التوجيهات في إيجاد منصب شغل بعد الإفراج، وهذا ما توضحه أيضا نسبة61,66% من إيجابات المسجونين من المفرج عنهم الذين تلقوا توضيحات كافية داخل السجن عن كيفية تجسيد النشاط بعد الإفراج ولم تساهم هذه المهنة المعلمة داخل السجن وكذلك التوجيهات في إيجاد منصب عمل وهذا الراجع إلى نظرة أصحاب العمل والمجتمع السلبيةوالمسبقة للسجناء المفرج عنهم ومعاملتهم كمجرمين لا فائدة منهم والخوف منهم برتكابهم جرائم وأخطاء أثناء توظيفهم .

وتمثل نسبة 7,49% للذين لم يتلقوا توضيحات أصلا داخل السجن ولم يتحصلوا على منصب شغل بعد الإفراج .

كما تمثل نسبة30,83% من المبحوثين الذين تلقوا توجيهات و توضيحات داخل السجن فى كيفية تجسيد النشاط الذي يمثل المهنة المتعلمة وساهمت هذه التوجيهات في إيجاد منصب شغل بعد الإفراجفهنا يمثل السجناء المفرج عنهم الذين كانت لديهم رغبة في تعلم المهنة وتصور واضح في كيفية سابقها عن الإفراج .

وتمثل نسبة 29,16% من المبحوثين الذين أجابوا بنعم أي أنهم : تلقوا توضيحات كافية داخل السجن عن كيفية تجسيد النشاط كما أن التوجيهات التي تلقوها من المراكز والمؤسسات المتخصصة بعد الإفراج في إيجاد منصب شغل بعد الإفراج .

و تمثل نسبة 1,66%من المبحوثين الذين لم يتلقوا توضيحات كافية داخل السجن وهذا راجع إلى عدم تواصلهم الجيد مع الأساتذة والمسؤولين داخل السجن أثناء قيامهم بدوراتو

تكوينات إلا أنهم تحصلوا على توجيهات وتوضيحات من طرف المراكز والمؤسسات المتخصصة عند الإفراج الأمر الذي سمح لهم في إيجاد منصب شغل بعد الإفراج .

الفرع الثاني : نتائج الفرضية الثالثة

إن الوضع الاقتصادي للمفرج عنهم و الذي يعتبر متدنيا أي ضعيف يعطينا إجابات واضحة أن هذه الظروف تدفع بهم إلى عدم توفير متطلبات الحياة و من تم تؤدي بهم إلى ارتكاب جرائم أخرى و نسبة 46,66% من إجابات المبحوثين الذين أجابوا أنهم ليس لديهم دخل الآن أي بعد الإفراج خير دليل على ذلك .

ضف لذلك أن الإمكانيات المادية بعد الإفراج لاتساعدهم على ممارسة نشاط الخاص بهم و التي قدرت بحسب إجاباتهم 85% وهذا ما يجعل السجين بدون خيارات سوى استغلال مدة العقوبة في شقها الإيجابي، وذلك من خلال الحصول على شهادات تكوين مهنية، وهنا يجرنا الحديث إلى تبيان أهمية الجانب المادي في حياة السجين بصفة خاصة وأفراد المجتمع ككل بصفة عامة، لأن النسق الاقتصادي يؤثر على الأنساق الأخرى المكملة للنظام العام، وهذا يؤدي إلى اختلال في التوازن بين متطلبات الحياة الضرورية وعدم القدرة على توفيرها.

إن الحصول على المهنة أو منصب شغل يعد من أولويات أي فرد في المجتمع فما بالك إن خريج مؤسسة عقابية و لا يريد العودة إلى طريق الإجرام فيبادر إلى محاولة الحصول على مهنة محترمة تضمن له كسب الحلال إلى أن هؤلاء المفرج عنهم قالوا أنهم اصطدموا بالواقع المرو هو عدم وجود مهنة يزاولونها عند الخروج من السجن أي أن هذه البرامج لا علاقة لها بالواقع عالم الشغل فهي برامج توضع للسجين داخل السجن لقضاء مدة المحكومية في ظروف تبعد عنه خطر قضاء الوقت في الفراغ فقط وكانت نسبة 63,33%معبرة على ذلك بإجابتهم بأنه لا تساهم هذه البرامج المهنية داخل السجن في توفير مهنة بعد الإفراج.

الخاتمة:

إنّ الخروج من السجن ليس ببساطة العودة إلى الحياة التي عاشها السجين من قبل، فغالبًا ما يكون السجين قد فقد وظيفته السابقة، وتضررت علاقاته الاجتماعية وقد تكون الأوضاع المعيشية قد تغيرت، وفي معظم الوقت لا يملك السجين السابق شبكات اجتماعية تُساعده على الانخراط مجدداً والبحث عن عمل أو مسكن بسهولة، أو حتى أي دعم مالي، أو تأمين صحي يُساعده على تلقي أي علاج لازم .

فقد يفرج عن آلاف السجناء كل عام دون رعاية مناسبة، فغالبًا ما يكون السجناء قد تكيّفوا على حياتهم داخل السجن من تعديل الجدول الزمني والروتين، إلى تغيير السلوكيات لتُلائم حياة السجن، لذا عند الإفراج عنهم؛ يكون التكيّف مع الحياة بعد السجن مجدداً أمرٌ صعب، ويتطلب دعمًا مستمرًا، و تعتمد الظروف الصعبة لحياة ما بعد السجن على المدة التي قضاها السجين في السجن، فقد لا يفهم التطورات أو التوقعات الاجتماعية الجديدة، أو كيفية التقديم لوظيفة أو بناء شبكة اجتماعية، لذلك يجد السجناء السابقون أنفسهم أمام ظروف سيئة من انعدام العمل، وعدم استقرار المعيشة، وتفاقم المشاكل والأمراض النفسيةوالضغوط المالية.

كما هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية, وقد شملت الدراسة على 120 مجرم عائد من نزلاء المؤسسات العقابية اختيروا على أساس العينة كرة الثلج وتم جمع البيانات بواسطة الاستمارة؛ ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم استخدام الإحصاء الوصفي: النسب المئوية، والتكرارات لوصف الخصائص والاقتصادية والاجتماعية للمفرج عنهم، وأظهرت النتائج المتعلقة بوجود علاقة بينالقائمين على البرامج المهنية داخل المؤسسة العقابية و توظيف المفرج عنهم خارج المؤسسة كبيرة و مؤثرة جدا ، كما أن طبيعة العقوبة التي قادت الشخص للسجن تؤثر في مدى تفاعله مع هذه البرامج خارج المؤسسة العقابية أي عند الإفراج دون أن ننسى الدور الكبير الذي تلعبه الظروف الاقتصادية في مدى تفاعل المفرج عنهم أثناء تواجدهم في

المؤسسة العقابية و أثناء تعلم المهنة و حتى بعد الإفراج مع البرامج المهنية المسطرة ، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين الأوضاع الاقتصادية المتدنية وبين عدد مرات العود للجريمة .

المصادر و المراجع :

- **القرآن الكريم :**

- سورة المائدة
- سورة يوسف
- سورة الشعراء.
- سورة القصص.
- سورة الشورى.

الكتب:

- ابراهيم رمضان عطايا، فردية العقوبة وأثرها في الفقه الإسلامي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1 ،2007.
- أبو نجار محمد العمري، الخطوات المنهجية في بحوث الخدمة الاجتماعية ، المكتبة الجامعية ، مصر.
- أحمد أبو الروس ، الموسوعة الجنائية الحديثة المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- أحمد زايد وآخرون، دراسات في علم الاجتماع، دار كتب عربية، القاهرة، 2004.
- اسحاق إبراهيم منصور موجز في علم الإجرام وعلم العقاب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2 ،1991.
- أكرم عبد الرزاق المشهواتي موسوعة علم الإجرام والبحث الإحصائي الجنائي في القضاء والشرطة والسجون ، دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
- أكرم نشأت إبراهيم، السياسة الجنائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008.
- جلال ثروت قانون العقوبات الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.
- جلال ثروت نظم القيم العامة في قانون العقوبات المصري، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1989.
- حسام الأحمر، حقوق السجين وضماناته ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط 1، 2010.
- حسنين المحمدي بوادي ، حقوق وضمانات المتهم من قبل وبعد المحاكمة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- رمضان عبد الله الصاوي تعويض المضرور عن جرائم الأفراد من قبل الدولة وكيفية تمويل مصادر التعويض ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006.
- سامية حسن، السعاني الجريمة والمجتمع دار النهضة العربية، بيروت، ط2، 1983.

- سعد محمد السواح الإسلام المنشود، دار البصيرة، الإسكندرية، 2005.
- سعدي محمد الخطيب، حقوق السجناء، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2010.
- سليمان عبد المنعم ، علم الإجرام والجزاء ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2005.
- سليمان عبد المنعم. أصول علم الجزاء الجنائي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001.
- عادل عبد العال خراش ، ضوابط التحري والإستدلال عن الجرائم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2006.
- عادل يحي ، مبادئ علم العقاب ، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1.
- عباس محمود مكي ، خبير النفس الجنائي وتنامي الجرائم الأخلاقية المعاصرة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2007.
- عبد الحميد الشواربي. التنفيذ الجنائي منشأة المعارف، الإسكندرية.
- عبد الفتاح عثمان، نحو نموذج عربى للرعاية الاحقة ، المركز العربى للدراسات الأمنية ، ط2، الرياض ،1991.
- عبد الله السدحان ، الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم في التشريع الاسلامي و الجنائي المعاصر، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض2006.
- عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، ج1، 1996.
- عدلي أمير خالد، أحكام قانون الإجراءات الجنائية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- عدنان الدوري ، علم العقاب ومعاملة المذنبين، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ط1، 1989.
- على عبد القادر القهوجي. علم الإجرام وعلم العقاب، مطابع السعدني، الإسكندرية، 2009.
- علي عبد القادر القهوجي، فتوح عبد الله الشاذلي شرح قانون العقوبات، دار الهدى للمطبعات، مصر، 2002.
- علي محمد جعفر، فلسفة العقاب والتصدي للجريمة، مجد المؤسسة الجامعية، بيروت، ط1 2006.
- علي محمد، جعفر فلسفة العقوبات في القانون والشرع الإسلامي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، ط1، 1997.
- عمر خوري ، شرح قانون العقوبات القسم العام"، الجزائر، 2008-2009
- فتوح عبد الله الشاذلي ، أساسيات علم الإجرام والجزاء منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2006
- فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، بيروت، ط5.

- قصي الحسين السلطة والفساد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1 ، 1997.
- محمد بهجت جاد الله كشك ، تنظيم المجتمع من المساعدة إلى الدفاع المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2008.
- محمد زكي أبو عامر، سليمان عبد المنعم. قانون العقوبات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
- محمد زكي أبو عامر، فتوح الشاذلي مبادئ علم الإجرام والعقاب، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000
- محمد سلامة محمد غباري ، في مواجهة الدفاع الإجتماعي ضد الجريمة والإنحراف، دار المعرفة الجامعية ، لإسكندرية، 2005.
- محمد سلامة محمد غباري الدفاع الإجتماعي في مواجهة الجريمة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،2006.
- محمد صبحي نجم أصول علم الإجرام وعلم العقاب، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008
- محمد صبحي، نجم قانون العقوبات القيم العام النظرية العامة للجريمة، مكتبة دار الثقافة، الأردن، ط1، 2000.
- محمد عبد الكريم الحوراني ، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، ط1، عمان ، 2008.
- محمد عبد الله الوريكات مبادئ علم العقاب دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.
- محمد عبد الله محمد المر. الحبس الإحتياطي دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2006.
- محمد محدة ، ضمانات المشتبه به وحقوق الدفاع من العهد البربري حتى الاستقلال ، دار الهدى، الجزائر، ج1، 1991.
- عمر خوري ، شرح قانون العقوبات القسم العام"، الجزائر، 2008-2009
- محمود أبو زيد، المعجم في علم الإجرام والإجتماع القانوني والعقاب، دار غريب، القاهرة 2003.
- مصطفى خلف عبد الجواد، قراءات معاصرة في علم الاجتماع، دار كتب عربية، القاهرة، 2006.
- مصطفى عليان ربحي ، عثمان محمد غنيم .أساليب البحث العلمي ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ،ط2 ،2008.
- منصور رحماني ، الوجيز في القانون الجنائي العام، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2003.
- منصور رحماني ، علم الاجرام والسياسة الجنائية ، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

- واضح الصمد، السجون وآثارها في الآداب العربية من العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1 ، 1995.

القوانين و المراسيم :

- قانون تنظيم السجون واعادة الإدماج الاجتماعي للمسجونين ، رئاسة الجمهورية ، الأمانة العامة للحكومة، 2007 .
- المرسوم رقم 63-128 مؤرخ في 19 أفريل 1963م، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة العدل الجريدة الرسمية، العدد رقم 45 ، الصادرة بتاريخ 23 أفريل 1963.
- مرسوم تنفيذي رقم 282-65، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة العدل الجريدة الرسمية، عدد رقم96 الصادرة بتاريخ 13-11-1965م.
- المرسوم التنفيذي المؤرخ في 26 ماي 1974م المتضمن تنظيم السجون في الجزائر.
-المرسوم رقم 402-98 المؤرخ في: 1998/12/02 المتضمن الإدماج المهني للشباب الحاملين شهادات التعليم العالي و التقنيين السامين خريجي المعاهد الوطنية للتكوين، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 91.
- المرسوم رئاسي رقم 99-240 مؤرخ في 27 أكتوبر 1999م، يتعلق بالتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية للدولة، الجريدة الرسمية، العدد رقم 76، الصادرة بتاريخ أكتوبر 1999م .
- المرسوم التنفيذي رقم: 126-08 المؤرخ في 2008/04/19، يتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 22.

الأطروحات و الرسائل :

- أبو بكر دهيلمي، الإدماج الوظيفي لحاملي شهادات التعليم العالي في سوق العمل، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1994.
- أحمد بوكابوس ، انحراف الأحداث و الإدماج الإجتماعي لهم – دراسة ميدانية في مركز إعادة التربية بئرخادم2، أطروحة ماجستير، قسم علم الإجتماع ، جامعة الجزائر ، 1986.
- سايح حنان ، سياسة التشغيل في الجزائر، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة أبوبكر بلقايد،جامعة تلمسان،الجزائر،2014.
- عبد المجيد بوكروح ، الإفراج المشروط في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 1991.

- مالحة لوكادير ، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر،2012
- محمود سمايلي ، دور برامج التشغيل الوطنية في الادماج المهني لخرجي التعليم العالي في سوق العمل، أطروحة دكتورة ، جامعة سطيف ، 2016/2015.
- محمود سمايلي ، دور برامج التشغيل الوطنية في الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي في سوق العمل، دكتورة علوم، جامعة لمين دباغين، سطيف ،2016
- محمود شريف بسيوني، عبد العظيم وزير الإجراءات الجنائية في النظم القانونية العربية وحماية حقوق الإنسان.دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1991.

المجلات :

- دنبري لطفي، التنظيم وإدارة السلوك البشري في نظرية البنائية الوظيفية، مجلة علوم إنسانية، بغداد، 2004
- الأزهرالعقبي، بلعربي أسماء، واقع بطالة الجامعيين في الجزائر و فرص إدماجهم مهنيا خلال الفترة 2008- 2012، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ،العدد 16،سبتمبر 2004
- محمد الطاهر عزوي، ذكريات المعتقلين، منشورات المتحف الوطني المجاهد الجزائر
- أحمد شاوشي، مدير مؤسسة إعادة التربية والتأهيل بالشلف ركن النشاطات "الوسيط"، مجلة دورية تصدر عن مؤسسة إعادة التربية والتأهيل بالشلف، العدد 03 مارس 2011
- المدير العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج الندوة الوطنية لإصلاح العدالة " رسالة الإدماج، مجلة تصدر عن المديرية العامة لإدارة السجون الجزائر، العدد الثاني أوت 2005م
- رئيس الجمهورية الجزائرية السيد عبد العزيز بوتفليقة. افتتاح السنة القضائية، الوسيط، مجلة تصدر عن المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، الجزائر العدد 03، 2011م
- رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ، تطور المؤسسات العقابية "الوسيط"، مجلة تصدر عن المديرية العامة الإدارة السجون وإعادة الإدماج، الجزائر، العدد 02، 2009
- وزير العدل حافظ الأختام طيب بلعيز افتتاحية السنة القضائية رسالة الإدماج مجلة تصدر عن المديرية العامة الإدارة السجون وإعادة الإدماج الجزائر، العدد الأول، مارس 2005م

- السجن ..... من إعادة التربية إلى إعادة الإدماج الاجتماعي الوسيط، مجلة تصدر عن مؤسسة إعادة التربية والتأهيل، الشلف، العدد الأول، 2009
- دادن عبد الغني و بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال 1970-2008 ،مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،الجزائر العدد10،2012

المقالات و الدوريات :

- محمد الناصر حميدات والعيد غربي، إسهاماتهيئات المرافقة المقاولتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقـــلة، يومي 18-19 أفريل 2012
- رحمون هلال ، تریر علي،إستراتيجية التشغيل في الجزائر ودورها في معالجة مشكلة البطالة، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ،جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15- 16 نوفمبر2011
- عبد الله غانم ، فكرة المؤسسات الإصلاحية المركز العربي للدراسات العلمية والتدريب بالرياض، أبحاث الندوة العلمية الثانية الخاصة ببرامج التدريب
- عبد الحميد برحومة ، دور سياسة الادماج المهني في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2011/2008،استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة،جامعة المسيلة،الجزائر
- مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية حكومية لإمتصاص البطالة في الجزائر، ملتقى دولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،جامعة المسيلة،الجزائر، يومي15-16 نوفمبر2011
- زكرياء مسعودي وآخرون،دور آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر، ملتقى وطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18 و19 أفريل ،2012
- الشريف آيت قرين ، محاضرات في نظام السجون الجزائري، مخصصة للطلبة القضاة، مركز التكوين القضائي، الدار البيضاء، وزارة العدل، الجزائر، 1979

المواقع الالكترونية :

http://www.elmouwatin.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=6652&lang=fr-1

المراجع باللغة الفرنسية :

- Cherif boudraa, défense social et organisation pénitentiaire e Algérie, mémoire pour le diplôme d'études Etudes supérieure des sciences criminelles, facultés de droit et des sciences économiques, université d'Alger, 1973
- Elienne jean lapassat, la justice en Algérie 1962 1968, Editions fondation nationale dessiennes politiques, Paris, 1969
- Jaqueline Gueraudj , des douarset des prisons, Edition bouchene, Alger, 1993
- Jean-yves Barreyere& Brigitte Bouquet، Nouveau dictionnaire critique d’action sociale، edition Bayar، paris، 2008،

الملاحق

وزارة العليم العالي و البحث العلمي

جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف –

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم : علم الاجتماع

تخصص : تنظيم و عمل و إدارة المؤسسات الاجتماعية

إستبيـــــان

استبيان لمعرفة مدى فاعلية برامج الإدماج المهني للمسجونين المفرج عنهم

هذا الاستبيان مقدم لدراسة علمية أكاديمية للكشف عن مدى تطبيق هذه البرامج المهنية الموجهة للمسجونين المفرج عنهم و مدى فاعليتها على أرض الواقع .

كما أن إجابتكم سوف تتمتع بالسرية التامة و لا تستعمل إلا فيما يخص البحث العلمي فقط.

ملاحظة : يرجى وضع إشارة (x) في خانة الإجابة التي تراها مناسبة.

1- **الجنس :** ذكر ☐ أنثى ☐

2- **السن :** 20-18 ☐ 25-21 ☐ 30-26 ☐

40-31 ☐ 60-41 ☐ فوق الستين ☐

3- **الإقامة :**

حضري ☐ شبه حضري ☐ ريفي ☐ شبه ريفي ☐

4- **الحالة الاجتماعية :**

أعزب ☐ متزوج ☐ أرمل ☐ مطلق ☐

عدد الأطفال في حالة الزواج ☐

5- **المستوى التعليمي :**

أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐

ثانوي ☐ جامعي ☐ مؤهل عالي ☐

1- <u>بيانات الفرضية الأولى</u> :

"مدة تفاعل السجين داخل مؤسسة العقاب مع هذه البرامج يؤثر في مدى توظيفها خارج المؤسسة"

1- ماهو الفعل الذي دخلت بسببه المؤسسة العقابية؟

أذكره .....

2- ماهي المدة المحكوم بها؟

- عام فأقل ☐
- من سنة إلى سنتيــن ☐
- من 3 إلى 5 سنـــــوات ☐
- من 6 إلى 10 سنوات ☐
- من 11 إلى 15 سنـــة ☐
- أكثر من 15 سنـــة ☐

3- هل سبق لك ارتكاب جريمة و حوكمت بسببها؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم أذكر طبيعتها .....

4- ما هو عدد مرات دخولك السجن؟

.....

5- ماذا كنت تعمل قبل دخولك السجن؟

ذكر طبيعة المهنة.....

- قطاع خـــــاص ☐
- قطاع عـــــام ☐
- قطاع اقتصادي ☐

6- هل لديك مهنة أخرى؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة نعم أذكرها.....

7- ما هو مستوى دخلك قبل دخولك السجن؟

ضعيف ☐ متوسط ☐ جيد ☐

8- ما هي مصادر هذا الدخل ؟

أجر ☐ تركة ☐ إنفاق ولي الأمر ☐ مصادر متعددة ☐

9- ما هي طبيعة المعاملة داخل السجن بصفة عامة ؟

- عادية ☐
- سيئـــة ☐
- جيـــدة ☐

10- ما هي طبيعة النظام الداخلي لمؤسسة السجن ؟

عادي ☐ صارم ☐ غير صارم ☐

11- كيف كانت معاملة أعوان الإدماج ؟

عادية ☐ جيدة ☐ سيئة ☐

12- هل تلقيت تكوين مهني داخل السجن ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم أذكر المهنة .....

13- ما نوع التكوين الذي تلقيته ؟

التعليم ☐ التكوين المتواصل ☐ المهن و الحرف ☐

تكوين أخر أذكره.....

14- ما هي مدة التكوين داخل السجن ؟

.....

15- كم عدد مرات التكوين الذي قمت به ؟

.....

16- إن كنت دخلت أكثر من دورة تكوينية, هل كنت تفضل دورة تكوينية معنية ؟

نعم ☐ لا ☐

17- في حالة الإجابة بنعم ما هو عدد الشهادات التي تحصلت عليها ؟

.....

18- هل قمت بتطبيقات عملية داخل السجن ؟

نعم ☐ لا ☐

في كلتا الحالتين لماذا ؟

.....

19- كيف كانت معاملة الأساتذة المكونين و المدرسين داخل المؤسسة ؟

عادية ☐ جيدة ☐ سيئة ☐

20- ما الهدف من المشاركة في أنشطة المؤسسة العقابية ؟

- الرغبة في التأهـــــــل و حسن السيرة ☐
- الرغبة في الحصول على عمل شهادة التكوين ☐
- تكوين علاقات اجتماعية مع زملاء السجـــن ☐
- ملـــئ وقـــت الفراغ ☐

21- هل ترى بأن المهنة التي تعملها داخل السجن تتماشى و سوق العمل ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ لا إجابة لدي ☐

إجابة أخرى .....

22- هل أعلمتم داخل السجن أن باستطاعتكم الاستفادة من دعم مادي بعد الإفراج ؟

نعم ☐ لا ☐

23- هل تلقيت توضيحات كافية داخل السجن عن كيفية تجسيدك لنشاط يشمل المهنة التي تعلمتها داخل هذه المؤسسة ؟

نعم ☐ لا ☐

أذكر المهنة إن وجدت.....

24- هل أنت راض على التكوين المهني الذي تلقيه داخل السجن ؟

راض ☐ غير راض ☐

إجابة أخرى أذكرها.....

2- <u>بيانات الفرضية الثانية</u> :

"طبيعة و نوع العقوبة التي قادة الشخص للسجن تؤثر في مدى تفاعله مع هذه البرامج خارج المؤسسة"

1- إذ كان هناك من مسؤول عن دخولك السجن من يكون ؟

أنا ☐ المجتمع ☐ الظروف المادية القاسية ☐ الوالدين ☐

عوامل أخرى أذكرها.....

2- هل كنت تفضل قضاء معظم وقتك داخل السجن ؟

بمفردك ☐ مع الجماعة ☐ في أدائك لمهنتك ☐

في كل الحالات وضح لماذا.....

.....

3- هل ساهمت مدة العقوبة في التأثير على اختيارك لمهنة معنية ؟

نعم ☐ لا ☐

4- هل كان لنوع الجريمة التي ارتكبتها دخل أو تأثير في اختيارك المهنة ؟

نعم ☐ لا ☐

أذكر الأسباب إن

وجدت.....

5- هل تشعر بأن هناك خلفيات لأصحاب العمل في طريقة توظيفك ؟

نعم ☐ لا ☐

إجابة أخرى.....

أذكر الأسباب إن وجدت.....

6- هل تشعر بأن لنظرة المجتمع لك كسجين سابق دور في اختيارك لمهنة معينة ؟

نعم ☐ لا ☐

أذكر الأسباب إن وجدت في كلتا الحالتين.....

7- هل تشعر بأن لنظرة المجتمع لك (كسجين سابق) دور في عدم توظيفك في المهنة التي ترغب فيها ؟

نعم ☐ لا ☐

إجابة أخرى.....

أذكر الأسباب إن وجدت.....

8- هل تواصلت مع المراكز أو المؤسسات المتخصصة في متابعة المسجونين المفرج عنهم ؟

نعم ☐ لا ☐

إجابة أخرى.....

9- إذا كانت الإجابة بنعم كيف كانت طريقة الاستقبال و المعاملة ؟

عادية ☐ جيدة ☐ سيئة ☐

إجابة أخرى.....

10- هل ساهمت التوجيهات و المساعدات التي تحصلت عليها من هذه المؤسسات و المراكز بتوظيفك و إيجاد منصب شغل لك ؟

نعم ☐ لا ☐

11- ما هي قطاعات التشغيل التي ترى أنك لا تجد صعوبة في العمل فيها باعتبارك سجين سابق ؟

- القطاع الخـــاص ☐ أذكر الأسباب .....
- القطاع العـــام ☐ أذكر الأسباب.....
- القطاع الاقتصادي ☐ أذكر الأسباب.....

12- هل تلقيت مسألة من أجل توظيفك من طرف أصحاب العمل ؟

- نعم ☐ لا ☐

13- كيف كانت إجابتك لأصحاب العمل ؟

- نعم ☐ لا ☐
- أجيبهم بصراحة بأنني مسجون مفرج عنه ☐
- أزيف الحقيقة لأحصل عل عمل ☐

14- إذا أجبتهم بكل عن وضعيتك السابقة كسجين مفرج عنه هل ؟

- يقومون بتوظيفك ☐
- يرفضون توظيفك ☐

15- هل المعاملة التي تتلقاها من أصحاب العمل هي ؟

- معاملة متساوية مع العمال و الموظفين الآخرين ☐
- معاملة مسجون مفرج عنه ☐

إجابة أخرى أذكرها :.....

16- هل تشعر بأن لمدة العقوبة التي قضيتها في السجن تأثير في أدائك عملك ؟

نعم ☐ لا ☐

17- هل تشعر بأن لنوع الجرم الذي ارتكبته تأثير في أداء عملك ؟

نعم ☐ لا ☐

3- <u>بيانات الفرضية الثالثة</u> :

"الظروف الاقتصادية للمفرج عنهم تؤثر في مدى تفاعلهم مع برامج الإدماج المهني"

1- ما هي مصادر الدخل لديك الآن ؟

- ليس لدي دخـــل ☐
- مجـــــرد الأجـــــــر ☐
- التركـــــة ☐
- إنفاق ولي الأمـــر ☐
- مصادر متعدد للدخل ☐

أذكرها.....

2- عند انقضاء مدة عقوبك أهل إمكانياتك المادية تساعدك على ممارسة نشاط خاص بك ؟

☐ ☐

نعم لا

ما هو نوع النشاط إن وجد.....

3- هل لظروفك المادية (الاقتصادية) دخل في اختيارك لمهنة داخل السجن ؟

نعم ☐ لا ☐

4- هل اختيارك لمهنة معينة أو تكوين له دوافع اقتصادية بعد الإفراج ؟

نعم ☐ لا ☐

5- هل للدوافع الاجتماعية تأثير عن اختيارك للمهنة بعد الإفراج ؟

نعم ☐ لا ☐

إجابة أخرى أذكرها.....

6- هل لظروفك الاقتصادية دخل في ممارسة هذه المهنة بعد الإفراج ؟

- إذا نعم أذكر الأسباب.....
- إذا لا أذكر الأسبـــــاب.....

7- هل ساهم هذا البرنامج المهني داخل السجن في توفير مهنة لك ابعد الإفراج ؟

نعم ☐ لا ☐

8- إذا كانت الإجابة بنعم ما هي المهنة التي تزاولها الآن ؟

.....

9- هل هناك شيء لم يرد ذكره تود إضافته ؟

.....